اقتصادية شهرية تصدر عن الرابطة الاقتصادية
العدد (45) أكتوبـــــر 2025م | السنة الرابعة
شراكة مجتمعية لمعافاة الاقتصاد

الرّابطة الاقتصادية

اليمن بين ثورتين
إرث من الوعود واقتصاد منهار

مؤسسة الرابطة الاقتصادية تعمل وفقا لتصريح مزاولة النشاط الأهلي
رقـم (164) الصادر مـن وزارة الشؤون الاجتماعية والعمـــل
- تاريخ التأسيس 7 مارس عام 2022م

عـــــدن - اليـــــمن Economista.967@gmail.com
www.eaf-ye.com facebook.com/107194314898407

محتويات العدد

هيئة التحرير 03 | افتتاحية العدد 04 | من نحن 06 | شروط النشر في المجلة 07

تطورات اقتصادية

- أزمة الموارد المالية في الجنوب: حلول عاجلة، وأخرى على المدى البعيد. الجزء الأول: حلول عملية عاجلة
- أ.د/ جلال حاتم..... ◄15
- الاقتصاد اليمني: قراءة الازمة بين فائض السيولة والأزمة المفتعلة ونقص الموارد المحلية
- د. محمد المفلحي..... ◄22
- البنك المركزي اليمني وإدارته السياسة النقدية في البلاد
- بشير علي القفاز..... ◄25
- انهيار العملة وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن.
د/ محمد صالح الكسادي..... ◄27
- الأزمة المالية في الاقتصاد اليمني - د/ منى إبراهيم..... ◄30
- قراءة تحليلية لإصدارات أدوات الدين العام المحلي
- ناصر قائد الشاعري..... ◄32
- رؤية حلول اقتصادية
- م/ رمزي الصلاحي..... ◄34
- تعزيز احتياطيات العملات الأجنبية في اليمن من خلال الإدارة الاستراتيجية لفاتورة الاستيراد
- د/ محمد الرشيدي..... ◄38

- تحليل أسعار الصرف لشهر سبتمبر ◄11
- تحليل أسعار السلع لشهر سبتمبر ◄55

ملف العدد

- اليمن بين ثورتين واقتصاد منهار!
(إرث من الوعود غير المكتملة)
- د/ أحمد مبارك بشير..... ◄42

مقالات اقتصادية

- هندسة التجويع إبادة جماعية بطيئة. - م/ ناصر متاش.... ◄56
- الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في كشف جرائم الفساد وإجراءات إحالتها إلى الجهات القضائية
- أ/ حسين شيخ بارجاء..... ◄63
- التضخم والانكماش من عدن إلى صنعاء: كيف يتفاعل الاقتصاد - يحيى الطويل..... ◄69
- نحو استقرار مالي مستدام: كيف يمكن لأتمتة المدفوعات الحكومية ان تعيد تشكيل الاقتصاد اليمني؟ أمير ردفان..... ◄71

الاقتصاد والناس

- **متى تتحرر الأجور من أسر "شُح الموارد"؟**
- د . حسين الملعسي - رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية..... ◄74

هيئة التحرير:

رئيس التحرير:
د. حسين الملعسي

نائب رئيس التحرير:
د. سامي محمد قاسم

سكرتير التحرير:
د. صالح القملي

أعضاء هيئة التحرير:
أ. صالح علي الجفري
د. بثينة السقاف
د. نهال علي عكبور
أ. هلال عبد الله عبد الرب

مستشارو هيئة التحرير:
أ. د. جلال عبدالله حاتم
د. ليبيا عبود باحويرث
د. محمد صالح الكسادي
د. نهى عمر العبد شرويط
أ. محمد ابوبكر سالم
أ. فواز الحنشي

الإخراج الفني:
حسين سيف الأنعمي

الافتتاحية

لا إصلاح اقتصادي ناجز
بدون موارد مالية مستدامة

هيئة التحرير

■ تمر اليمن حالياً في مرحلة حرجة تتطلب إصلاحاً اقتصادياً شاملاً، لكن الواقع المالي للحكومة الشرعية في عدن يعكس تحديات جسيمة تعيق تحقيق هذه الإصلاحات. إذ تعاني الحكومة من أزمة حادة في الموارد المالية، حيث يظهر عجز كبير في الموازنة العامة، فضلاً عن تبديد الموارد من قبل بعض الجهات المحلية في المحافظة، مما يضعف القدرة على تمويل الأولويات وخاصة دفع الاجور وتأمين الخدمات الأساسية ناهيك عن تنفيذ مشروعات تنموية او خدمية ضرورية لإحداث نمو اقتصادي مرجو

تتفاقم الأزمة بإيقاف توريد جزء كبير من الموارد إلى البنك المركزي، ما يؤثر سلباً على السيولة النقدية وسعر صرف الريال اليمني. رغم الإعلان عن إصلاحات نقدية تهدف لتحسين سعر الصرف، إلا أن الإصلاحات المالية الحقيقية لم تبدأ بعد، فضلاً عن غياب إصلاحات مؤسسية فعالة في مؤسسات تحصيل وإدارة الموارد المالية مثل الجمارك والضرائب، التي تحقق حالياً نسب متواضعة من تحصيل الإيرادات المتوقعة

كما لا توجد خطة واضحة للإصلاح الاقتصادي وغياب حتى الآن تنسيق واضح بين مؤسسات الدولة الاقتصادية، مما يعوق تنفيذ خطة إصلاحات متكاملة وجادة

ان الحصول على مساعدات ومنح خارجية في هذه المرحلة امر مرحب به لسد العجز في الموارد المحلية والذي يستخدم في دفع الاجور وشراء المشتقات النفطية وغيرها من الضروريات التشغيلية لمؤسسات الدولة، لكن من الضرورة بمكان تنمية الموارد المالية المحلية اولا واخيرا كحل مستدام

نوصي بضرورة تنمية الموارد المالية الذاتية كمخارج عملية لزيادة الموارد المالية ودعم الإصلاح الاقتصادي ومنها:

- تعزيز أداء مؤسسات التحصيل الضريبي والجمارك من خلال تحديث الأنظمة التقنية، مكافحة التهرب الضريبي، وتطوير القدرات الإدارية لتعظيم الإيرادات
- وضع آليات رقابة صارمة على صرف الموارد المالية المركزية والمحلية وضمان عدم تبديد الأموال دون رقيب او حسيب ووضعها تحت سيطرة ورقابة الجهات المختصة
- استعادة توريد الموارد إلى الحسابات المخصصة في البنك المركزي لضمان تدفق الموارد المالية بشكل منتظم
- تنسيق حكومي فعال بين الجهات الاقتصادية من خلال خلق منصة مشتركة لتوحيد الرؤى وتنسيق سياسات الإصلاح المالي والنقدي بالتوازي
- تشجيع الإصلاحات المؤسسية عبر إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية لتعزيز الشفافية والكفاءة، وتوظيف تكنولوجيا المعلومات لتحسين الأداء المالي
- تنويع مصادر الدخل المالي بما في ذلك تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية وتعزيز القطاع الخاص
- الاعتماد أكثر فأكثر على الذات المحلية في سد العجز المالي

إن نجاح أي إصلاح اقتصادي مرتبط أساساً بقدرة الدولة على جمع وإدارة الموارد المالية بشفافية وكفاءة، وبناء نظام متكامل يحقق التنمية المستدامة ويخفف من آثار الأزمة الحالية. فالإصلاح الحقيقي يبدأ من دعم الموارد المالية، وإلا فإن كل محاولات الإصلاح ستظل محدودة التأثير وقاصرة النتائج

ع

نبذة عن التأسيس:

تأسست مجموعة رابطة الاقتصاديين على تطبيق الواتساب من قبل د. حسين الملعسي رئيس قسم الاقتصاد الدولي في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية/ جامعة عدن، حيث لقت الفكرة استحسانا لدى المؤسسون الأوائل الذين انضموا إلى المجموعة من الأكاديميين ورجال المال والأعمال والإعلاميين والمسؤولين التنفيذيين، والذين بمجموعهم شكلوا النواة الأولى لرابطة الاقتصاديين.

وفي تاريخ 7 مارس عام 2022 تم تأسيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية كمؤسسة رسمية تعمل وفقاً لتصريح مزاولة النشاط الأهلي رقم (164) الصادر من وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

الرسالة:

تسعى الرابطة أن تكون منبرًا اقتصاديًا لكل المهتمين في الشأن الاقتصادي، في إطار شراكة تسعى إلى معافاة الاقتصاد، وتقديم مقترحات بالحلول والمعالجات للمشكلات الاقتصادية، كإسهام في تحقيق النمو الاقتصادي، وتحسين بيئة الأعمال على طريق النمو المستدام

الرؤية:

خلق شراكة مجتمعية رائدة، والعمل الجماعي لإيجاد حلول مبتكرة للمشكلات الاقتصادية، ووضع أسس علمية للشراكة بين الدولة والقطاع الخاص؛ لتحقيق شروط معقولة لمعافاة الاقتصاد

القيم:

يحكم عمل المؤسسة منظومة من القيم والتي تتجسد في المهنية والحيادية والشفافية والشراكة المجتمعية والمبادرة والعمل الجماعي

الأهداف:

- تشجيع قيام شراكة مجتمعية تسهم في إعادة بناء الاقتصاد الوطني من أجل الاستفادة من كل الطاقات المتاحة في المجتمع
- المساهمة في دراسة المشكلات الاقتصادية وتقدم حلول ومعالجات تساعد في خلق بيئة اقتصادية ملائمة.
- المساهمة في تنفيذ المشروعات التي تتبناها المنظمات الدولية في مجال التنمية المجتمعية
- إعداد الدراسات والبحوث الاقتصادية بما فيه خدمة رجال الأعمال وتنمية اقتصاد البلاد.
- تبني عقد الورش والندوات والمؤتمرات المتخصصة في مجالات الاقتصاد والتنمية
- العمل على إصدار دورية خاصة للرابطة تنشر فيها نتاج الحلقات النقاشية والورش والمؤتمرات المتخصصة وإشهار التجارب الناجحة لرجال الأعمال
- عقد حلقات نقاشية عبر مجموعة الرابطة في الواتساب تناقش القضايا والمشاكل الاقتصادية الراهنة والخروج بملخصات تعكس وجهه نظر المؤسسة
- تنشيط الحوار مع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطور علاقات مع منظمات المجتمع المدني المناظرة محلية ودولية
- السعي للإسهام الفعال مع الجهات الرسمية لوضع السياسات والأجراءات والقوانين المنظمة للنشاط الاقتصادي في البلاد بما يساعد على تحسين بيئة الأعمال
- تقديم الإستشارات الاقتصادية لأعضاء الرابطة و غير هم
- العمل على تأسيس مركز أبحاث يتبع الرابطة.

إنشاء منصات إلكترونية للرابطة تعكس رؤيتها ورسالتها وأهدافها وأنشطتها المختلفة

- تنشيط الحوارمع المهتمين في الشأن الاقتصادي العام وتطوير علاقات عمل مع...الخ

قواعد النشر
في مجلة الرابطة الاقتصادية:

1- ألا تكون المشاركة قد نشرت سابقًا وأن تعالج قضايا اقتصادية معاشة.
2- ألا تكون ذات مضمون تهكمي أو ساخر اوتتعرض للاديان والمعتقدات الدينية وأن تلتزم الموضوعية والحياد والمهنية.
3- أن تكون المشاركات بالموضوعات ذات الصلة بالاقتصاد وذات سمة تطبيقية.
4- تقبل المشاركات في المحاور التالية:
- مقالات اقتصادية
- تطورات اقتصادية حديثة.
- الاقتصاد والناس.
5- لا تتجاوز عدد كلمات المقالة عن 1000 كلمه.
6- أن تكون المقالة مطبوعة ببرنامج الوورد وتسلم بهذه الصيغة وتكون سليمة لغويا وفنيا وان يشار فيها إلى مصادر المعلومات.
7- ترسل المقالات إلى بريد رابطة الاقتصاديين الإلكتروني قبل تاريخ 25 من كل شهر.
8- لهيئة التحرير حرية قبول أو رفض نشر أي مقالة دون أن تبدي سبب ذلك، أو تأجيل النشر في الإعداد القادمة بحسب أولوية الموضوعات المقدمة.

| هيئة التحرير

تعلن مؤسسة الرابطة الاقتصادية عن قبول عروض الإعلان في مجلة الرابطة الاقتصادية الالكترونية الصادرة عنها، إذ يتم تحويل رسم الإعلان إلى حساب المؤسسة البنكي لدى البنك الأهلي اليمني رقم: (98600)

وفيما يلي توضيح لذلك:

مكان الإعلان		
أولاً: عرض سعر شهري	الحجم	السعر (ريال يمني)
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	80000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	80000
ثانياً: عرض سعر لمدة 3 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	65000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	55000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	45000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	65000
ثالثاً: عرض سعر لمدة 6 أشهر		
الإعلان في الصفحة الأولى	صفحة كاملة	60000
الصفحات الثانية والثالثة من الصفحات المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	50000
الصفحات ما بعد الـ3 الصفحات الأولى المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	40000
الصفحة الاخيرة المخصصة للإعلان	صفحة كاملة	60000

السمو
ALSMO

السمو لأصحاب السمو
منتجاتنا لها الصدارة

السمو
ALSMO
شركة طيبة عدن للتجارة
TAIBAT ADEN FOR TRADING CO.

عدن - شارع التسعين- جولة القطيبي
info@taibataden.com
TaibatAdenTrading
www.taibataden.com
taibataden94

CAC BANK
شاركنا الريادة

من مكانك!

أشحن رصيدك وبنقرة زر عبر كاك بنكي:

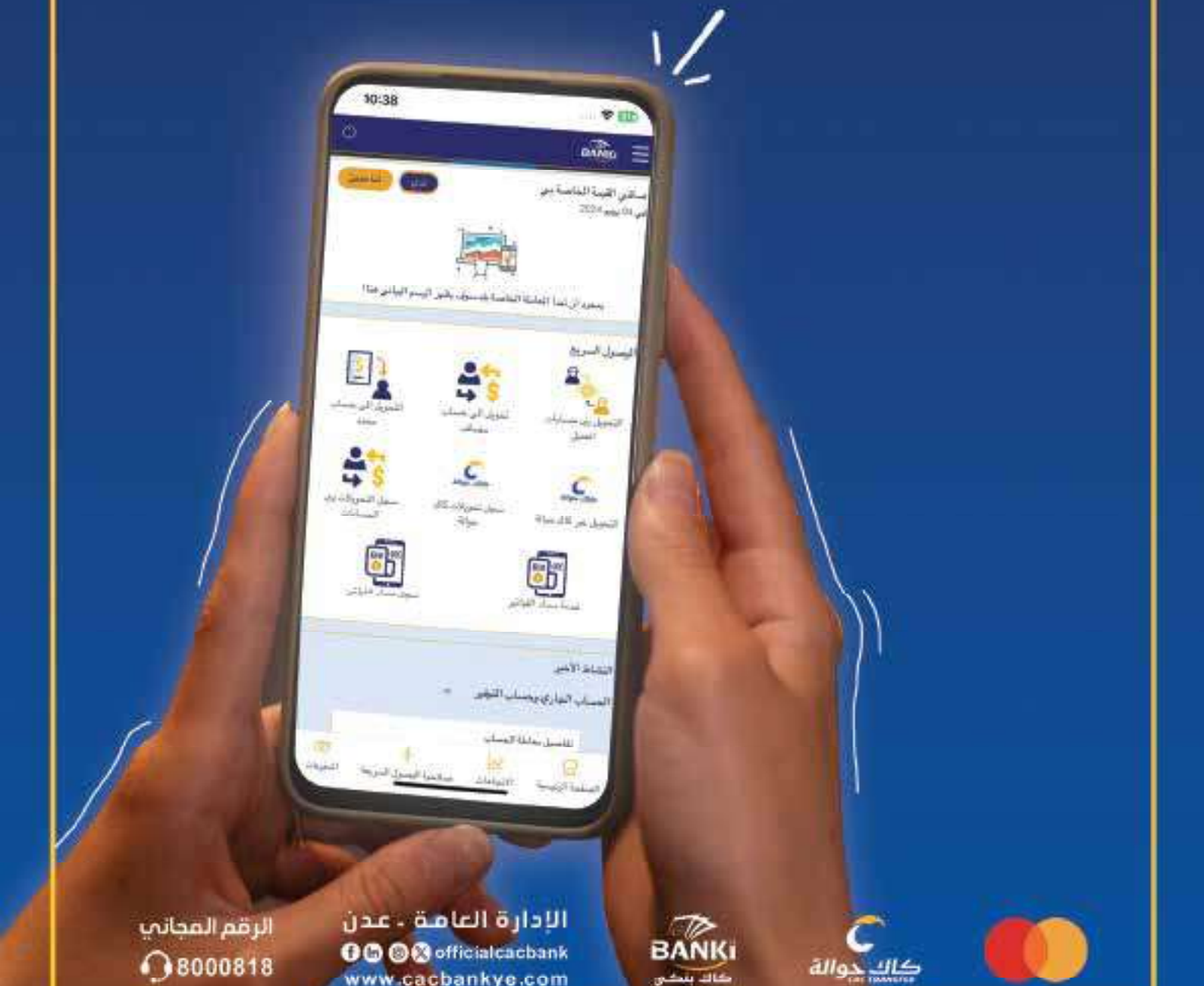

الإدارة العامة - عدن
officialcacbank
www.cacbankye.com

الرقم المجاني
8000818

BANKI كاك بنكي

كاك حوالة

أرز بسمتي أبيض

عالي الجودة

شاهين
SHAHEEN

تقرير أسعار

صرف العملات الأجنبية في اليمن لشهر سبتمبر 2025

إعداد:
د. نهال علي عكبور
رئيس رصد أسعار الصرف في المؤسسة

يستمر استقرار سعر صرف الريال اليمني مقابل العملات الأجنبية الذي تعد كأحد إجراءات الإصلاحات الاقتصادية المالية الذي عزمت بها الحكومة بعد أن شهد الوضع الاقتصادي والمالي تدهورًا حقيقيًا لامس به معاناة الافراد في المجتمع

فبلغ سعر بيع الريال اليمني مقابل الريال السعودي 428 ريال، وسعر بيع الريال اليمن مقابل الدولار 1632 ريال. كما أن وتيرة التحويل بين المحافظتين عدن وصنعاء انخفضت إلى أدنى حد لها 202 %

استمر البنك المركزي بحملات الغاء التراخيص لجملة من محلات الصرافة والشركات لبيع وشراء العملات الأجنبية لمن يخالف تسعيرة البنك المركزي

قام البنك المركزي عدن بإعلان مزاد بإصدار سندات حكومية رقم (10) طويلة الاجل لعام 2025م، إذ قام فتح مزاد لأدوات الدين العام المحلي طويل الاجل والممثلة بسندات خزينة باجل 3 سنوات وذلك وفق الشروط والتفاصيل الاتية:

1. يتم قبول عطاءات المشاركين يوم الأربعاء الموافق 10 سبتمبر 2025م
2. يبدأ المزاد في الساعة التاسعة والنصف صباحاً ويغلق في الساعة الحادية عشر ظهرا في نفس اليوم
3. يتم المزاد بحسب نسب العوائد المقدمة بحيث يستطيع كل مشارك تقديم عطاءاتهم بنسبة ثابتة
4. القيمة المبدئية الكلية للمزاد 500 مليون ريال يمني قابلة للزيادة عند الحاجة

5. يستطيع المشاركون إرسال أكثر من عطاء بعائد 18%.
6. يستطيع المشاركون في هذا المزاد تقديم عطاءات لصالحها أو بالنيابة عن عملائها
7. يتم الإعلان عن نتائج قبول العطاءات وتخصيصها للمشاركين في نفس اليوم.

8. يتم تقديم عطاءات المشاركين عن طريق منصة Refin-tiv الإلكترونية، في حين يمكن للمشاركين الذين ليس لديهم الإمكانية لتقديم الطلبات عبر المنصة الإلكترونية مباشرة، أن يتم تقديم العطاءات عبر إيميل الإدارة العامة للدين العام والاقتراض الحكومي debt.domest@cby-ye.com، بحيث يتم التقديم نيابة عنهم من قبل المختصين عن إدارة المنصة الإلكترونية في البنك المركزي اليمني

9. الحد الأدنى لقيمة العطاء المقدم من المشاركين هو 50 مليون ريال يمني، على أن يكون مبلغ العطاء المقدم من مضاعفات الـ 50 مليون
10. يحدد سعر الفائدة السنوي بـ 18%، بحيث تستحق الفائدة للمساهمين عن كل 6 أشهر، تدفع كفائدة لاحقة بحسب عدد الأيام الفعلية من تاريخ التسوية

11. لا يحق للمشارك إلغاء أو تغيير العطاءات بعد تخصيصها وقبولها
12. سيتم إجراء التسويات خلال يومي عمل من تاريخ المزاد
13. يتم قبول إشعارات فروع البنك المركزي في المناطق المحررة لكل المشاركين في المزاد شريطة أن يكون الإشعار المرسل – إشعار توريد نقدي في خزائن الفرع في اليوم المحدد للتوريد بقيمة الاكتتابات

14. يجب على كل فروع البنك المركزي اليمني في المحافظات المحررة – إضافة الى البنوك المحلية المشاركة الالتزام بكل تفاصيل هذه الشروط المحددة أعلاه، وفي حال قيام أحدها بمخالفة هذه البنود فعليه تحمل المسؤولية القانونية والمالية وأي تبعات قد يترتب عليها عدم التقيد بهذه الشروط

جدول رقم (1) رصد أسعار الصرف اليومية لشهر سبتمبر لعام 2025م

أسعار السوق - محافظة عـدن　　أسعار السوق - محافظة صنعاء

البيانات		الريال السعودي		الـــدولار		الريال السعودي		الـــدولار	
		الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع	الشراء	البيع
01	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	535	537
02	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	535	537
03	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
04	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
05	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
06	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
07	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
08	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
09	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
10	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
11	سبتمبر	425	428	1617	1632	139.8	140.2	534	537
12	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
13	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
14	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
15	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
16	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
17	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
18	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
19	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
20	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
21	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
22	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
23	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
24	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
25	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
26	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
27	سبتمبر	425	428	1615	1630	139.8	140.2	534	537
28	سبتمبر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
29	سبتمبر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537
30	سبتمبر	425	427	1615	1626	139.8	140.2	534	537

المصدر: twitter.com/Boqash.

ZASCO

THE FIRST ELECTRIC HOUSE IN YEMEN

بيت الكهرباء الأول في اليمن

شركة آل الصغير للتجارة والمقاولات المحدودة

Al - Zaghir Sons For Trading & Contracting Co., Ltd.

EM

ELECTROMECHA

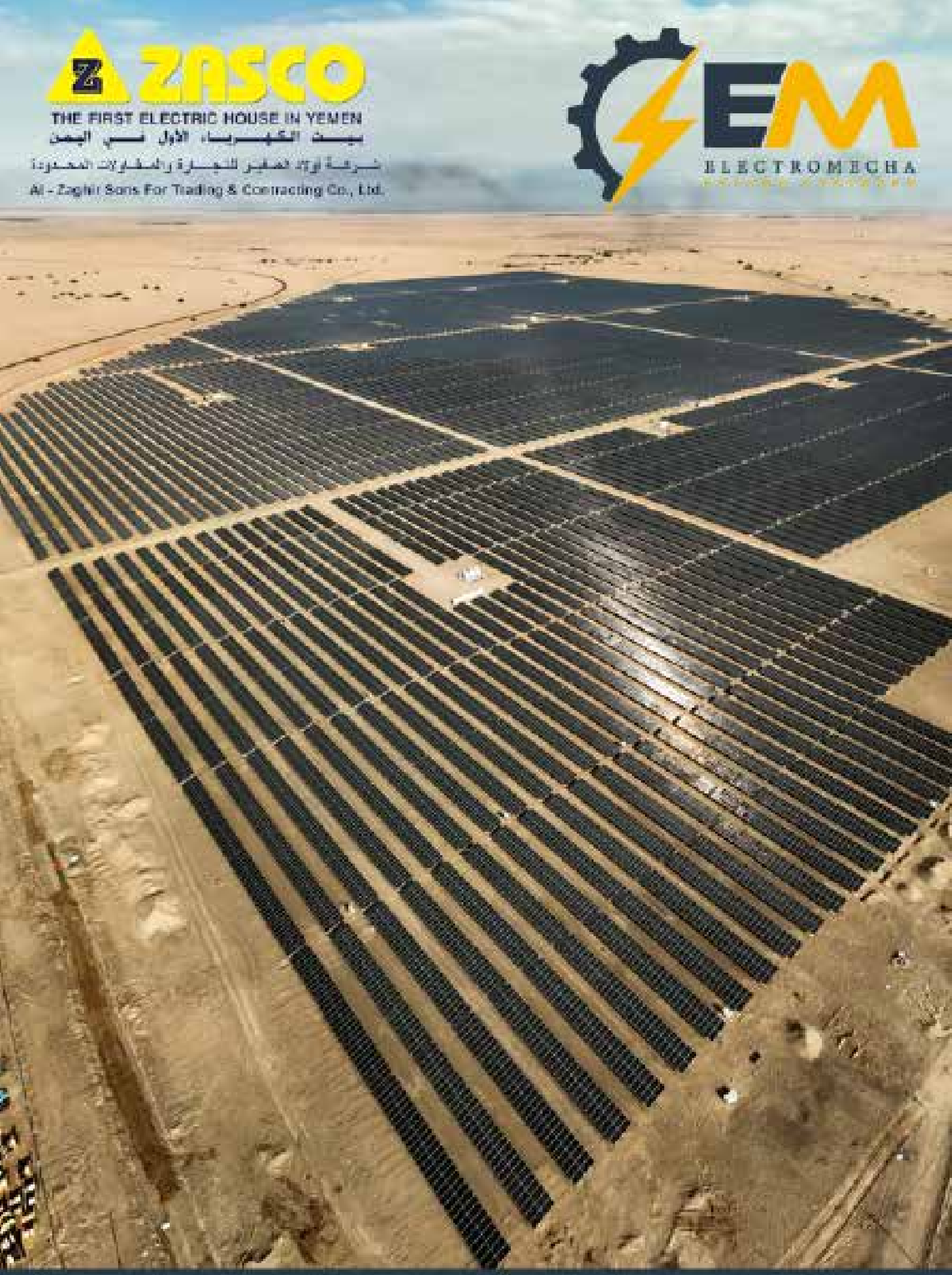

محطة الطاقة الشمسية عدن - المرحلة الأولى 120 ميجا وات

تطورات
اقتصادية

أزمة الموارد المالية في الجنوب

حلولٌ عاجلةٌ، وأخرى على المدى البعيد

الجزء الأول: "حلـــــول عملية عاجلة"

■ أ. د. جلال عبدالله حاتم
مستشار مجلس أمناء جامعة
أم القيوين - دولة الإمارات

لا يختلف اثنان بأنَّ الموارد المالية تشكّل حجر الزاوية في قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المجتمع، من رواتب وخدمات عامة وأمن ودفاع وغيره. في الجنوب، تتجلّى أزمة الموارد المالية بصورةٍ معقدة، نتيجة عوامل داخلية (ضعف مؤسسي، انقسام إداري، ضعف الثقافة الضريبية بمعنى أنَّ شريحةً واسعةً من التجار والمواطنين تتعامل مع الضرائب والرسوم باعتبارها عبئاً أو مجالاً للتفاوض لا التزاماً وطنياً، مما يضعف الامتثال الطوعي، إضافةً إلى ذلك الإنفاق الجاري المرتفع، الفساد والمحسوبية.. وغيرها)، وخارجية (توقف الصادرات النفطية، تقلبات أسعار السلع العالمية كالقمح مثلاً، الاعتماد المتزايد على المساعدات الإنسانية والذي خلق اقتصاداً موازياً تتحكم فيه منظماتٌ دولية أكثر من الحكومة، مما حدّ من فاعلية المالية العامة، تأثير العقوبات والحصار الجزئي.. وغيرها)

وحرصاً منّا على الالتزام بالحيّز المتاح لنا في العدد 45 من مجلة الرابطة الاقتصادية، فقد ارتأينا أن نتناول أزمة الموارد المالية في جزأين:

الجزء الأول، نحاول فيه عرض حلولٍ عمليةٍ عاجلةٍ للأزمة، وفي الجزء الثاني نقدم حلولاً يقتضي تنفيذها مدى أوسع وزمناً أطول

فيما يلي حزمة إجراءات يمكن تنفيذها في فترة 3 أشهر يتم خلالها التركيز على تعظيم التحصيل وسدّ قنوات يتسرَّب منها المال العام، وضبط الإنفاق، حزمة إجراءات قابلة للتنفيذ في الجنوب.

● الأهداف المرجوّ تحقيقها خلال 3 أشهر:

1. تأمين سيولة منتظمة للرواتب وخدمات حيوية (كهرباء، صحة، ماء)

2. تثبيت التوقعات حول سعر الصرف وتقليل الضغوط على السوق

3. مضاعفة التحصيل الفعلي من المنافذ والرسوم مقابل الخدمات، مع شفافية أسبوعية

» أولاً: تعظيم الإيرادات "السريعة" (خلال شهر)

أ) المنافذ الجمركية والموانئ (عدن، حضرموت، المهرة... إلخ)

1- توحيد "الدولار الجمركي" بمعدل يُراجع أسبوعياً وفق متوسط السوق، والتوحيد يعني أن يكون السعر نفسه في جميع الموانئ (عدن، المكلا، نشطون،...) منعاً لوجود فروقات

2- المراجعة الأسبوعية تواكب تغيرات سعر الصرف وتمنع التلاعب أو "التحكيم" (أي استيراد عبر منفذ أرخص من الآخر بسبب اختلاف السعر)

3- جدول قيم مرجعية (Min-imum Reference Values) للمنتجات عالية "التهرّب". فبعض المنتجات كالإلكترونيات، السجائر، قطع الغيار، والعطور كثيراً ما يتم التلاعب بفواتيرها (إظهار قيمةٍ أقلّ للتهرُّب من الرسوم الحقيقية)، ولذلك يصبح مقترح وضع قيمة دنيا مرجعية لكل سلعة بحيث لا تُقبل أي فاتورة دونها أمراً مفروغاً منه. وأن يتم تطبيق مبدأ التفتيش وفقاً للمخاطر: من نسبة 20% إلى 30% فقط (نسبة تقديرية) من الشحنات تخضع لتفتيشٍ فعلي دقيق، والبقية تمر عبر مسارٍ أخضر/أصفر لتقليص التأخير وزمن الانتظار

4- إضافة دوام ليلي أو نوبة ليلية لتسريع الإفراج عن البضائع، إضافةً إلى تخصيص نافذة خضراء للتجار الملتزمين (من لهم سجل نظيف) بحيث تُفرج بضائعهم خلال 24 - 48 ساعة فقط. هذا سوف يشجع التجار على الالتزام، ويزيد من سرعة تدفق البضائع مما يعني إيرادات أسرع

5- تحصيل إلكتروني ورسوم الموانئ والمناولة، أي أن تُسدَّد جميع الرسوم (جمرك، رسوم موانئ، مناولة) إلكترونياً مباشرة إلى حساب موحّد (حساب الحكومة لدى البنك المركزي (عدن)، بالإضافة إلى منع الوسطاء أو الحسابات الخاصة. على أن يتم عمل سويب sweep أسبوعي ((مصطلح سويب Sweep يُستخدم في الإدارة المالية والحسابات الحكومية أو البنكية، وهو يعني عملية تحويل تلقائي للأرصدة النقدية من حسابات فرعية إلى حساب رئيس/مركزي، يتم بشكل دوري يومي أو أسبوعي مثلاً. فبدلاً من أن تبقى الأموال المجمَّعة في حسابات متفرقة (وزارة، مرفق، منفذ، مصلحة حكومية)، يتم "كنسها/ سحبها" بشكل منتظم وإيداعها مباشرة في حساب موحّد للحكومة في البنك المركزي))، وذلك من حسابات الجهات المختلفة إلى حسابات الحكومة العامة في البنك المركزي (عدن)، مما سيؤدي إلى تقليل الفساد، وتجميع الأموال بسرعة

6- إغلاق نقاط التحصيل الموازية على الطرق الداخلية. إذ أن كثيراً من الإيرادات تضيع بسبب "نقاط الجباية" غير الرسمية داخل الطرق، هذه تُسبب "ازدواجية دفع" للتجار كما أنها تسرّب إيرادات خارج قنوات

الدولة، وعليه ينبغي إغلاقها وربط التحصيل بأنواعه المختلفة بالمنافذ الرسمية فقط

هذه الإجراءات ستُحقق "إيراداتٍ سريعةً" خلال شهر لأنها تمنع التهرب الجمركي والفوارق السعرية، وتقلّص زمن الإفراج عن البضائع، وتضمن أن جميع الرسوم تصبُّ مباشرة في حساب الدولة، وتغلق منافذ الفساد والازدواجية

ب) الوقود والمشتقات

1- عقود موحّدة للرسوم والخدمات في التفريغ والمناولة والتخزين، وسداد مسبق لرسوم الميناء قبل الإفراج

2- قائمة بيضاء لموزّدي الوقود الملتزمين (Fast Track) مقابل تعهّدات ضريبية وجمركية أسبوعية

3- وسم (Tagging) شحْنات الديزل برمز تحصيلي يربط الإفراج الجمركي ببيانات التوزيع لمنع التسرّب

ت) المصايد والذهب/الأحجار

- المصايد (صيد الأسماك)

- تنظيم مزادات رُخَص صيد موسمية عبر الإنترنت لضمان الشفافية وزيادة الإيرادات

- فرض رسوم تصدير تُسدَّد بالدولار أو الريال وفق لائحةٍ رسميةٍ معلنة تمنع الاجتهاد والتلاعب

- المصايد (صيد الأسماك)

- الذهب والأحجار الكريمة (التعدين الصغير)

- استحداث آلية سلفة عائد امتياز (Royalty Advance) تُسدّد مقدماً من قبل الشركات الحائزة على تراخيص تعدين صغيرة. هذه السلفة تُدفع مقابل تسهيلات ميدانية تشمل سرعة إصدار التصاريح، تسهيلات لوجستية، وتوفير الحماية الأمنية في مناطق التعدين

ث) أملاك الدولة والمركبات

- إصدار عفو غرامات لمدة 60 يوماً لمن يسدّد رسوم الأملاك والتراخيص الآن (تحفيز فوري)

- مراكز تحصيل متنقلة مؤمّنة تمرّ على المديريات أسبوعياً

» ثانياً: الانضباط النقدي والإنفاق (خلال 30 يوماً)

- توريد جميع الإيرادات إلى حسابات الحكومة العامة لدى البنك المركزي في عدن وفروعه المختلفة: يجب ألا يتحوَّل قرار "إلزام كل الجهات الحكومية بتوريد الإيرادات لحساب مركزي مع سويب Sweep أسبوعي" إلى شعارٍ للاستهلاك، بل يجب تنفيذه، وتجريم من لا يلتزم بذلك. (أنظر تعميم وزير المالية رقم 7 الصادر في 9 / 9 / 2021م على سبيل المثال)

- منع الالتزامات الجديدة إلا للرواتب والدواء والكهرباء (Fuel for Power) وحالات الصيانة الحرجة

- رقابة الالتزام (Commitment Control): لا أمر شراء بلا رقم التزام يتم إصداره مركزياً، علماً بأن هناك تعميماً صادراً عن وزير المالية بتاريخ 20/11/2024م، يمنع بموجبه الدخول في التزاماتٍ ماليةٍ جديدة إلا بعد موافقة وزارة المالية

- مشتريات الوقود والكهرباء عبر لجنة فنية مصغّرة، وثلاث عروض أسعار معلنة، ودفع عبر تحويل بنكي فقط

- مراجعة سريعة للمرتبات المضخّمة: تجميد ما يعرف بكشوفات الإعاشة، والبدلات غير القانونية، وإغلاق الكشوفات المزدوجة، والتوقف تماماً عن صرف مرتبات أو مكافآت بالعملات الصعبة لجميع المسؤولين سواء كانوا في الداخل أو الخارج، والتوقُّف "مؤقتاً" عن التعيينات في السلك الدبلوماسي والمحلي في السفارات والقنصليات بما فيه الإحلال، لحين مراجعة هذا الملف مراجعةً دقيقة

- نقل وظيفة إصدار جوازات السفر وبطاقات الهوية الشخصية من الرياض إلى عدن، وبالتالي إعادة كل العاملين الذين يعملون هناك ويستلمون مرتبات ومكافآت وغيرها بالعملة الصعبة إلى الداخل.

- الوقوف بجدية أمام سبل السيطرة على شركات الاتصالات، وكذلك رسوم عبور الطائرات عبر الأجواء اليمنية، والرسوم السنوية لفروع المؤسسات التي مراكزها الرئيسة في (صنعاء) كفروع الجامعات، البنوك وغيرها، والتي تذهب كلها إلى سلطة "الحوثيين"

» ثالثاً: إدارة النقد الأجنبي خلال 90 يوماً

- نافذة مزادات أسبوعية مدروسة لتمويل واردات (السلع الأساسية) فقط، بإفصاح مسبق عن الحجم والسعر

- تجفيف فجوة التسعير (أي تقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الفعلي في السوق، سواء في المعاملات الجمركية أو رسوم الموانئ أو الخدمات العامة)، وذلك عبر إعلان جدول أسبوعي للدولار الجمركي، ورسوم الميناء، وأية خدمات أخرى بالريال على أساس متوسط سوق الأسبوع السابق

- قناة تحويلات سريعة للمغتربين: اتفاق مع بنكين/ شركتي صرافة على حافز 1% لتحويلات تُسلَّم بالريال بسعر تفضيلي إضافةً إلى قسيمة تخفيض لخدمات حكومية (ربط التحويل بالخدمة). من هذه الخدمات على سبيل المثال: يحصل المستفيد مع الحوالة على قسيمة (Voucher) مثل: خصم على رسوم الكهرباء أو المياه، خصم على رسوم جواز السفر أو بطاقة الهوية الشخصية/ رسوم الجامعة/ الخدمات الصحية، وبذلك يتمكن المستفيد من الحوالة من الحصول على قيمةٍ مضافةٍ "مجتمعية"، وليس فقط تسليم نقد

» رابعاً: أدوات تمويل جسري Bridge Financing قصيرة الأجل (30–90 يوماً)

أي أنها حلولٌ ماليةٌ سريعة لسدّ فجوةٍ تمويليةٍ مؤقتة لحين وصول موارد مؤكدة (مثل رسوم الموانئ أو إيرادات حكومية). مدتها قصيرة (شهر – 3 أشهر) ولا تهدف إلى تمويل طويل الأجل، بل إلى معالجة احتياجات عاجلة مثل رواتب، مشتريات دواء، أو سداد التزامات عاجلة. وهي هنا تشبه "القرض الجسري" الذي يُسدَّد فور تدفق الإيرادات

- شهادات "المغترب" قصيرة الأجل (6 أشهر) بالدولار والدرهم الإماراتي والريال السعودي عبر بنك مُراسل/ وسيط أو وكيل (Correspondent Bank) في دبي/ الرياض، بفائدة بسيطة، ومبلغ حدّ أدنى منخفض بضمان رسوم الموانئ. تعبئة مدّخرات المغتربين بالدولار والدرهم والريال السعودي لتعزيز احتياطيات النقد الأجنبي، وتمويل إنفاق ذي أولوية (غذاء/دواء/ كهرباء/بنية تحتية خفيفة)، مع بناء ثقة مستدامة بين الدولة والجاليات. والهدف من الإشارة إلى أن ذلك يجري بضمان رسوم الموانئ، أن العائد وأصل الشهادة مضمونان من التدفقات النقدية الثابتة نسبياً التي تحصل عليها الدولة من رسوم الموانئ (مثل ميناء عدن، حضرموت). والبنك المُراسل/ الوسيط أو الوكيل (Correspondent Bank) هو بنك أجنبي يُستخدم كوسيطٍ أو قناةٍ ماليةٍ لبنكٍ محلي أو لجهة لا تمتلك حضوراً مصرفياً مباشراً في بلدٍ معين. فإذا كان البنك في عدن لا يملك فرعاً مباشراً في دبي أو الرياض، فإنه يحتاج إلى بنك هناك ليقوم بدور الوسيط. هذا

الوسيط (البنك المُراسل) يفتح حساباً باسم البنك المحلي، وتتم من خلاله: تحويل الأموال الدولية (استقبال أو إرسال)، تسوية المعاملات التجارية كفتح الاعتمادات المستندية لشراء القمح أو الدواء، كما يقوم بإصدار شهادات أو منتجات مالية بالدولار أو الدرهم الإماراتي أو الريال السعودي يستطيع المغتربون شراءها بثقة

فلو أصدر البنك المركزي اليمني (عدن) شهادات "المغترب" بالدولار، فسيحتاج إلى بنك مُراسل (وسيط) في دبي أو الرياض كي يستقبل إيداعات المغتربين مباشرةً، ويحتفظ بالأموال بالدولار/الدرهم الإماراتي/الريال السعودي في حسابٍ آمنٍ خارج اليمن، يضمن الثقة والشفافية (لأن المغترب يضع أمواله في بنكٍ معروف في الخليج)، ويُعيد تحويل الأموال أو أرباحها عند الاستحقاق، وأتوقع أن يساعد ذلك إطلاق البنك المركزي اليمني (عدن) نظام الآيبان في 11 ديسمبر 2024، وهو نظام رقم الحساب المصرفي الدولي (آيبان IBAN)، وهي آلية متفق عليها دولياً لتحديد الحسابات المصرفية لتسهيل المعاملات عبر الحدود الوطنية، وتقليل مخاطر أية أخطاء في التحويلات.

وأهمية هذا الإجراء تعود إلى أن النظام المصرفي اليمني حالياً محاصر وضعيف الاتصال بالبنوك العالمية، وبالتالي فإن وجود بنك مُراسل يفتح قناة موثوقة مع النظام المالي الدولي، ويمنح ثقة للمغترب أو المستثمر أن أمواله محمية وتُدار بمعايير دولية. جديرٌ بالذكر أن هذه الفكرة طُرحت سابقاً تحت مسمى "شهادات المغترب" أو "سندات ادخارية للمغتربين"، وكان البنك المركزي اليمني (عدن) في الفترة بعد عام 2016م، قد ناقشها باعتبارها أداةً لتمويل الدولة وجذب مدخرات المغتربين. إلا أن التنفيذ واجه تحديات كبيرة، أبرزها غياب الثقة في استقرار سعر الصرف وإشكالية ضمان السداد

ولإصدار شهادات ادخارية أو ودائع قصيرة الأجل بالدولار موجهة لليمنيين المغتربين عبر بنك مُراسل في دبي أو الرياض آليةٌ معينة، يمكن تلخيصها على النحو التالي:

- المدة: 6 أشهر فقط.
- الفائدة: بسيطة (رمزية لكنها مشجعة مقارنةً بالوضع الحالي)
- الحد الأدنى: منخفض لتشجيع صغار المغتربين (مثلاً 500 أو 1000 دولار)
- الضمان: تكون مغطاةً بتدفقاتٍ ثابتةٍ نسبياً كرسوم الموانئ مثلاً.

وهنا سيتحقق جذب عملةٍ صعبةٍ سريعة من شريحة المغتربين بطريقةٍ آمنة ومؤقتة دون إثقال كاهل المالية العامة بدين طويل الأجل

ولتحقيق ذلك، أقترح ما يلي:

1) ضرورة إنشاء صندوق مستقل لشهادات المغتربين تديره لجنة مشتركة من وزارة المالية + البنك المركزي اليمني (عدن) + ممثلين عن المغتربين، لضمان الشفافية

2) اعتماد لائحة تنفيذية تحدد طبيعة الضمانات (رسوم الموانئ/ موارد أخرى) ويمنع استخدامها في غير أغراضها

3) تأمين طرف ثالث: إدخال مؤسسة مالية إقليمية (مثلاً صندوق عربي أو بنك تنمية إقليمي) لتقديم ضمان إضافي جزئي (Partial Guarantee)

4) إعفاء أرباح شهادات المغترب من الضرائب داخل الوطن

5) ربط الشهادات بامتيازات لا تحمل طابعاً مالياً: تسهيلات جمركية، أو خدمات قنصلية سريعة مثلاً

6) ربط المنتج المصرفي الجديد بنظام الآيبان (IBAN) ونظم الدفع الإلكترونية، مع منصة إلكترونية خاصة بالمغتربين تتيح الشراء والمتابعة والاستعلام عن الأرباح

7) اعتماد تقنية البلوك تشين (Blockchain) لتسجيل ملكية الشهادات وضمان عدم التلاعب

8) تعزيزاً للثقة، يلتزم البنك المركزي اليمني (عدن) بإصدار تقرير فصلي معلن عن حجم الإصدارات، حجم التدفقات، وكيفية استخدام الأموال (مثلاً: 40% للقمح، 30% للدواء، 20% للكهرباء...)

للتذكير فقط:

- الهند: سندات الهند التنموية في الفترة 1991/1998 جذبت مليارات الدولارات
- إثيوبيا: أصدرت سندات سد النهضة موجهة للمغتربين.

● سَحب مُقدّم (Receivables Financing) على إيرادات الموانئ والمطارات لمدة 3–4 أشهر مع سقف واضح

فبدلاً من الانتظار حتى تحصيل رسوم الموانئ والمطارات بعد شهر أو شهرين، يمكن أخذ تمويل فوري من بنك أو مؤسسة مالية مقابل هذه "الذمم المدينة". وتكون مدتها 3 – 4 أشهر فقط، ويشترط وجود سقف واضح للتمويل (مثلاً لا يتجاوز 50% من متوسط الإيرادات المتوقعة)، وبالتالي يوفّر سيولةً عاجلةً لسداد الاحتياجات دون انتظار دورة التحصيل، شريطة أن تكون الإيرادات في هذه الحالة مؤكدة نسبياً (مثلاً رسوم رسو السفن أو تذاكر الطيران) حتى لا يتعثر السداد

● وديعة دوّارة للدواء والقمح: صندوق دوّار (Revolving) يُموَّل من الشهادات أعلاه ويُسدَّد من رسوم التفريغ والجمركة. لذلك نقول بانه من المهم إنشاء صندوق دوّار Revolving Fund صغير مخصّص فقط لتمويل استيراد سلع أساسية (الدواء والقمح)، يُموَّل هذا الصندوق من حصيلة شهادات "المغترب"، وتتلخص آليته بـ:

- يُستخدم المبلغ لتمويل شحنة دواء/ قمح
- بعد بيع البضائع وتحصيل رسوم التفريغ والجمركة، يُعاد ضخ الأموال في الصندوق
- وهكذا يبقى رأس المال في حركة دوران مستمر (بدون نفاد) لتمويل شحنات متتالية

وهنا نستطيع ضمان استدامة تمويل السلع الحيوية بعيداً عن التوقفات أو العجز المؤقت في السيولة العامة

» خامساً: شفافية وثقة السوق:

تعزيزاً لشفافية وثقة السوق، ينبغي القيام بما يلي:

- إصدار نشرة سيولة أسبوعية: تتضمَّن إيرادات المنافذ، مزادات FX (اختصار لـ Foreign Exchange أي سوق الصرف الأجنبي)، وما صُرف على الرواتب والكهرباء/الصحة

- لوحة متابعة عامة (Dash-board): توضّح زمن الإفراج في الموانئ، عدد الحاويات المُفرَج عنها، متوسط الرسوم المُحصّلة

- خط ساخن للتظلّمات في الجمارك/ الضرائب مع تصنيف البلاغات ونِسَب المعالجة شهرياً

» سادساً: إجراءات تنظيمية سريعة (قرارات)

1. قرار توحيد التوريد لحسابات الحكومة العامة لدى البنك المركزي في عدن والسويب الأسبوعي
2. قرار الرسم التضامني المؤقت على الواردات (0.5 –1%) على أن يستثنى من ذلك القمح والدواء وحليب الأطفال
3. لائحة القيم المرجعية وتطبيق إدارة المخاطر في الجمارك
4. تعميم منع التحصيل النقدي فوق سقف محدّد (مثلاً 500 ألف ريال) واعتماد نقاط دفع إلكترونية/ بنكية

» سابعاً: مؤشرات أداء عملية (KPIs)

1) تقليص زمن الإفراج الجمركي

- المؤشر: تقليص زمن الإفراج عن البضائع من متوسط (.....) ساعة/يوم حالياً إلى (.....) ساعة خلال شهر

- المعنى: تقليل الوقت الذي تستغرقه البضاعة بين دخول الميناء وخروجها بعد التخليص
- الهدف: تسريع حركة التجارة، والتي سيترتب عليها زيادة إيرادات الجمارك ورسوم الموانئ مع تقليل الرشاوى والتكدس

2) زيادة التحصيل الصافي في المنافذ الجمركية

- المؤشر: رفع صافي الإيرادات من المنافذ بنسبة تفوق 35% خلال 60 يوماً على سبيل المثال، مقارنة بمتوسط الأشهر الثلاثة السابقة
- المعنى: تحسين الرقابة والتحصيل الإلكتروني إضافة إلى سد الفاقد الناتج عن التهرب والتلاعب
- الهدف: تحصيل إيرادات إضافية ملموسة للخزينة خلال فترة قصيرة

3) خفض استهلاك وقود مؤسسات الدولة

- المؤشر: تقليل الاستهلاك بنسبة لا تقل عن 15% من خلال تتبع الصرف باستخدام بطاقات وقود أو قسائم إلكترونية
- المعنى: منع الهدر والفساد (بيع جزء من وقود الدولة في السوق السوداء)

- الهدف: ضبط الإنفاق، خفض فاتورة التشغيل، وتحويل الوفر إلى أولويات أهم

4) الحفاظ على استقرار سعر الصرف

- المؤشر: إبقاء تذبذب سعر الصرف ضمن نطاق أسبوعي معلن، مثلاً: 5±%

- المعنى: التزام البنك المركزي بسياسة نقدية واضحة (مزادات عملة، ضخ أو سحب سيولة) لطمأنة السوق

- الهدف: استقرار نسبي يمنع المضاربة المفرطة ويشجع على استيراد وتجارة أكثر أماناً

كل تلك المؤشرات تمثل أهدافاً كميّة قابلةً للقياس خلال شهر – شهرين، وهي تركّز على:

- تسريع الإجراءات (الإفراج الجمركي)
- رفع الإيرادات (الجمارك).
- تقليص الهدر (الوقود).
- استقرار الاقتصاد الكلي (سعر الصرف)

وفي ختام الجزء الأول من هذه الدراسة، من المهمّ التنويه إلى جملة من المخاطر والقيود التي قد تُعيق تنفيذ مثل هذه المقترحات، من بينها ضعف البنية التحتية الإلكترونية، ومقاومة مراكز النفوذ لإغلاق نقاط الجباية غير الرسمية، واحتمال تراجع ثقة المغتربين في شهادات الادخار ما لم تُدعَّم بضماناتٍ إقليميةٍ موثوقة. ولمعالجة هذه التحديات، فإن الالتزام الصارم بتوريد جميع الإيرادات إلى البنك

المركزي في عدن، وتجريم الجهات غير الملتزمة، واعتماد نظم إدارة مالية إلكترونية حتى وإن كانت في مراحلها الأولية، يُعد شرطاً أساسياً. كما أن تطبيق التحصيل الإلكتروني بشكل تدريجي بدءاً بالمنافذ الكبرى (عدن وحضرموت)، وإشراك الغرف التجارية والصناعية في آلية المتابعة، يمثل خطوة عملية لبناء تحالف مصالح داعم للإصلاح المالي والإداري. ومع ذلك، فإن أي إصلاح مالي وإداري سيبقى محدود الأثر إن لم يُقترن بإدراك عميق للسياق السياسي الذي يحيط به، إذ إن نجاح الإصلاحات يرتبط بالاستقرار المؤسسي والسياسي ارتباطًا لا ينفصم

(ملاحظة: الأرقام والنسب المذكورة في متن المقال هي تقديرية يمكن أن تكون إرشادية)

المراجع:
- البنك الدولي (2020)، إدارة المالية العامة في الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، واشنطن (باللغة الإنجليزية)
- تقرير البنك المركزي اليمني (عدن)، التطورات الاقتصادية والنقدية، النصف الأول من عام 2022م
- تعاميم وزارة المالية (عدن)، للسنوات 2019 – 2022.
- التطورات الاقتصادية - تقرير اليمن، الفصلي: أكتوبر إلى ديسمبر 2024 - مركز صنعاء للدراسات الإستراتيجية
International Monetary Fund-(IMF). (2023). Harnessing Remittances for Development. Washington, DC: IMF.

الاقتصاد اليمني:
قراءة الأزمة بين فائض السيولة والأزمة المفتعلة ونقص الموارد الحكومية

■ د. محمد قاسم المفلحي
قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

يواجه الاقتصاد اليمني تحديات اقتصادية متعددة، ولكن يبدو أن هناك خلطاً عند البعض بين مفاهيم شحة السيولة وشحة موارد الدولة، كما أنها تثار العديد من التساؤلات حول طبيعة الأزمة. هل تعاني اليمن من فائض في السيولة المحلية، أو أزمة سيولة مفتعلة بسبب عوامل اقتصادية أو سياسية، أو أن المشكلة الحقيقية تكمن في شحة موارد الدولة؟! لذلك، سنناقش في هذا السياق بعض النقاط المتعلقة بفائض السيولة، وشحة الموارد، والفرق بينهما، بالإضافة إلى التحديات التي تواجه الحكومة وإجراءات تصحيح الاختلالات الاقتصادية

» أولا: فائض في السيولة

تشير البيانات الاقتصادية وفقاً لتقارير البنك المركزي إلى وجود فائض كبير في المعروض النقدي في الاقتصاد اليمني، وهذا يعود إلى الاعتماد المطول على التمويل التضخمي لتغطية العجز في الموازنة العامة للدولة خلال سنوات الحرب. هذا الاعتماد أدى إلى زيادة كبيرة في حجم المعروض النقدي دون أن يصاحبه نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي. هذا يعني أن هناك كمية كبيرة من النقد متاحة في الاقتصاد، ولكنها لا تترجم إلى نمو اقتصادي حقيقي. وما يجب الإشارة إليه إن حاجة الاقتصاد من النقد تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، ولكن هناك تبايناً كبيراً بين نمو المعروض النقدي وبطء النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الاقتصاد اليمني. خلال الفترة من 2000 إلى 2020، أوضحت إحدى الدراسات الاقتصادية من خلال المتوسط السنوي للفترة المدروسة بأن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سجل انكماشاً بمعدل سنوي بلغ -1.38%، بينما نما المعروض النقدي بمعدل سنوي كبير بلغ 14.28%. هذا التباين يعكس الحاجة إلى المواءمة بين معدلات نمو المعروض النقدي ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لتحقيق الاستقرار النقدي

» ثانيا: شحة الموارد

تعاني الدولة من أزمة اقتصادية حادة بسبب شحة موارد الدولة وعدم الكفاءة في تحصيلها وتنميتها. يتفاقم هذا الوضع أكثر بسبب عدم امتثال معظم الجهات والمؤسسات الحكومية بتوريد مواردها المالية إلى حساب الحكومة في البنك المركزي، مما يؤدي إلى عجز كبير في الموازنة العامة للدولة وعدم قدرتها على الوفاء بالتزاماتها المالية، بما في

ذلك دفع الأجور والمرتبات وتمويل المشاريع والبرامج الحكومية. هذا الوضع يزيد الضغوط المالية على الدولة ويعيق قدرتها على تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين

» ثالثا: الفرق بين شحة الموارد وشحة السيولة

الفرق بين شحة الموارد وشحة السيولة هو أمر مهم لفهم الوضع الاقتصادي اليمني. شحة الموارد تعني عدم كفاية الموارد المالية للحكومة أو الاقتصاد لتمويل احتياجاتها ونشاطاتها. بينما شحة السيولة تعني عدم كفاية النقد المتاح في الاقتصاد لتمويل المعاملات والنشاطات الاقتصادية. في حالة اليمن، لا توجد شحة في السيولة، بل هناك فائض كبير في المعروض النقدي، بينما تعاني الدولة من شحة الموارد وعدم الكفاءة في تحصيلها وتنميتها

» رابعا: أزمة سيولة مفتعلة

في ضوء ذلك، يمكن القول إن الحديث عن أزمة سيولة هو أمر مفتعل، حيث تقف خلفه جهات تعودت على الربح غير المشروع من المضاربة بالعملة وغيرها من الأعمال غير المشروعة. هذه الجهات تضررت من الإصلاحات المالية والنقدية التي يقوم بها البنك المركزي والحكومة، وتعمل جاهدة على عرقلة هذه الإصلاحات بهدف الحفاظ على مصالحها غير المشروعة

هذه الأزمة المفتعلة يمكن أن تؤدي إلى مزيد من عدم الاستقرار في الاقتصاد، وتعيق جهود الحكومة في تحقيق الاستقرار النقدي والمالي

» خامسا: التحديات التي تواجه الحكومة

الحكومة اليمنية تواجه تحدياً اقتصادياً كبيراً يتمثل في شحة الموارد المالية نتيجة لتوقف صادرات النفط والغاز، والتي كانت تمثل عائدات النفط والغاز في معظم السنوات أكثر من 70% من إجمالي موارد الدولة. هذا التوقف أدى إلى انخفاض حاد في الإيرادات الحكومية، مما يجعل من الصعب على الحكومة تلبية احتياجاتها المالية والوفاء بالتزاماتها المالية وتحقيق الاستقرار المالي. بالإضافة إلى ذلك، تعاني الحكومة من عدم التزام بعض الجهات الحكومية بتوريد الموارد إلى حساب الحكومة في البنك المركزي، مما يزيد من تعقيد الوضع المالي ويقلل من قدرة الحكومة على إدارة الموارد المالية بشكل فعال

» سادسا: إجراءات تصحيح الاختلالات الاقتصادية

لتصحيح الاختلالات الاقتصادية وتحقيق الاستقرار النقدي، يجب على الحكومة اتخاذ إجراءات حازمة وفعالة، تشمل ما يلي:

1. تعزيز الأنظمة الضريبية والقوانين المالية، وتطوير آليات جمع الإيرادات لزيادة كفاءة التحصيل وتحقيق العدالة الضريبية

2. ضمان امتثال جميع المؤسسات والجهات الحكومية بتوريد كافة موارد الدولة إلى حساب الحكومة في البنك المركزي، لضمان الشفافية والمساءلة في إدارة الموارد المالية. ومن يرفض الامتثال يتم استبداله وتقديمه لنيابة الأموال العامة للمساءلة القانونية

3. تحقيق الاستقرار النقدي من خلال المواءمة بين معدلات نمو المعروض النقدي ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك من خلال تنفيذ سياسات نقدية فعالة، مثل إدارة السيولة النقدية وتنظيم كمية النقد المتداولة في الاقتصاد

4. توسيع قاعدة الضرائب لتشمل قطاعات أكبر من المجتمع، بما في ذلك المحلات والمؤسسات والقطاعات غير الرسمية، لضمان شمولية النظام الضريبي

5. تطوير آليات جمع الإيرادات لجعلها أكثر فعالية، مثل استخدام التكنولوجيا لتحصيل الضرائب والرسوم

6. مكافحة التهرب الضريبي من خلال تعزيز الرقابة والتدقيق على الأنشطة الاقتصادية

7. تعزيز الرقابة والمساءلة على الجهات الحكومية، لضمان امتثالها للقوانين واللوائح المالية

8. تطوير أنظمة الإدارة المالية لجعلها أكثر شفافية وفعالية، وتوفير معلومات مالية دقيقة وفي الوقت المناسب

9. توفير التدريب والموارد اللازمة للجهات الحكومية، لتمكينها من إدارة الموارد المالية بشكل فعال

10. معالجة مشكلة الازدواج الوظيفي والكشوفات الوهمية في الملفين المدني والعسكري، لتخفيف الضغط على الموارد المالية والموازنة العامة للدولة

11. ترشيد الإنفاق الحكومي غير الضروري وتقليص السلك الدبلوماسي إلى أقصى حد ممكن، لتخفيف الضغط على الموارد المالية وسعر الصرف الأجنبي

12. إيقاف جميع رواتب الموظفين والوزراء والمسؤولين الذين لا يتواجدون داخل البلد، على أن يستلموا رواتبهم بالعملة المحلية وفقاً لدرجتهم الوظيفية ووفقاً لسلم الأجور والمرتبات المعمول بها في البلد عند عودتهم للوطن، ومن لم يعود يتم استبداله

13. فرض عقوبات صارمة ورادعة على كل من يعمل على عرقلة الإصلاحات المالية والنقدية أو افتعال أزمات السيولة بهدف إرباك الحكومة وعرقلة جهود الإصلاح، لضمان تنفيذ السياسات الاقتصادية بشكل فعال وتحقيق الاستقرار المالي

14. إيقاف رواتب الإعاشة في الخارج والتي تكلف الدولة مبالغ باهظة، على أن يستلم الموظف راتبه بالعملة المحلية وفقاً لدرجته الوظيفية ووفقاً لسلم الأجور والمرتبات المعمول بها في البلد عند عودته للوطن

من خلال اتخاذ هذه الإجراءات، يمكن للحكومة تحقيق الاستقرار النقدي والمالي، وتحسين كفاءة إدارة الموارد المالية

البنك المركزي اليمني
وإداراته السياسة النقدية في البلاد

■ بشير علي القفاز
البنك الاهلي اليمني

تم الاطلاع على الكشف المنشور مؤخرا عن عدم توريد العديد من الجهات الحكومية ايراداتها إلى البنك المركزي اليمني. وللأسف الشديد لوحظ وجود العدد من الأسماء لمدارس خاصة وجهات حكومية أيضا أو مؤسسات تابعة لبعض الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية.. التي يفرض عليها فتح حسابات لها في بنوك حكومية تجارية لأمور خاصة ويجب العلم بأن من مهام البنك المركزي اليمني:

- تنفيذ السياسة النقدية للبلاد
- إصدار العملة الوطنية
- الرقابة على البنوك والمؤسسات المالية
- إدارة احتياطات النقد الأجنبي وتنظيم نظام المدفوعات الوطنية وتقديم خدمات مصرفية للحكومة وبشكل دقيق يمكن تلخيص مهام البنك المركزي اليمني كالتالي:

• تطبيق السياسات النقدية.

• تحديد معدل الفائدة وبالتالي التحكم بكل من سعر الصرف للعملة ومعدل التضخم

• تحديد ومتابعة المعروض النقدي.

• "الملاذ الأخير" للحكومة والمصرفيين، أي المُقرض في حال الأزمات المالية

• إدارة وتنظيم النقد الأجنبي في الدولة وكذلك احتياطي الذهب، والسيولة المالية، والسندات الحكومية

• إدارة "الصناعة المصرفية" والتي يقصد بها؛ الوسيلة الرئيسية للاستثمار والاقتراض وتخزين الأموال

• تنظيم نظام المدفوعات الوطني والعمل على تطويره

• الرقابة والإشراف على المؤسسات المالية

• الرقابة والإشراف على البنوك للحفاظ على مركزها المالي، بالإضافة إلى السيطرة على حقوق المساهمين والمودعين وفق قوانين الحوكمة المؤسسية

• توفير نظم آمنة للدفع والتسوية المالية.

وكل الوزارات والهيئات والمصالح الحكومية تكون لها ميزانية محددة ترفع من قبل الجهة لاعتمادها ويتم الصرف من حساب الحكومة في البنك المركزي.. وأيضا كذلك الإيرادات للوزارات والهيئات والمصالح الحكومية يتم توريد ايراداتها إلى حساب الحكومة لكل وزارة وجهة وفقا للقانون.

لهـذا مـا تـم نشـره مـن كشـوفات لا منطقيـة ولا عقلانيـة.

مـا علاقـة مدرسـة خاصـة بتوريـد ايراداتهـا إلـى البنـك المركـزي... أو منظمـة أو جهـة حكوميـة يسـتوجب عليهـا فتـح حسـاب فـي أحـد البنـوك التجاريـة لإيـداع مخصـص مـن الميزانيـة بعـد اسـتلامها مـن حسـاب الحكومـة عبـر البنـك المركـزي اليمنـي لتسـهيل مهـام عملهـا وانجـاز أهدافهـا وتخفيـف الضغـط علـى البنـك المركـزي اليمنـي.

ومـا تـم مـن هبـوط مفاجـئ لأسـعار الصـرف يومـي السـبت والاحـد الموافـق 30 _ 31 أغسـطس 2025 والفـرق بيـن سـعر البيـع وسـعر الشـراء للعمـلات الغيـر منطقـي ولـو تـم اتبـاع الإجـراءات الصحيحـة وفقـا لقانـون تنظيـم أعمـال شـركات الصرافـة.. التـي مـن المفتـرض ان تكـون ملزمـه بهـا شـركات الصرافـة بعـدم صـرف أو اسـتبدال العملـة الا بموجـب اثبـات الهويـة المتمثلـة بالبطاقـة الشـخصية أو جـواز السـفر.. وإعطـاء وصـل بذلـك لكانـت انتهـت البلبلـة الحاصلـة يـوم أمـس وكانـت حجـة وسـند قانونـي ضـد مـن تلاعـب بأسـعار الصـرف.. وايضـا يعتبـر مـا تقـوم بـه شـركات الصرافـة مخالـف للقانـون رقـم 1 لعـام 2010 الخـاص بمكافحـة غسـل الأمـوال وتمويـل الارهـاب وتعديلاتـه ومنشـوراته الدوريـة.

لهـذا فليتحمـل مـن اندفـع للبيـع مـن المواطنيـن العواقـب لأنـه لـم يراعـي المصلحـة العامـة وآثـر المصلحـة الشـخصية ويجـب أن لا تمـر مـرور الكـرام مـا قامـت بـه الشـركات اليوميـن الماضييـن والمفتـرض اتخـاذ إجـراءات قانونيـة صارمـة فـي هـذا الجانـب

انهيار العملة وتأثيرها على القدرة الشرائية للمواطن

د. محمد صالح الكسادي
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية العلوم الادارية- جامعة حضرموت

ان الانهيارات المتسارعة في العملة الوطنية ادت الى تأكل القوة الشرائية للمواطنين شهرا تلو الاخر منذ بداية عام 2024، هناك العديد من الاسباب الجوهرية والتي تسببت في الوضع الكارثي الذي يعيش المواطن البسيط والموظفيين في قطاع الدولة بالذات في سلك التعليم والصحة، وتسبب في توقف الانشطة الاقتصادية الاخرى في قطاعي البناء والخدمات

ولذا فان هذه الورقة تتطرق الى الاتي:

1. أسباب التدهور للعملة الوطنية.
2. تأثير ذلك على الافراد والشركات العاملة
3. دور البنك المركزي اليمني – عدن السلبي في تنظيم محلات الصرافة
4. التحديات التي تواجه البنك المركزي اليمني- عدن
5. التوصيات والحلول

1. أسباب التدهور للعملة الوطنية:

استمرار تدهور العملة الوطنية في ظل غياب الى حلول تلوح في الافق سوف يتسبب في الانهيار الاقتصادي حيث لا مؤشرات عل تحفيز الاقتصاد او القيام باي اجراءات من قبل الحكومة مجلس القيادة الرئاسي الذي تشكل قبل ثلاث سنوات ونيف، بل اتخذت سلسلة من الاجتماعات الشكلية دون اي اجراءات فعلية توقف نزيف العملة الوطنية

ايانا كانت التركة امام مجلس القيادة الرئاسي حيث ورث اقتصاد يعاني من أزمات متلاحقة منذ عام 1995 ،وليس الان فان ضعف الهيكل الانتاجي للقطاعات الاقتصادية وفساد النظام الاداري المتضخم بالموظفين الوهميين ، والتهرب الضريبي ، المضاربة بالعملة وعدم الاستقرار السياسي في منظومة الحكم

توقف تصدير النفط منذ عام اكتوبر عام 2022 وتوقف صادرات الغاز منذ 2015 قد ساهمت بشكل مباشر في التدهور الحاصل، فالدولة بلا موارد اقتصادية ظلت تعتمد على الودائع والمنح في صرف المرتبات منذ 2023 اي على مدى سنتان

كما غياب اي اصلاحات واقتصادية والبحث عن موارد بديلة من خلال تقليص الانفاق الحكومي وزيادة الايرادات الغير نفطية قد ساهم بشكل كبير في الوضع الراهن الذي تعيشه البلاد

2. تأثير ذلك على الافراد والشركات العاملة بالدولة.

الانعكاسات كانت كارثية على القطاع العائلي وقطاع الاعمال ففي جانب الافراد فأن الانهيارات تسببت في انخفاض القوة الشرائية نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة وعدم كافية الرواتب لتغطية اساسيات الحياة من سلع اساسية مثل القمح، الارز والزيوت فالرواتب فقدت أكثر من 600% من قيمتها مما زاد من نسبة الفقر والتي نقدر بحوالي 86% اي 19.5 مليون من السكان في حاجة الى المساعدات الانسانية و18مليون يواجهون انعدام الامن الغذائي في المحافظات الجنوبية حوالي 5.38 مليون شخص بحسب التقارير الدولية وتعد اليمن من افقر الدول وحلت في القائمة التاسعة عالميا، اما نسبة البطالة وصلت الى 80%

وفي ظل اتساع الصراعات بالمنطقة الجيوسياسي خفضت المنظمات الدولية المساعدات الانسانية ووصلت الى 9%، اما على مستوى قطاع الاعمال شهد هو الاخر ركوداً اقتصادياً في المبيعات من السلع والخدمات اي انكماشا اقتصاديا ،مما ادى الى اغلاق الكثير من المنشأت الصغيرة والمتوسطة وهروب رؤوس الاموال الى دول الجوار، ونظرا لعدم استقرار العملة الوطنية والتي تشهد يوميا تدهور مستمر امام العملات الاجنبية ،مما يجعل التجار يخسرون، كما ان ارتفاع تكاليف الشحن ينعكس على المواد الخام المستوردة والبيروقراطية في الاجراءات قد ساهمت ايضا في انخفاض النشاط الاقتصادي، مما ادى الى نقل الكثير من التجار مصانعهم الى خارج الدولة

3. دور البنك المركزي اليمني- عدن السلبي في تنظيم محلات الصرافة

هناك متوالية من القرارات تم اصدارها خلال هذا الاعوام الماضية حيث لم تجد طريقها الى التنفيذ سواء لضعف البنك المركزي اليمني – عدن او نتيجة لتدخلات خارجية من قبل الامم المتحدة دول الرباعية في ربط المساعدات بشروط كانت لصالح جماعة الحوثي واضرت بالعملة الوطنية

فلم يستطيع البنك المركزي اليمني - عدن ان يحزم الامور منذ تغييره ادارته في سبتمبر 2021 في محاولة النهوض بها، ولكن تعرضت الى عراقيل من قبل المتنفذين اصحاب محلات الصرافة ، فلم تستطيع الحد من تهريب العملة الوطنية للخارج وكذلك بين مناطق الحكومة المعترف بها دوليا ومناطق سيطرة جماعة الحوثي حيث يحول يوميا قيمة القات والخضروات 20 مليون ريال سعودي، وذلك نظرا لعدم قبول جماعة الحوثي اي تبادل تجاري الا بالسعودي او الدولار بين مناطق الجنوب والشمال

4. التحديات التي تواجه البنك المركزي اليمني - عدن

تعد التحديات التي يواجهها البنك المركزي -عدن كثيرة ومنها الاتي:

1. عدم القدرة على السيطرة على الكتلة النقدية حيث تسيطر عليها محلات الصرافة في مخازنها
2. سيطرة جماعة الحوثي على مراكز البنوك العاملة في مناطق سيطرتها وكذلك بعض محلات الصرافة
3. ضعف الاشراف والتفتيش على الصرافات وفروعها وعدم عملها عبر الشبكة الموحدة
4. عدم القدرة على اعادة الدورة النقدية الى طبيعتها بحسب النشاط الاقتصادي والانتاجي
5. تشتت ايرادات المحافظات وعدم توريدها للبنك المركزي اليمني – عدن
6. عدم ضبط سوق المضاربة من قبل مواقع التواصل الاجتماعي ليلاً
7. استمرار النفقات على الموظفين المقيمين بالخارج بالدولار
8. تضخم السلك الدبلوماسي الذي يستنزف العملة الصعبة
9. فتح اعتمادات مستندية لاستيراد البضائع الغير ضرورية
10. استمرار جماعة الحوثي في منع البنوك التي تعمل في مناطق سيطرتها عدم الدخول بالمزاد مما ساهم في افشال المزادات

من خلال التحديات وممكن نعرف الاسباب وبالتالي ايجاد المعالجات الناجعة لوقف التدهور الحاصل

5. التوصيات والحلول

من خلال الذي تم ذكره سابقا يمكن نخرج بالتوصيات والحلول التالية:

1. وقف استيراد السلع الكمالية.
2. اغلاق الملحقيات الثقافية والصحية بالسفارات واغلاق بعض السفارات في البلدان التي لا يوجد فيه مغتربون
3. توريد جميع ايرادات المحافظات للبنك المركزي اليمني – عدن
4. تقنين محلات الصرافة وتحديد من له حق تحويل من عملة وطنية الى أجنبية
5. ضبط التحويلات من مناطق الحكومة الى مناطق سيطرة جاعة الحوثي
6. الغاء اي سفريات للحكومة الا في حالة الضرورة القصوى
7. العمل على رقمنة الضرائب وتحصيل الايرادات الجمركية
8. اعادة النظر في قوائم كبار المكلفين
9. فرض ضرائب غير مباشرة منها ضريبة القيمة المضافة
10. السيطرة على ضريبة المبيعات في الاتصالات والتي مستحوذ عليها جماعة الحوثي منذ عام 2015.
11. منع صرف رواتب وحوافز بالعملات الاجنبية داخل الدولة لجميع اجهزة الدولة الا بالعملة الوطنية
12. السيطرة على تحويلات المغتربين والتي تقدر سنويا بحوالي 3.5 مليار دولار تذهب الى مناطق سيطرة جماعة الحوثي
13. تقليل استراد الوقود والمشتقات النفطية باعادة تشغيل مصافي عدن
14. استخدام الطاقة المستدامة في توليد الكهرباء الطاقة الشمسية والرياح والغازية المركبة

المراجع :
1. الامم المتحدة، الاوضاع الانسانية باليمن وخيمة ونقص في التمويل، ابريل 2025.
2. برنامج الغذاء العالمي، تفاقم انعدام الامن الغذائي الحاد في مناطق الحكومة اليمنية في ظل الانخفاض الحاد في التمويل والانكماش الاقتصادي ، يونيو 2025.
3. مركز الدراسات والاعلام الاقتصادي ، تداعيات تراجع التمويل الدولي على الوضع الانساني باليمن، ندوة يونيو 2025.

"الأزمة الماليـــة" في الاقتصاد اليمني

■ د. منى إبراهيم محمد
رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية- عدن

الأزمة المالية أزمة معقدة ومتعددة الأوجه، تفاقمت الأزمة بسبب الصراع المستمر والفساد .حيث كان أبرز ملامحها هي عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات الأساسية ، مما يؤدي إلى تدهور مستمر في الخدمات وارتفاع معدلات الفقر

» أسباب الأزمة:

تتعدد الأسباب التي أدت إلى الأزمة المالية في اليمن، وأبرزها :

- الصراع والتقسيم:

تسبب الصراع في انقسام المؤسسات المالية والنقدية، مثل البنك المركزي، مما أدى إلى سياسات نقدية متضاربة وضياع الإيرادات بين الأطراف المتنازعة

- توقف إيرادات النفط والغاز:

بسبب توقف إيرادات صادرات النفط والغا، التي كانت تشكل المصدر الرئيسي للإيرادات الحكومية، بسبب الهجمات على موانئ التصدير

- الفساد المالي والإداري:

انتشار الفساد أدى إلى ضياع جزء كبير من الموارد، وضعف الرقابة على الإنفاق ، مما قلل من قدرة الدولة على إدارة شؤونها المالية بكفاءة

- تدهور الأنشطة الإنتاجية:

توقف العديد من الأنشطة الإنتاجية والصناعية والزراعية الذي هما عماد الاقتصاد وذلك بسبب الحرب، مما أدى إلى انخفاض الإيرادات الضريبية والجمارك

زيادة الإنفاق الحكومي غير الضروري:

مما أدى إلى ارتفاع فاتورة المرتبات والنفقات التشغيلية التي يتم صرفها بالعملات الصعبة، بالإضافة إلى التعيينات غير القانونية، زاد من الضغط على الموارد المالية الشحيحة

- انخفاض المساعدات الخارجية:

بسبب تراجع الدعم الدولي والمساعدات المالية أثر سلباً على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها وتغطية العجز

» سبل المعالجة:

تتطلب معالجة الأزمة المالية في اليمن اتباع نهج شامل يجمع بين الحلول الفورية قصيرة المدى والإصلاحات الهيكلية طويلة المدى. ومن أبرز الحلول المقترحة:

- توحيد السياسات المالية والنقدية:

يجب توحيد إدارة البنك المركزي والسياسات المالية في جميع أنحاء البلاد لإنهاء حالة الانقسام والتشظي الذي لا يخدم الصالح العام، والعمل على إعادة تحويل جميع الإيرادات العامة إلى حساب حكومي موحد.

- مكافحة الفساد:

يتطلب الأمر تفعيل دور الأجهزة الرقابية وتعزيز الشفافية والحوكمة الرشيدة، بالإضافة إلى اتخاذ قرارات حاسمة لمحاسبة الفاسدين

- إعادة تفعيل القطاعات الإنتاجية:

يجب العمل على إعادة تشغيل مصافي النفط والموانئ، وتوفير بيئة استثمارية آمنة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، خاصة في قطاعات مثل الاتصالات والأسماك التي تعتبر مصدراً مهماً للدخل

- ترشيد الإنفاق العام:

يجب تطبيق واتباع سياسات تقشفية صارمة، مثل تنقية كشوفات المرتبات من الأسماء الوهمية، وإيقاف صرف المرتبات بالعملة الصعبة، وتخفيض النفقات غير الضرورية

- تعزيز الإيرادات المحلية:

يتطلب الأمر وضع خطة لزيادة الإيرادات الضريبية والجمركية، دون إرهاق المواطنين، من خلال تبسيط الإجراءات وتشديد الرقابة على التحصيل.

- تفعيل الدعم الدولي:

يجب على الحكومة اليمنية العمل مع المجتمع الدولي والمنظمات المانحة لتوفير الدعم المالي الطارئ ووضع خطة لإعادة الإعمار والتعافي الاقتصادي

- حل سياسي شامل:

وذلك من خلال الحل الأكثر أهمية هو تحقيق سلام شامل ودائم، ينهي الصراع ، مما يتيح البدء في إصلاح اقتصادي حقيقي وشامل

قراءة تحليلية لإصدارات أدوات الدين العام المحلي

■ ناصر قائد الشاعري

جاء توجه البنك المركزي اليمني نحو الاعتماد على إصدارات أدوات الدين المحلي في هذه المرحلة الحرجة نتيجة معضلة مزدوجة، فمن جهة، هناك تعثر في دفع المرتبات الحكومية لعدة أشهر وما يترتب عليه من ضغوط اجتماعية واقتصادية متنامية؛ ومن جهة أخرى، هناك رفض واضح للجوء إلى خيارات تضخمية مثل السحب على المكشوف أو الإصدار النقدي الجديد، لما تحمله من مخاطر مباشرة على الاستقرار النقدي وسعر الصرف. وفي ظل توقف صادرات النفط وتراجع تدفقات النقد الأجنبي إلى جانب ضعف كفاءة تحصيل الايرادات بسبب تعقيدات المشهد السياسي وتأثير قوى النفوذ، وجد البنك المركزي نفسه مضطراً لاختيار هذا المسار بوصفه الأداة الأقل خطراً والأكثر اتساقاً مع نهج الإصلاح النقدي

إعلان البنك عن طرح سندات حكومية طويلة الأجل (3 سنوات) بعائد سنوي 20% وأذونات خزانة قصيرة الأجل (1 سنة) بعائد 18% يمثل انتقالاً تدريجياً نحو استخدام أدوات السوق (Market-based In-struments) كوسيلة لإدارة السيولة (Liquidity Management) بدل

الاعتماد على التمويل التضخمي، الهدف المباشر من هذه الخطوة هو امتصاص السيولة الفائضة (Ex-cess Liquidity Absorption)، وتحويلها إلى التزامات حكومية رسمية بعوائد محددة، وهو ما يسهم في تقليص حجم الكتلة النقدية المتاحة للمضاربة في سوق الصرف

على الصعيد الإيجابي، تعكس هذه الإصدارات إشارة محلية مهمة للأسواق بأن البنك المركزي ملتزم بالاستقرار النقدي ويبحث عن أدوات بديلة للطباعة والسحب على المكشوف، وهو ما يعزز الثقة لدى البنوك والتجار والمستوردين، أما الحديث عن خلق منحنى عائد (Yield Curve) أو تأسيس سوق دين محلية متكاملة فيظل مبكرا في السياق اليمني، لغياب المقومات الأساسية كسوق ثانوية نشطة وقاعدة مستثمرين متنوعة، ومع ذلك، يمكن النظر إلى هذه الخطوة كبداية لتشكيل مرجعية أولية لتسعير المخاطر محليا، وتجربة أولية لتطوير أدوات الدين العام في بيئة تعاني من ضعف شديد في الموارد والسيولة

غير أن هذه السياسة لا تخلو من تحديات ومخاطر، فأسعار الفائدة المرتفعة (18–20%) قد تؤدي إلى ما يعرف بظاهرة مزاحمة الاستثمار الخاص (Crowding-out Ef-fect)، حيث تتجه البنوك ورؤوس الأموال إلى الاكتتاب في أدوات الدين باعتبارها مضمونة وعالية العائد، على حساب تمويل النشاط الإنتاجي، كما أن تراكم التزامات خدمة الدين (Debt Service Burden) قد يفاقم الضغوط على المالية العامة مستقبلاً إذا لم تقترن هذه السياسة بزيادة فعلية في الإيرادات السيادية، وخاصة في ظل غياب عائدات النفط

ان نجاح هذا التوجه يظل مرهونا بعدة عوامل مترابطة، فربط الإصدارات بخطة إصلاح مالي وهيكلي (Fiscal and Struc-tural Reforms) يمثل الأساس، بما يشمل تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات العامة وضبط النفقات. كما أن تحقيق هدف المزادات يتوقف على قدرتها على إحداث تعقيم فعلي للسيولة (Effective Steriliza-tion) لا مجرد تدوير للكتلة النقدية داخل السوق. إلى جانب ذلك، فإن الالتزام بالشفافية والإفصاح الدوري عن نتائج المزادات وحجم الاكتتابات يظل عنصرًا جوهريًا لتعزيز ثقة الفاعلين المحليين والدوليين والحد من الشائعات

ومع ذلك، لا يمكن إغفال أن الوضع المالي العام للدولة لن يشهد تحسنًا جوهريا دون تغطية حقيقية لعجز الموازنة، سواء عبر دعم دولي مباشر أو من خلال عودة صادرات النفط والغاز باعتبارها المصدر الأكثر استدامة للعملات الصعبة. كما أن تحرير الدولار الجمركي أصبح ضرورة حتمية لإعادة مواءمة الإيرادات مع المتغيرات النقدية والاقتصادية، وتقليص فجوة العجز، بما يسهم في استدامة الاستقرار المالي على المدى المتوسط والطويل. وهنا يجب التأكيد بأن أدوات الدين المحلي وحدها ليست حلاً نهائيا، وإنما أداة مرحلية ضمن حزمة أوسع من الإصلاحات والدعم الخارجي وتفعيل الموارد السيادية، وهي وحدها الكفيلة بوضع الاقتصاد على مسار استقرار حقيقي ومستدام

في المحصلة، تمثل هذه الإصدارات خطوة متقدمة نحو تطوير أدوات السياسة النقدية وتأكيد التزام البنك المركزي بتجنب التمويل التضخمي. لكنها تظل أداة مؤقتة ومرحلية، ولن تكتسب استدامة إلا إذا اقترنت بزيادة حقيقية في الإيرادات العامة، وإلا تحولت مع مرور الوقت إلى التزام مالي ثقيل يحد من قدرة الدولة على المناورة مستقبلاً

رؤية حلول اقتصادية

■ م/ رمزي الصلاحي

الحمد لله القائل وتعاونوا على البر والتقوى.

من باب التعاون على البر وانطلاقا من المسؤولية الدينية والإنسانية والوطنية والمسؤولية المجتمعية وكوني جزاء من هذا المجتمع ومن هذ الشعب وفي هذا الوطن واستشعار لخطورة الوضع المعيشي الطارئ الذي يمر به بلادنا اليوم وتدهور قيمة العملة المحلية والانهيار الغير مسبوق لها.

ولأنني احب وطني ولأن همي وهمتي فاقت كل الهمم في البحث عن حلول لمعالجة الوضع الاقتصادي الذي وصلنا له اليوم ومعالجة وتحسين قيمة العملة المحلية وتعزيز استقرارها. والحد من تدهورها وفقدان قيمتها فقد أردت أن اشارككم ما الهمني الله تعالى في التوصل اليه من مبادرة عاجلة وهي عبارة عن رؤية طارئة لمعالجة الوضع الاقتصادي وتحسين استقرار العملة في مدة لا تتجاوز ثلاثة اشهر.

آملا النظر فيها وسرعة الاستجابة لتلك الرؤية ومناقشتها والتنسيق بين مختلف القطاعات للعمل على انجاحها وتظافر كل الجهود الحكومية والمدنية والاجتماعية للعمل بها والتوعية بأهمية تطبيقها على أرض الواقع وفي اسرع وقت ممكن لمصلحة الوطن والمواطن .في ظل التحديات الاقتصادية الراهنة التي تواجه البلاد،

لاحظنا أنه من الضروري اتخاذ خطوات فاعلة لتحسين قيمة العملة المحلية وتعزيز استقرارها. إن العملة ل هي عصب الاقتصاد وثقة الشعب ومرآة النظام المالي والاقتصادي والسياسي، وشريان الحياة و المعنى الحقيقي للقوة الاقتصادية وتلعب دورًا حيويًا في الحياة اليومية للمواطنين والتجار والمستثمرين. ومن هنا، أتت الحاجة الملحة لابتكار الرؤية التي قدمناها والتي تهدف إلى تعزيز الثقة في العملة المحلية وتحسين الأداء الاقتصادي بشكل عام

تتضمن هذه الرؤية مقترحات استراتيجية تستهدف تعزيز التجارة، تنظيم الاستيراد، تحسين بيئة الأعمال، وتطوير السياسات المالية والنقدية وتحسين الصادرات ودعم المنتجات المحلية، وتعزيز التعامل بالعملة المحلية ، وتعزيز الإيرادات الأجنبية كما نرغب في استقطاب استثمارات جديدة وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد المحلي من خلال تنفيذ خطط طموحة تساهم في استقرار العملة ورفع مستوى معيشة المواطنين

الأخوة والاباء في جميع الوزارات والقطاعات العامة والخاصة وأخص بالذكر الأخوة في وزارة المالية والاخوة في وزارة الصناعة والاخوة في وزارة التخطيط. أن أهمية هذه الرؤية لا تقتصر على تعزيز قيمة العملة فحسب، بل تشمل أيضًا بناء مجتمع اقتصادي مستدام يتطلع إلى تحقيق المزيد من النجاح والنمو في المستقبل. ندعو المواطنين وجميع الأطراف المعنية، من الحكومة، ومؤسسات خاصة، ومجتمع مدني، إلى التعاون والمشاركة في تنفيذ هذه الرؤية لتحقيق الأهداف المنشودة. وبسرعة عاجلة واعلان الوضع الاقتصادي والمعيشي وضع طارئ على كل المصالح والقوانين حتى إشعار آخر.

بنود رؤية الانتعاش السريع:

1. تشكيل لجنة اقتصادية طارئة ومجلس استشاري.

مجلس استشاري اقتصادي يضم ثلاث جهات حكومية قضائية ورقابية وادارية وجهتان خاصه مالية و تجارية وخمسه خبراء محليين وخمسة. خبراء دوليين. للقيام بمهام متابعة الاقتصاد وتولي المسؤولية الكاملة في متابعة حركة الاقتصاد ورفع التقارير الصحيحة الاستباقية واللازمة لسير المعاملات التجارية والمالية بشكل صحيح بناء على التقييمات الدقيقة وبما يخدم الاقتصاد المحلي ويحافظ على استقرار العملة .والعمل مع لجنة الاقتصاد الطارئة لمتابعة واعلان الخطط الاقتصادية والمالية المقترحة بالتنسيق مع المجلس الاستشاري وحشد الطاقات والتوجهات لإنجاحها بأسرع وقت ممكن باعتبارها خطة طارئة لدعم الاقتصاد وتعزيز الاستقرار المعيشي والمالي باعتباره وضع استثنائي

2. إعلان الوضع الاقتصادي والمالي في الوقت الحالي وضع طارئ.

3. تشكيل لجنة اقتصادية مرتبطة بالمجلس الاستشاري

مهمتها عبارة عن حلقة وصل بين التجار والمستثمرين والمستوردين بكافة المجالات والمجلس الإداري الاستشاري وهي التي تتولى مهمة تحديد حجم الواردات من السلع وغيرها بناء على تقييم الإيرادات الأجنبية بما يعادلها مع رفض او تقليل حجم طلبات الاستيراد للكماليات الغير اساسيه في ضل الظروف القائمة مع مراعاة الظروف الطارئة للبلاد

كذألك مهمتها تخصيص نسب معينه لجميع النفقات والسلع المستوردة بناء على الطلبات المقدمة من جميع الشركات والجهات التي ترغب في الاستيراد الخارجي حسب الأولية الهامه للمواطن بشتي القطاعات وكذالك بما يتناسب مع الايراد الأجنبي والمتوفر من العملات الصعبة

4. تحسين السياسات النقدية لمنع التضخم. من خلال

تقليل كمية النقد الأساسي، فرض قيود على الإنفاق العام والخاص ،مراقبة العرض النقدي والحد من الزيادة، تعزيز شفافية واستقلال البنك المركزي، تشجيع الاستثمار في البنيه التحتية لمنع زيادة الأسعار وتنظيم سوق العمل

5. البنك المركزي وفروعه هو المسؤول الأول

والمعني والمخول بشراء العملات الأجنبية وبيعها وتبادلها فقط أو من ينوبه خطياً للقيام بذألك وذألك حسب الخطط والاستراتيجيات الطارئة والمتبعة لمعالجة الاقتصاد وتحسين سعر العملة مع مراعاة الظروف الاستثنائية ومن يخالف ذألك أو يتورط بمهام ووظائف البنك يعرض نفسه للمسالة القانونية والحجز والتغريم بحجة انتحال وظائف ومهام خاصه بالبنك المركزي

7. دعم الايراد المحلي بالعملة المحلية : من خلال

تحديد ميزانية الاستيراد بناء على الطلبات من الراغبين في الاستيراد والمقدمة الي لجنة الاقتصاد الطارئة لتولي الموافقة على الطلب او الرفض بناء على الايراد الأجنبي والمتوفر من العملات الصعبة لدى البنك

7. منع وإيقاف كافة المعاملات والتعاملات بالعملات الأجنبية

أو بما يعادلها بناء على الاهواء ومن يخالف ذلك يعرض نفسه للمسالة القانونية بحجة الأضرار بالاقتصاد المحلي

8. فرض البيع والشراء والتعامل بالعملة المحلية الوطنية الشرعية دون غيرها

تجنبا لاستغلال المضاربة بالعملة المحلية. والاضرار بالاقتصاد

المحلي ومن يقوم بذلك يتحمل كافة المسؤولية والحجز والحبس والتغريم بحجة المضاربة بالعملات

9. تحديد حجم وكمية السلع المستوردة

من قبل لجنة الاقتصاد بناء على تقارير وخطط لجنة الاستشارات المشتركة وبما يتناسب مع المصلحة العامة ويحد من الاضرار بالاقتصاد الوطني. وتتولى اللجنة الاقتصادية التنسيق مع الكيان أو الجهة أو الفرد الراغب بالاستيراد لإتمام دفعة الاستيراد ويتم التنسيق مع الجهة المستوردة لتحديد اسعار السلع بالعملة المحلية بناء على سعر المصارفة لسعر الدفعة من البنك مع مراعة نفقات الشحن والتحويل وتحديد نسبة الربح وتعميم السعر المحدد للسلع بالعملة المحلية على الجهات المختصة ومكاتب الصناعة والتجارة والمقاييس والجودة لتولي مهام المتابعة ورصد المخالفات واتخاذ الإجراءات لمنع الاحتكار في ذألك ولا يتم اصدار تصريح لكل دفعه مستورة الا بعد طرح خطة المبيعات بالعملة المحلية فقط من قبل الجهة المستوردة

10. تفعيل التعاون الاقتصادي مع الدول المجاورة بشتي المجالات

11. تعزيز الأمن والاستقرار السياسي: لتحسين الاقتصاد وتحديد خطط طوارئ لمواجهة تقلبات السوق.

12. تطبيق نظام رقابة فعالة على البنوك

وذلك للعمل وفق تعليمات وقواعد البنك ولجنة الاقتصاد التي تساهم في تعافي العملة ودعم الاقتصاد المحلي واعتبار جميع الشركات والبنوك جزاء لا يتجزأ من نظام البنك المركزي ويعتبر البنك المركزي هو الحاكم الأول لجميع البنوك الصغرى والكبرى والشركات والمنشآت والصرفات الأخرى حتى يتم تحديد سعر الريال رسميا وإلغاء تعويم العملة '

13. إنشاء وتطوير نظام اقتصادي موحد ومرتبط بجميع المنافذ والموانئ والجمارك والمطارات لمتابعة الشحنات التجارية بمختلف انواعها وحصر جميع السلع المستوردة والتحكم في دخولها وفق خطط لجنة الاقتصاد لسير المعاملات والحد من التهريب السلعي والتهرب الجمركي والحد من الاستيراد العشوائي

14. اصلاح النظام المالي و ا لمصر في

من خلال توحيد النظام المالي لجميع الشركات والمنشئات المالية والمصرفية وربطه بالنظام الأساسي للبنك، لمنع المضاربة وتعزيز شفافية التعاملات والمسائلة وتعزيز الرقابة والتنظيم للأنشطة المالية والبنكية ،تحسين الاستقرار المالي، تشجيع الابتكار في القطاع المالي، تعزيز الكفاءة والفعالية في الموارد المالية، تعزيز النمو الاقتصادي واعتبار جميع الشركات والبنوك جزاء لا يتجزأ من نظام البنك المركزي ويعتبر البنك المركزي هو الحاكم الأول والرئيسي لجميع البنوك الصغرى والكبرى والشركات والمنشآت والصرفات الأخرى حتى يتم تحديد سعر الريال رسميا وإلغاء تعويم العملة

15. تفعيل أنظمة مكافحة غسل الأموال ومكافحة التهريب ومكافحة التهرب الضريبي والجمركي ومكافحة الاحتكار والغش واتخاذ إجراءات صارمة في ذألك

16. حصر وترقيم جميع الصادرات

وطريقة تصديرها ومكان تواجدها والإشراف عليها وموعد او مدة تصديرها وشفافيتها ونسبة العائدات منها والنجاح في ذألك، تقييم وتحسين الصادرات وزيادة الإيرادات الأجنبية وتقييم الإيرادات الأجنبية بشكل عام وبدقة عالية.

17. إعادة هيكلة الديون العامة

والتفاوض على تخفيضها وذألك من خلال تخفيض العبىء المالي، وتحسين قدرة السداد بدون تأثير سلبي ،تعزيز الثقة وتحسين العلاقة المالية ، ،تحسين القدرة على الاستثمار وتنمية المشاريع الإنشائية.

18. زيادة التدقيق المالي لزيادة الثقة والشفافية

وبناء الثقة وتقليل المخاطر وتحفيز الاستثمار وتعزيز الأمان المالي والامتثال للقوانين .اي توفير معلومات ماليه صادقه وشفافة

19. تطوير آليات تعديل سعر الصرف

بهدف تقليل الطلب على العملات الأجنبية والاستغناء عنها حتى إلغاء تعويم العملة ، خفض وتقليل اسعار الفائدة وتشجيع القروض للأفراد والشركات مع مراقبة اسعار السلع

20. إنشاء منصة رقمية مرتبطة باللجنة الاقتصادية

تجمع البيانات الاقتصادية من جميع الجهات (بنوك، جمارك، وزارات) لتحليلها واتخاذ قرارات ناجحة. وتوظيف التكنولوجيا المالية لتسهيل المعاملات

21. تشجيع الاستثمارات الأجنبية والمحلية

للوصول الي الاكتفاء الذاتي بدلا من الاستيراد الخارجي، بناء على الخطط والرؤى المقدمة من المستثمرين المحليين والاجنبيين وتحفيز التجارة الداخلية والخارجية. بما يضمن النجاح العام للاقتصاد المحلي وبما يساهم في الحد من التدهور الاقتصادي والمالي

22. دعم القطاعات الإنتاجية المحلية

وذلك بمنع استيراد السلع المتواجدة ضمن انتاج القطاعات المحلية ووضع حد صارم لمنع الاحتكار واتخاذ إجراءات اللازمة ضد القطاعات الاحتكارية. ومنع ومصادرة اي سلعة خارجية لا يوجد لها ترخيص استيراد رسمي من لجنة الاقتصاد، خفض السعر الضريبي بنسبة 50% والحد من التهرب الضريبي والتهريب السلعي،

23. دعم وتوسيع شبكة الأمان

أو الضمان الاجتماعي للمتضررين من الوضع الحالي وهو تسهيل وفتح المجال للمنظمات والمساعدات الإنسانية

24. تفعيل التنسيق مع المؤسسات الدولية لدعم الاقتصاد المحلي ودعم استقرار العملة

25. رفع كفاءة استخدام الموارد الإضافية

وتحسين بيئة الأعمال لتسهيل إنشاء الشركات والحد من الفساد وتعزيز الحكومة الرشيدة .

26. إطلاق برامج توعية اقتصادية للمواطنين

وتدشين ورش عمل اسبوعيه حول تعزيز الاكتفاء الذاتي وخطورة التهرب الضريبي والرقابة على السلع وكذلك خطورة الاحتكار وخطورة المضاربة بالعملات الأجنبية على العملة المحلية وتنمية المهارات الفنية والمهنية في المجتمع وتدشين دورات تعليمية مكثفه لجميع القطاعات وتطوير التعليم المالي لتعزيز المعرفة لدى المجتمع

27. إعادة تأهيل البنية التحتية الحيوية حسب الإمكانية

ووضعها ضمن خطة الإصلاح الشامل ورؤية الانتعاش وتشمل إصلاح الطرق، الموانئ، المطارات، وشبكات الكهرباء والمياه، مع إعطاء أولوية للمناطق الإنتاجية (زراعية/صناعية) لجذب الاستثمارات وزيادة الإنتاجية

28. الحفاظ على التراث الثقافي واستثماره سياحيا :

وترميم المواقع الأثرية والتاريخية وتحويلها إلى نقاط جذب سياحية لزيادة الإيرادات الأجنبية والمحلية حسب الإمكان أو تكليف قطاعات خاصه بهذا الشأن واعتماد خطط طموحة لجذب السياحة وتعزيز دور السياحة بشتي المجالات

29. تحفيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص. من خلال

تبادل المعرفة والخبرات ،تحسين كفاءة الخدمات العامة واستخدام مهارات وتقنيات القطاع الخاص ، تعزيز الاستثمار الخاص لخلق فرص عمل ،تطوير البنية التحتية وتنفيذ مشاريع البنيه التحتية بالتعاون بين القطاع العام والخاص ،تعزيز وتشجيع المنافسة بين الشركات الخاصة والعامة لتطوير الصناعات والخدمات

30. دعم وتشجيع الزراعة والصناعات المحليةبكل المجالات

معًا، يمكننا أن نخطو نحو مستقبل اقتصادي أفضل يضمن الاستقرار والازدهار للجميع

تعزيز احتياطيات العملات الأجنبية في اليمن من خلال الإدارة الاستراتيجية لفاتورة الاستيراد

■ د. محمد الرشيدي
استاذ الاقتصاد المساعد
جامعة العلوم والتكنولوجيا

يواجه الاقتصاد اليمني تحديات متعددة ومستدامة ناجمة عن الاعتماد المفرط على الواردات الخارجية، حيث تشير التقديرات بأن اليمن يستورد ما نسبته 95% مما يستهلك، الأمر الذي أدى إلى تصاعد العجز التجاري، وزيادة الضغط على قيمة العملة الوطنية، تتفاقم هذه الأزمات بشكل خاص في ضوء توقف صادرات النفط والغاز بسبب هجمات الحوثي الإرهابية على موانئ التصدير، فضلًا عن الاضطرابات المتكررة في سلاسل الإمداد وتأثيرات الوضع السياسي غير المستقر، من هذا المنطلق يعتبر تقليص الاعتماد على الواردات وتوجيه النفقات نحو القطاعات الإنتاجية المحلية خطوة استراتيجية رئيسية لإرساء قواعد اقتصادية جديدة تعزز الاستدامة المالية وتضمن تحقيق قدر أكبر من الاستقلالية الاقتصادية، مع خفض الفاقد المالي وإدارة الموارد الأجنبية بالشكل الأمثل

يسعى هذا المقال إلى اقتراح إطار تطبيقي لمعالجة فاتورة الاستيراد في اليمن، يتضمن القيام بتحليل معمق للخارطة الحالية للواردات، وتعزيز الصناعات المحلية كركيزة للاقتصاد الوطني، وتشجيع الاستثمار في القطاعات الإنتاجية الحيوية، بالإضافة إلى أهمية استخدام السياسات المالية والجمركية المناسبة التي تدعم هذا التوجه، و التركيز على تطوير رأس المال البشري وتشجيع الابتكار كمحركات أساسية للنمو الاقتصادي المستدام، ويستند الإطار المقترح إلى الاستفادة من تجارب دول أخرى واجهت ظروفًا اقتصادية وسياسية مشابهة، حيث تؤخذ الدروس العملية المستخلصة من تلك التجارب كمرجع لوضع استراتيجيات جديدة تتسم بالفعالية وقابلة للتطبيق في السياق المحلي، في ما يلي استراتيجيات إدارة فاتورة الاستيراد:

1. تحليل فاتورة الاستيراد وتحديد الأولويات

تشير البيانات الرسمية إلى أن اليمن بحاجة إلى (15.8) مليار دولار سنوياً لسد احتياجات الواردات، في الوقت الذي شهد فيه الحساب التجاري عجزاً مقداره (5,075) مليون دولار في 2024، بحسب بيانات البنك المركزي، وتضمنت قائمة الواردات الأساسية مجموعة من السلع الحيوية، كالمشتقات النفطية والتي تستحوذ على ما نسبته 21% من قيمة الواردات بمبلغ وقدره (3,280) مليون دولار في 2025، والسلع الأساسية بنسبة 34% بمبلغ وقدره (5,740) مليون دولار، الحبوب، وبلغت نسبة الواردات الأخرى ما نسبته 45%، بقيمة (6,477) مليون دولار، حيث يتم استيراد الغالبية العظمى من هذه المواد من دول مثل

الصين، الإمارات العربية المتحدة، المملكة العربية السعودية، تركيا، والهند، وبالتالي فإن الاعتماد المكثف على الخارج يشكل تحدياً جوهرياً يؤثر على استقرار العملة الوطنية ويفاقم اختلال الميزان التجاري، بالإضافة إلى ذلك، يساهم هذا الاعتماد في إعاقة مساعي تنمية القطاعات الصناعية المحلية، لذا فإن تبني سياسات تعزز الإنتاج الوطني يمكن أن يشكل استراتيجية فعّالة للمحافظة على احتياطيات العملات الأجنبية من الاستنزاف، فعلى سبيل المثال، إذا ما تم التركيز على تعزيز الانتاج الزراعي الوطني فسيتم استبدال نسبة تتراوح بين 10% و20% من واردات الحبوب، حيث من شأن ذلك أن يؤدي إلى وفورات مالية بمئات الملايين من الدولارات مع تقليص درجة التقلبات في سوق الصرف الأجنبي، أيضادعم الصناعات المحلية ذات العلاقة بالمجال الغذائي، والحديد، إن هذا التوجه يُعد خطوة ضرورية لتعزيز الاستقلالية الاقتصادية وتخفيف الضغط المالي الناتج عن الاعتماد الخارجي، ويمكننا هنا أن نتطرق بشكل مختصر لتجارب دولية قامت بتطبيق استراتيجيات لإدارة فاتورة الاستيراد، تتناسب مع الوضع الاقتصادي الذي تعيشه، ففي رواندا كانت واردات الغذاء تمثل أكثر من 50٪ من الاستهلاك المحلي قبل برامج تحسين الإنتاج الزراعي، وبعد تطوير الصناعات الغذائية المحلية والبنية التحتية اللوجستية، انخفضت إلى نحو 35٪، مع زيادة الإنتاج المحلي وخلق فرص عمل جديدة، في الصين أيضاً كانت واردات السلع الأساسية حوالي 35٪ من الاستهلاك المحلي، وبعد تبني سياسات دعم الصناعات المحلية وتنظيم التجارة الخارجية، انخفضت إلى 15–20٪، مع زيادة الإنتاج المحلي والاكتفاء الذاتي، في تركيا كانت واردات الصناعات التحويلية تمثل نحو 40٪ من الإنتاج المحلي، و بعد توجيه الاستثمار نحو الصناعات الاستراتيجية وتطوير الإنتاج المحلي، انخفضت إلى حوالي 25٪، مع زيادة الانتاج المحلي في المنتجات الصناعية وتحسين فرص العمل، الأمر ذاته مع ماليزيا فقبل تعزيز الإنتاج المحلي في الإلكترونيات والأغذية المصنعة، كانت الواردات تمثل 45٪ من حجم السوق المحلي، بعد تقديم حوافز ضريبية وتمويل منخفض التكلفة للمستثمرين، تراجعت إلى 30٪، مع نمو الإنتاج الوطني، وأخيراً إندونيسيا حيث كانت واردات الأغذية المصنعة والإلكترونيات تصل

إلى نحو 50٪ من استهلاك السوق المحلي، وبعد تطبيق الحوافز المالية وتشجيع الاستثمار المحلي، انخفضت إلى حوالي 32٪، هذه التجارب تعزز أهمية تبني استراتيجيات فعالة لإدارة فاتورة الاستيراد، وبالتالي المحافظة على عدم استنزاف احتياطيات العملات الأجنبية

2. تعزيز الصناعات المحلية

تُعتبر عملية تطوير الصناعات الصغيرة والمتوسطة حجر الأساس لتقليل الاعتماد على الواردات وتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، وتتطلب هذه العملية تطبيق مجموعة من الاستراتيجيات الشاملة التي تشمل تقديم حوافز مالية، كالإعفاءات الضريبية، ودعم فوائد القروض الموجهة للمشروعات الناشئة، بالإضافة إلى تبسيط إجراءات منح التراخيص الصناعية، وتسهيل عمليات الإنتاج، علاوةً على ذلك، يُعد توطين التكنولوجيا وتوفير برامج تدريبية لتأهيل الكوادر المحلية خطوات محورية لدعم هذه الصناعات، وفي إطار دعم هذا القطاع، يمكن أن تسهم السياسات التشجيعية في خلق فرص تعاون بين القطاع العام والخاص، مع استهداف استقطاب رؤوس الأموال من المغتربين للاستثمار في المجالات الإنتاجية الواعدة، وبالنظر إلى الخبرات الدولية الناجحة، مثل تلك التي حققتها تركيا وماليزيا، نجد أن نهج الحماية المؤقتة للصناعات الناشئة وتوجيه الاستثمارات بشكل مدروس قد أثمر عن فوائد ملموسة، تمثلت في زيادة المحتوى المحلي ضمن الصناعات التحويلية والمنتجات الغذائية، هذا النمو في الإنتاج المحلي أدى إلى تقليل الاعتماد على الواردات، مع تحسين معدلات الإنتاج وتوفير فرص عمل جديدة، مما يعكس التأثير الإيجابي لتكامل السياسات الاقتصادية والتنموية في دعم هذا القطاع الحيوي

3. تحفيز الاستثمار في القطاعات الإنتاجية

تعزيز الاستثمار المحلي والدولي في مجالي الزراعة والصناعات التحويلية يُسهم بشكل كبير في تحقيق الاكتفاء الذاتي، يمكن توجيه هذه الاستثمارات نحو مجالات حيوية مثل إنتاج القمح والحبوب، زراعة الفواكه والخضروات، إنتاج الأعلاف، تطوير الصناعات الغذائية، وتصنيع الأدوية الأساسية، لتنفيذ هذه الاستراتيجية بنجاح، ينبغي توفير حوافز مالية وجاذبة تشمل تخفيض معدلات الضرائب، تسريع إجراءات تراخيص الإنتاج، وتقديم برامج تمويل مرنة من خلال البنوك المحلية أو عبر صناديق الاستثمار الإسلامية،تجربة رواندا في تحسين الإنتاج الزراعي وتطوير البنية التحتية اللوجستية تُعد نموذجاً ناجحاً، حيث أظهرت كيف يمكن خفض الاعتماد على الواردات وخلق فرص عمل جديدة تُعزز الاقتصاد المحلي

4. السياسات المالية والتمويلية الداعمة

تعتبر أدوات التمويل الإسلامي كالصكوك عاملاً رئيسياً في تعزيز المشروعات الإنتاجية، بالإضافة إلى دور برامج التمويل الصغير والمتوسط في توسيع نطاق الإنتاج المحلي، وقد أظهرت التجارب في كل من ماليزيا وإندونيسيا أن تقديم تمويل ميسر وحوافز مالية للمستثمرين أسهم بشكل ملحوظ في تقليص نسبة الواردات من الإلكترونيات والأغذية المصنعة من حوالي 45-50٪ إلى ما يقارب 30-32٪، مما انعكس إيجاباً على نمو الإنتاج الوطني

5. تنمية الموارد البشرية وتشجيع الابتكار

التركيز على الاستثمار في التدريب المهني المتخصص وإنشاء مراكز متقدمة لتطوير الكفاءات المحلية يمثل حجر الأساس لتحقيق التقدم، كما أن تعزيز البحث العلمي والابتكار يلعب دورًا محوريًا في إيجاد بدائل محلية للمنتجات المستوردة، مما يدعم الاقتصاد ويسهم في تحقيق الاكتفاء الذاتي، تجارب دول كالصين وماليزيا تعد نموذجًا ملهمًا، حيث أثبتت هذه الاستراتيجية فعاليتها في تعزيز الإنتاج المحلي وتحقيق الاستدامة على المدى البعيد

6. إصلاح السياسات الجمركية

تلعب السياسات الجمركية دورًا محوريًا في تقليل حجم فاتورة الاستيراد، وذلك عن طريق تطبيق رسوم جمركية مرتفعة على المنتجات التي يمكن تصنيعها محليًا، هذا الإجراء يسهم في تحفيز الصناعة الوطنية ويحد من الاعتماد على الواردات الأجنبية، بالإضافة إلى

ذلك، يمكن فرض ضرائب إضافية على المنتجات الكمالية التي لا تعد من الأساسيات، الأمر الذي يعزز من توجيه الموارد نحو القطاعات الأكثر أهمية، ومن أجل ضمان فعالية هذه السياسات، ينبغي اعتماد نظام متابعة دقيق يتم من خلاله التأكد من أن الإجراءات تستهدف القطاعات ذات الأولوية والقادرة على تقديم قيمة مضافة للاقتصاد المحلي. علاوة على ذلك، يمكن توجيه الشركات نحو زيادة اعتمادها على المواد والمدخلات التي يتم إنتاجها داخليًا، مما يسهم في تعزيز سلاسل التوريد المحلية ويدعم الاقتصاد الوطني بشكل مستدام

7. خطة عملية متكاملة لليمن

تصميم خطة عملية يمكن أن يتم عبر خطوات مدروسة تشمل تحديد السلع الأساسية ذات الأولوية، تقييم قدرات الإنتاج المحلي المتاحة، وإطلاق مشاريع تجريبية لتطوير هذه القدرات. يمكن أيضاً تشجيع الاستثمار من خلال تقديم حوافز مثل الإعفاءات الضريبية وتوفير تمويل منخفض التكلفة، مع ضمان متابعة دورية للأداء باستخدام مؤشرات واضحة كزيادة نسبة المكون المحلي، حجم التوفير في احتياج العملة الأجنبية، وعدد الوظائف المستحدثة. بتطبيق هذه الاستراتيجيات بشكل مدروس، يُتوقع تحقيق انخفاض ملحوظ في فاتورة الاستيراد اليمنية ضمن القطاعات الحيوية بمعدل يتراوح بين 30% و35%. هذا التأثير الإيجابي، الذي أثبت نجاحه في تجارب مشابهة بدول أخرى، سيسهم في تعزيز الإنتاج المحلي، خلق المزيد من فرص العمل، وتخفيف الضغط المتزايد على العملة الوطنية

الخلاصة:

تشير المؤشرات الدولية إلى أن اليمن يمتلك فرصة واعدة لتعزيز موارده الأجنبية من خلال إدارة فاتورة الاستيراد بطرق استراتيجية، حيث يمكن تحقيق ذلك عبر التركيز على توطين السلع الأساسية، ودعم الإنتاج المحلي، وتحفيز الاستثمارات، وتبني سياسات مالية وجمركية فعالة، إلى جانب تعزيز الابتكار وتنمية الموارد البشرية، هذه الخطوات المدروسة من شأنها الحد بشكل ملموس من الاعتماد على الواردات، مما يسهم في تعزيز قيمة العملة الوطنية، زيادة معدلات الإنتاج المحلي، توفير المزيد من فرص العمل، وتحقيق استقرار اقتصادي شامل ومستدام على المدى البعيد.

اليمن بين ثورتين واقتصاد منهار!
(إرث من الوعود غير المكتملة)

■ د. أحمد مبارك بشبر
خبير اقتصادي

مرت على أحمد ثلاثة أشهر ونيف، كان يظن فيها بعد تحسن سعر الصرف أن مرتبه سيصله، لكن لا المرتب وصل ولا الكهرباء اشتغلت.

كان من المدافعين عن تحرك الحكومة، ويهاجم التجار بأنهم سبب الفساد، والآن في حيرته مستاء، وديونه غارقة لدى التاجر صاحب الدكان الصابر عليه.

تدخل عليه ذكرى سبتمبر، ويقترب أكتوبر، ولا ضوء في الأفق

حكاية أحمد حكاية الملايين من الوجوه اليمنية التي تعيش "الصدمة" يومياً، وتلعب "لعبة الخوف" من مستقبل مجهول.

إنه الموظف الحكومي الذي ينتظر مرتباً لا يأتي، والمواطن الذي يعيش في ظلام دامس.. والأب الذي يواجه نظرات أطفاله الجائعة بعجز وألم.

أحمد، يمثل كل اليمنيين، يمثل اليمن.. اليمن الذي تنساه القيادات المترفة في مكاتبها المكيفة وبيوتها المضاءة،

ومع إطلالة ذكرى ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر، يجدهم من خلف كواليس الشاشة، يهنئون، ويدندنون بالغناء عن الثورة والانجاز، والصبر والتحمل،

ومن هنا وهناك يجد أحمد، واليمن نفسه غارقاً في ضبابية الحاضر، مثقلاً بإرث من الوعود

غير المكتملة وأزمة اقتصادية خانقة تتفاقم يوماً بعد يوم.

تبدو الأهداف السامية التي قامت من أجلها الثورتان: "التحرر، والعدالة، والتنمية"، وكأنها أمر بعيد المنال أكثر من أي وقت مضى، مجرد شعارات محفورة على جدران التاريخ لا تجد طريقها إلى أرض الواقع.

فعلى ماذا يدندن الحاضرون خلف الشاشات؟!

مفارقة (مضحكة، مبكية) الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً ، والتي يفترض أنها وريثة هذا الإرث الثوري، تبدو وكأنها تكرر نفس الأخطاء التاريخية بل وتضيف إليها أخطاء جديدة، فإن كانت الحكومات السابقة تفتقر إلى الاستراتيجية رغم وجود انسجام نسبي في صفوفها، فالحكومة الحالية تعاني من غياب الاستراتيجية والانسجام معاً، مما يضعها في قلب "الصدمة" الاقتصادية ويجعل المواطن اليمني رهينة "لعبة الخوف" من مستقبل مجهول

» بين الشعار والتطبيق

- حملت ثورتا سبتمبر وأكتوبر في طياتهما آمالاً عريضة بمستقبل أفضل وأهدافاً طموحة شملت جميع جوانب الحياة

- هدفت ثورة سبتمبر 1962 إلى: التحرر من الاستبداد والاستعمار ومخلفاتهما وإقامة حكم جمهوري عادل، ورفع مستوى الشعب اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً وثقافياً، وإنشاء مجتمع ديمقراطي تعاوني عادل مستمد أحكامه من روح الإسلام الحنيف.

- وسعت ثورة أكتوبر 1963 إلى: استكمال التحرر الوطني بالتخلص من السيطرة الاستعمارية الاقتصادية والسياسية، وبناء اقتصاد وطني قائم على العدالة الاجتماعية يحقق للشعب السيطرة على مصادر ثروته

مستوى التركيز للثورتين: (بناء اقتصاد قوي ورفاهية المواطنين.)

غايات نبيلة بقيت في معظمها حبراً على ورق، شعارات ترفع في المناسبات وتنسى في الممارسة اليومية.

لم تنجح الحكومات المتعاقبة، منذ قيام الثورتين وحتى اليوم، في بلورة استراتيجيات وطنية واضحة ومستدامة لترجمة هذه الغايات إلى خطط عمل تنفيذية قابلة للقياس والمتابعة.

السمة البارزة كانت غياب "العقل المشترك" الذي يدير الدولة نحو أهدافها، ولا زالت هذه السمة الى اليوم، إلا انه في السابق مع انسجام الحكومات النسبي وتوفر الموارد جعل الدولة تسير بشكل مقبول، إلا أنها لم تنطلق أبداً في مسار تنموي حقيقي ومستدام

هذا الفشل التاريخي في ترجمة الأهداف إلى واقع ملموس لم يكن مجرد عجز تقني أو نقص في الخبرات، بل كان انعكاساً لغياب الإرادة السياسية الحقيقية وهيمنة المصالح الضيقة على المصلحة الوطنية العامة.

» الصدمة ولعبة الخوف

الثورتان، رغم نبل أهدافهما، لم تنجحا في إنتاج نخب سياسية قادرة على التفكير الاستراتيجي طويل المدى، بل أنتجتا نخباً تركز على مصالحها، والبقاء في السلطة أكثر من تركيزها على بناء الدولة والمجتمع

يتجسد هذا الفشل التاريخي اليوم، في أزمة اقتصادية معقدة ومتشابكة، يمكن اعتبارها "لعبة الخوف" أو نسخة مخيفة عنها، تلك اللعبة التي وصفتها في مقالي السابق الذي نشرتها في صفحاتي "الصدمة ولعبة الخوف"، فالحكومة المعترف بها دولياً تقف اليوم أمام معضلة اقتصادية حادة تتمثل في إدارة سعر الصرف، هذه المعضلة تكشف عن عمق الأزمة في الاقتصاد اليمني

بعد أن نجحت الحكومة نسبياً في كبح جماح تدهور العملة وإعادة سعر الصرف إلى مستويات أفضل نسبياً، تجد نفسها اليوم في مواجهة خيارين أحلاهما مر، وكلاهما يحمل أخطاراً جسيمة على الاقتصاد والمواطن:

أ. الخيار الأول: السيطرة على سعر الصرف في حدوده الحالية، وهذا يتطلب ضخ كميات كبيرة من العملة الصعبة في السوق، وهو ما لا تملكه الحكومة بالكمية المطلوبة. مما سيؤدي إلى:

1) تضخم جامح وغير مسيطر

عليه نتيجة زيادة المعروض النقدي
2) غلاء في الأسعار يفوق ما شهدناه في عام 2024.
3) تآكل أكبر في القدرة الشرائية للمواطنين، خاصة أصحاب الدخل الثابت مثل (المواطن أحمد)
4) ضغط إضافي على الموازنة العامة للدولة

ب. الخيار الثاني: عودة التعويم غير المسيطر عليه، وهذا يعني انهيار جديد للريال اليمني، وبشكل قد يكون أعنف وأصعب من السابق، نظراً لعدة عوامل:
أ. ضعف الاحتياطيات النقدية مقارنة بالفترات السابقة. (مع انخفاض المنح الموجهة لليمن، وعدم القدرة على استعادة التصدير، ولا يوجد سيطرة وكفاية لتدفقات المغتربين ولا التوجهات الاستثمارية.)
ب. تآكل الثقة في العملة المحلية.
ج. ضعف القطاعات المنتجة وتراجع الصادرات.

في هذا السياق، تأتي المنحة السعودية الأخيرة، التي أُعلن عنها في 20 سبتمبر 2025 بقيمة 368 مليون دولار (1.38 مليار ريال سعودي)، كجرعة مسكنة (للصداع) لا تعالج جذور المرض، فرغم أهمية هذا الدعم وضرورته، إلا أن عدة عوامل تحد من فعاليته:
1) قيمة المنحة ضئيلة جداً أمام الاحتياجات الهائلة للحكومة اليمنية. فالحكومة تحتاج إلى مليارات الدولارات لتشغيل الخدمات الأساسية وصرف المرتبات وتمويل المشاريع التنموية، بينما المنحة لا تغطي سوى جزء بسيط من هذه الاحتياجات. لو قسمت هذه المنحة على عدد الموظفين الحكوميين، لما كفت لصرف مرتب شهر إلى شهرين

2) تقديم المنحة عبر "البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن" بدلاً من إيداعها مباشرة في البنك المركزي اليمني يثير تساؤلات حول مدى قدرة الحكومة على الاستفادة منها بمرونة وفعالية لمواجهة الأزمات الطارئة. هذه الآلية، وإن كانت تهدف إلى ضمان حسن استخدام الأموال، إلا أنها تحد من قدرة الحكومة على التصرف السريع في الأزمات. (ربما هذا جيد لتوجيه المنحة تنموياً، لكنه سيء لقدرة الحكومة على التصرف رغم ان التصرف محدود في شهرين.)

وعلينا أن نتذكر، ونذكر، أن المنح، مهما كان حجمها، تبقى حلولاً مؤقتة لا تبني قدرات ذاتية للاقتصاد اليمني.

الاعتماد على المنح يخلق حالة من التبعية ولا يحفز على بناء مصادر دخل مستدامة

» أزمة الخدمات الأساسية

تتفاقم المعضلة الاقتصادية مع استمرار أزمة الخدمات الأساسية التي تعكس عجز الحكومة عن أداء أبسط وظائفها.

ففي عدن، العاصمة المؤقتة التي يفترض أن تكون واجهة الحكومة المعترف بها دولياً، تصل ساعات انقطاع الكهرباء إلى 20 ساعة يومياً، وفي بعض الأيام يسجل الانقطاع 11 ساعة مقابل ساعتين تشغيل فقط، هذا إن لم تنقطع بالكامل.

هذه الأزمة ليست مجرد إزعاج للمواطنين، بل كارثة اقتصادية حقيقية تؤثر على:
1) توقف المصانع والورش والمحال التجارية عن العمل. (يعني الاعمال الصغيرة والمتوسطة في حالة انهيار مستمر ولا حلول.)
2) تعطل المستشفيات والمراكز الصحية
3) تأثر العملية التعليمية في المدارس والجامعات
4) معاناة المواطنين في أبسط احتياجاتهم اليومية

كما أن أزمة المرتبات المستمرة، حيث لم يتم صرف رواتب موظفي الدولة بانتظام منذ أشهر، تقضي على ما تبقى من قدرة شرائية وتزيد من السخط الشعبي، هذا التأخير في صرف المرتبات لا يؤثر فقط على الموظفين وأسرهم، بل يؤثر على الاقتصاد ككل من خلال تقليل الطلب على السلع والخدمات، كأحمد وأمثاله من الموظفين يعيشون هذه المعاناة يومياً، بينما القيادات تتقاضى مرتباتها بانتظام

وكأن المرتبات تتحول الى "معونات" من طرف الحكومة، وليست حق ناتج عن العمل والوظيفة العامة ، ويبدو ، ان تفكير الحكومة يسعى الى تحويل المرتبات في بندها في الميزانية الى بند (المعونات) إن صح ذلك، هذا يعني أن مرتبات الموظفين ستصبح

مرهونة بتوفر المانحين والمتبرعين، مما يفتح الباب أمام تأخيرات أطول وعدم انتظام أكبر في الصرف، وهذا يطرح تساؤلاً: " كيف تتوقع الحكومة من الموظفين أداء وظائفهم إذا كانت مرتباتهم معلقة على "كرم" المانحين؟

لا بد من التذكير، أن الرواتب حق دستوري وقانوني، وليس "معونة"، ولا "كرم حاتمي"

» نزيف الاستثمار والإنتاج:

في المقابل يشهد القطاع الخاص، الذي يفترض أن يكون محرك النمو الاقتصادي، تراجعاً حاداً وخطيراً، حيث تشير التقارير إلى إغلاق كثير من المحال التجارية ومكاتب الأعمال في صنعاء وعدن، والعديد من المنشآت في مرحلة تصفية أعمالها بسبب الخسائر المتراكمة (وهذا ما يؤكده تقرير الصحفي #محمد_راجح نشره العربي الجديد في 20 سبتمبر بعنوان "معاناة اليمن تتعاظم... القدرة الشرائية تنهار وشركات يترصدها الإفلاس")

هذا التدهور يعود إلى عدة عوامل:

1) تواجه منشآت الاعمال الضرائب والجبايات المتتالية والكثير منها غير قانوني ولا يتناسب مع واقع الأنشطة والاعمال اليوم، وللأسف ينعكس تلقائياً على الأسعار المقدمة للمواطنين، لأنه يزيد من أعباء منشآت الاعمال المالية ويقلل من ربحيتها

2) عدم الاستقرار السياسي والأمني يجعل المستثمرين يحجمون عن ضخ أموال جديدة أو حتى الاستمرار في مشاريعهم القائمة

3) تراجع القدرة الشرائية للمواطنين نتيجة انقطاع المرتبات "وانخفاض قيمتها السوقي" مع ارتفاع الأسعار يقلل من الطلب على السلع والخدمات، مما يؤثر سلباً على أرباح المنشآت ويدفعها إلى تقليص أنشطتها أو إغلاقها

4) عدم توفر التمويل المصرفي بالشروط المناسبة مما يحد من قدرة المنشآت على التوسع أو حتى الاستمرار في العمل

5) البنوك نفسها تعاني من أزمة سيولة وتتردد في منح القروض نظراً للمخاطر العالية، نتيجة التضخم وعدم استقرار الدورة النقدية، وانقسام النظام المالي في اليمن

» قيادة بلا رؤية موحدة

الأزمة الاقتصادية ليست مجرد أرقام وبيانات، بل انعكاس لأزمة سياسية وقيادية عميقة، فـ"العقل المشترك" الذي يفترض أن يدير دفة الحكم غائبٌ تماماً، ومجلس القيادة الرئاسي، الذي يفترض أن يكون القيادة الجماعية للبلاد، لم يقدم حتى الآن رؤية واضحة وموحدة لإدارة هذا المشهد المعقد، حيث تتسم قرارات المجلس و الحكومة بالتخبط والتردد، وتفتقر إلى خطة اقتصادية شاملة تعالج جذور المشكلة بدلاً عن التعامل مع أعراضها، بدلاً من وضع استراتيجية طويلة المدى لبناء

اقتصاد مستدام، تكتفي الحكومة بإجراءات ردود أفعال تهدف إلى تهدئة الأوضاع مؤقتاً دون معالجة الأسباب الجذرية للأزمة

هذا الفراغ القيادي ليس جديداً، بل استمرار لحالة غياب المشروع الوطني التي عانى منها اليمن لعقود طويلة، وهذا الوضع أسوأها، فما الجديد؟

الجديد اليوم، غياب الانسجام داخل مكونات الشرعية نفسها يفاقم من الأزمة ويجعل أي حلول جزئية غير فعالة.

الانقسامات السياسية والصراع على النفوذ والموارد داخل معسكر الشرعية يحول دون اتخاذ قرارات حاسمة وضرورية لإنقاذ الاقتصاد، هذه الانقسامات تتجلى في:

1) صدور قرارات متناقضة من جهات مختلفة داخل الحكومة
2) عدم التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية
3) تنافس مكونات الحكومة على السيطرة على الموارد المالية المحدودة
4) عدم وجود آليات فعالة للمساءلة والمتابعة

إحدى أخطر مظاهر هذا التشتت عدم توحيد الأجهزة الأمنية والعسكرية، رغم أن اتفاق الرياض يفرض عملية توحيد هذه الكيانات.

الواقع المرير وللأسف، وجود شخصيات قيادية تمتلك ألوية وكتائب تتبعها مباشرة، وتنفق عليها من "أموالها الخاصة"، والتي هي في الحقيقة أموال عامة "وصلت اليها بطريقة ما"

هذه "الأموال الخاصة" تأتي من مصادر إيرادية للدولة، كالنسب التي يتم استقطاعها من الضرائب والجمارك وغيرها من المؤسسات التي تحولت إلى مصادر "للمال السايب"، باختصار شبكة معقدة من الفساد المؤسسي الذي يحول موارد الدولة إلى جيوش خاصة

هذا الوضع يمثل قنبلة موقوتة للدولة من عدة جوانب:

1) توحيد هذه الكيانات يعني دمج عشرات الآلاف من العسكريين في المؤسسة العسكرية الرسمية، وهو عبء مالي لا تستطيع دولة فقيرة اقتصادياً تحمله

2) معظم هؤلاء العسكريين لم يحصلوا على تدريبات نظامية كافية للحصول على مواقعهم القيادية أو العسكرية، مما يعني أن دمجهم سيؤثر على كفاءة المؤسسة العسكرية

3) هذه الكيانات تمثل حفرة سوداء تبتلع موارد الدولة دون مردود حقيقي، فهي لا تخضع لرقابة مالية ولا تقدم خدمات أمنية فعالة للدولة

4) وجود كيانات عسكرية خارج السيطرة الرسمية يهدد الاستقرار الأمني ويفتح الباب أمام صراعات داخلية محتملة. (وربك يستر!)

» ثروات مهدرة

تعاني الحكومة من ضعف شديد في السيطرة على الموارد الطبيعية والمالية للبلاد، مما يحد من قدرتها على تمويل الخدمات الأساسية والمشاريع التنموية. هذا الضعف يتجلى في عدة جوانب:

1) رغم أن اليمن يمتلك احتياطيات نفطية وغازية مهمة، إلا أن الحكومة تواجه صعوبات كبيرة في استخراج وتصدير هذه الموارد، بسبب: عدم السيطرة الكاملة على المناطق المنتجة للنفط والغاز، و تدهور البنية التحتية للقطاع النفطي، وصعوبات في التصدير بسبب إغلاق بعض المنافذ

2) فقدان السيطرة على العديد من المنافذ الجمركية يحرم الحكومة من مصدر مهم للإيرادات.

3) ضعف النظام الضريبي وعدم فعالية آليات التحصيل يقلل من الإيرادات الضريبية، كما أن انتشار الاقتصاد غير الرسمي يحرم الحكومة من إيرادات ضريبية كبيرة

تكشف بعض المعلومات عن مشكلة خطيرة تتمثل في عدم قيام المؤسسات الإيرادية المهمة بتوريد عائداتها للبنك المركزي، هذه المؤسسات، تحتفظ بأموالها تحت ذريعة "الخوف من عدم دفع مرتبات موظفيها"، لكن الواقع أكثر تعقيداً وخطورة، بينما تضمن هذه المؤسسات مرتبات موظفيها بانتظام، تبقى الأموال المتبقية تحت تصرف قيادات هذه المؤسسات، التي تتعامل معها وكأنها أموال شركات خاصة وليست مؤسسات عامة، هذا السلوك يحرم الدولة من مصادر إيرادية مهمة كان يمكن أن تساهم في حل أزمة المرتبات والخدمات الأساسية

» الترف في زمن الأزمة

تبرز وفي ظل الأزمة الاقتصادية اليوم، مفارقة غريبة، تتمثل في أن معظم القيادات لا تعيش "الفقد" أو الحرمان الذي يعيشه المواطن العادي مثل أحمد.

هذه القيادات تستلم مرتباتها بانتظام، وأبناؤهم يدرسون بشكل طبيعي في الخارج، ولديهم كهرباء ومولدات خاصة، ويعيشون في بيوت مكيفة ومضاءة،

بالتالي لا يشعرون بالفقد الذي لو وجد، قد يجعلهم يركضون ركضاً لإنهاء هذه المعاناة

انفصال عن واقع معاناة الناس وليس مجرد مسألة اجتماعية، بل استمرار للأزمة وتفاقمها، فعندما لا تعيش القيادة نفس ظروف الشعب، تفقد الحافز الحقيقي للتغيير والإصلاح، حيث تصبح الأزمة مجرد أرقام في التقارير، لا واقع يومي مؤلم يتطلب حلولاً عاجلة

من المفترض، ووفقاً للمنطق الأخلاقي السليم، أن من يمتلك الحاجة ويسعى لوصول ذات الحاجة لغيره، فالقائد (في ظل وضع اقتصادي جيد) لن يتركه شعبه في قلب المعاناة ، بل يتنازل من أجلهم، ويشعر بالجوع ، كي يعمل جاهداً لإطعام شعبه، ويعيش الظلام من أجل أن يرى بلاده منارة، ولن يستلم مرتبه، قبل ان يستلم أصغر موظف لديه راتبه، أنها الأولوية القصوى بالنسبة له

لكن واقعنا يقدم مفارقة عكسية، فالقيادات مترفة تدير شعباً معدماً، ومسؤولون يعيشون الرفاهية بينما مواطنوهم يعانون من أبسط الحاجات الأساسية.

هذا الانفصال يخلق حالة من اللامبالاة واللا إحساس بالمسؤولية، مما يجعل الحلول بطيئة وغير فعالة، إن وجدت أصلاً

» أزمة توحيد العملة

من أبرز التحديات التي تواجه الاقتصاد اليمني اليوم مسألة توحيد العملة، والتي تعكس عمق الانقسام السياسي في البلاد، فوجود عملتين مختلفتين (الأوراق النقدية القديمة والجديدة) في مناطق مختلفة من البلاد يخلق تعقيدات اقتصادية ومالية كبيرة:

1) وجود أسعار صرف مختلفة للعملة الواحدة يخلق فرصاً للمضاربة ويشوه الأسعار

2) تعقيد عمليات التجارة بين المناطق المختلفة

3) تراجع ثقة المواطنين في العملة المحلية

4) عدم قدرة البنك المركزي على تطبيق سياسة نقدية موحدة

هذه المسألة ليست مجرد تحدٍ تقني، بل انعكاس للانقسام السياسي العميق الذي يعيشه اليمن، فتوحيد العملة يتطلب أولاً توحيد الرؤية السياسية والاقتصادية، وهو ما يبدو بعيد المنال في الوقت الحالي

» الجوع كسلاح

تتجاوز الأزمة الاقتصادية في اليمن حدود الأرقام والإحصائيات لتصبح مأساة إنسانية حقيقية.

تصنف الأمم المتحدة اليمن كثالث أكثر دول العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، حيث يعاني 17 مليون يمني من نقص في الطعام، ومن المتوقع أن يُجبر مليون شخص إضافي على الجوع الشديد قبل فبراير 2026.

الإحصائية الأكثر إيلاماً أنه "في أسرة واحدة من كل خمس أسر، يقضي شخص ما يوماً وليلة كاملة دون طعام على الإطلاق"،

كما أشار توم فليتشر، وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، هذه الأرقام ليست مجرد إحصائيات، بل وجوه بشرية تعاني في صمت، وأطفال يذهبون إلى النوم جوعى، وأمهات يواجهن خيارات مستحيلة بين إطعام أطفالهن أو شراء الدواء

أحمد وأمثاله من الموظفين يعيشون هذه المأساة يومياً، بينما كان في السابق يستطيع إطعام أسرته من مرتبه، أصبح اليوم يعتمد على صبر التاجر وكرم الجيران.

التحول من الكرامة إلى الحاجة، ومن الاستقلالية إلى التبعية، يمثل مأساة شخصية وجماعية في آن واحد

لا تقتصر المعاناة على الفقراء فحسب، بل تمتد لتشمل الطبقة الوسطى التي تشكل عماد أي مجتمع مستقر.

موظفو الدولة، والمعلمون، والأطباء، والمهندسون، وغيرهم من أصحاب المهن، يجدون أنفسهم عاجزين عن تلبية احتياجاتهم الأساسية بسبب انقطاع المرتبات وارتفاع الأسعار

هذا التآكل في الطبقة الوسطى له تداعيات خطيرة على المجتمع:

1) هجرة العديد من الكفاءات والمهنيين للبلاد
2) تدهور جودة الخدمات الصحية والتعليمية
3) زيادة التوترات الاجتماعية والسياسية
4) انتشار حالة من اليأس والإحباط بين المواطنين

أحمد، الذي كان يعتبر نفسه من الطبقة الوسطى، يجد نفسه اليوم ينزلق نحو خط الفقر، هذا الانزلاق ليس مجرد تراجع في المستوى المعيشي، بل تدمير للهوية الاجتماعية والكرامة الشخصية

» رؤية للخروج من المأزق

لمواجهة المشهد المعقد والمتشابك الذي نعيشه، لم تعد الحلول الجزئية أو المسكنات المؤقتة كافية

الحاجة اليوم ملحة إلى رؤية استراتيجية شاملة لا تعالج أعراض الأزمة فحسب، بل تقتلع جذورها لتبني أساساً صلباً لدولة فاعلة واقتصاد مستدام

وما أقدمه هنا ليس حلاً سحرياً، بل مجرد مؤشر للطريق وخارطة طريق عملية، تنطلق من فهمي لطبيعة الأزمة وتستجيب للألم الحقيقي الذي يعانيه المواطن كل يوم

إنه طريق شاق، ويتطلب إرادة سياسية حقيقية، وشجاعة استثنائية في اتخاذ القرار، وتكاتفاً مجتمعياً واسعاً، لأن إنقاذ وطن وانتشال الناس من معاناتهم لم يعد يحتمل أي تأجيل أو تردد

تبقى الكرة الآن في ملعب أصحاب القرار لتحويل هذا المقترح إلى رؤية وطنية شاملة، ومن ثم إلى واقع ملموس.

فيما يلي، ملامح هذه الرؤية المقترحة للتعافي وبناء المستقبل.

" دولة قادرة، واقتصاد متعافٍ، ومواطن آمن ومكرّم"

المحور			الاستراتيجية والمتطلب
1	إصلاح الإدارة والحكم	أ	إعادة بناء الثقة في القيادة	ـ إعادة هيكلة مجلس القيادة الرئاسي لتعزيز الانسجام والفعالية، مع وضع ميثاق عمل واضح يحدد الأدوار والمسؤوليات. ـ ربط مرتبات ومزايا القيادات بمؤشرات أداء ملموسة (انتظام صرف المرتبات، توفير الكهرباء.....)، ـ إلزامهم بالعيش في نفس ظروف.
		ب	تفعيل المساءلة ومحاربة الفساد	ـ تفعيل الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ومنحه صلاحيات حقيقية لملاحقة الفساد. ـ تطبيق الشفافية الكاملة في إدارة المال العام ونشر التقارير الدورية.
		ج	بناء القدرات المؤسسية	ـ إطلاق برنامج وطني لتأهيل الكوادر الحكومية، وتحديث النظم الإدارية والمالية

	المحور			الاستراتيجية والمتطلب
2	إنقاذ اقتصادي ومالي عاجل	أ	إنهاء الانقسام النقدي كأولوية قصوى	- وضع خطة زمنية لا تتجاوز 6 أشهر لتوحيد العملة، مع تعزيز استقلالية البنك المركزي.
		ب	إعادة السيطرة على الموارد المالية للدولة	- إلزام جميع المؤسسات الإيرادية (في كافة المناطق) بتوريد نسبة لا تقل عن 70% من عائداتها لحساب الحكومة في البنك المركزي. - ضمان حصول المؤسسات الملتزمة بالتوريد على ميزانياتها التشغيلية ومرتبات موظفيها بانتظام. - تعيين مراقبين ماليين في جميع المؤسسات الإيرادية لضمان الشفافية ومنع أي استقطاعات خارج القانون والخطة المعتمدة ضمن موازنة المؤسسة.
		ج	إدارة أزمة سعر الصرف بحكمة	- اعتماد نظام صرف مدار ومرن، وإنشاء صندوق لاستقرار العملة، وتنظيم السوق الموازي بدلاً من محاربته.
		د	بناء محركات نمو جديدة	- تحسين كفاءة تحصيل الإيرادات الضريبية والجمركية، واستكشاف مصادر جديدة مثل الاقتصاد الرقمي و الاقتصاد البنفسجي والاقتصاد الأزرق.
3	شراكة حقيقية من أجل التنمية	أ	يتم إطلاق خطة عمل مرحلية واضحة	- المرحلة الأولى: تشكيل لجنة الحوار (خلال 3 أشهر): لجنة مشتركة لتحديد المشاريع ذات الأولوية العاجلة (كهرباء، مياه) ووضع تصورات للحلول. - المرحلة الثانية: إطلاق المؤتمر الوطني للشراكة (خلال شهر): لعقد اتفاقية إطارية وإطلاق مشاريع تجريبية فورية لبناء الثقة. - المرحلة الثالثة: تأسيس المجلس الأعلى للشراكة (خلال 6 أشهر): ليكون المظلة القانونية والتنظيمية الدائمة للمشاريع المشتركة.
4	نحو مؤسسة عسكرية وأمنية موحدة ومهنية	أ	إنهاء فوضى التشكيلات المسلحة	- التطبيق الفوري لاتفاق الرياض ووضع جدول زمني صارم (لا يتجاوز 12 شهراً) لدمج كافة التشكيلات العسكرية والأمنية تحت قيادة وزارتي الدفاع والداخلية. - إطلاق برنامج تسريح طوعي مع حوافز مالية وفرص إعادة تأهيل مهني للمنخرطين في القطاع المدني.
		ب	بناء مؤسسة عسكرية احترافية	- تجفيف منابع التمويل غير الشرعي ومنع أي استقطاعات من الموارد العامة لتمويل أي كيانات خارج إطار الدولة. - وضع معايير مهنية صارمة للترقيات والتعيينات، وإنشاء نظام رقابة مالية شفاف على كافة النفقات العسكرية والأمنية.
5	إطار قانوني وتشريعي داعم	أ	تشريعات الطوارئ الاقتصادية	- إصدار حزمة تشريعات اقتصادية عاجلة لتبسيط إجراءات الاستثمار وإزالة العوائق البيروقراطية.
		ب	قانون الشراكة وقانون المساءلة	- إصدار قانون حديث للشراكة بين القطاعين العام والخاص، وقانون آخر يربط أداء ومساءلة القيادات العليا بالخدمات المقدمة للمواطنين.
6	حلول فورية لأزمات المواطن اليومية	أ	أزمة الكهرباء (خطة طوارئ)	توفير حلول فورية للعاصمة المؤقتة عدن والمناطق الأخرى خلال شهر. فتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في محطات توليد صغيرة ومتوسطة، مع التوسع في مصادر الطاقة المتجددة (الشمسية)، وتطبيق نظام الدفع المسبق للاستدامة.
		ب	أزمة المرتبات (حلول مرحلية)	صرف جزء من الراتب (50-70%) بانتظام لإعادة دورة السيولة للاقتصاد. إصدار قسائم مدعومة للغذاء والوقود كبديل جزئي ومؤقت.

المحور			الاستراتيجية والمتطلب
7	الاستثمار في الإنسان والتنمية الاجتماعية	أ	بناء منظومة حماية اجتماعية شاملة ومستدامة	ـ تطوير نظام تأمين وطني موسع ليصبح إطاراً منظماً يشمل كافة الفئات، بما في ذلك العمالة غير المنتظمة (المستقلة)، والمزارعين، والفئات الضعيفة، لضمان الحماية ضد مخاطر البطالة والمرض والشيخوخة. اطلاق برنامج "كرامة" كبرنامج وطني للتحويلات النقدية يستهدف الأسر الأشد فقراً، والموظفين ذوي الدخل المحدود، وكل من فقد مصدر دخله، لضمان حد أدنى من العيش الكريم.
		ب	ضمان جودة التعليم والصحة عبر نماذج مبتكرة	ـ إطلاق برنامج طوارئ لضمان استمرارية التعليم. ـ إعادة تأهيل المرافق الصحية الأساسية وتوفير الأدوية والمعدات الطبية الضرورية. ـ تشجيع نماذج الإدارة غير الربحية والتعاونية لإدارة المستشفيات والمدارس، بما يضمن تقديم خدمات عالية الجودة بأسعار معقولة، ويعود بالنفع على المواطنين والعاملين فيها، بدلاً من الاعتماد الكلي على القطاع الخاص الهادف للربح. ـ تأسيس أدوات تأمين صحي وتعليمي كآلية لضمان حصول كل طفل على التعليم الإلزامي وكل مواطن على حزمة خدمات صحية أساسية لائقة.

» البحث عن الأمل المفقود

في ذكرى الثورتين، يقف اليمن مرة أخرى على مفترق طرق، لكنه مفترق يلفه الضباب ويحيط به الغموض

لقد ضاعت "الغايات" التي رسمتها الثورات في دهاليز السياسة وصراعات المصالح، وفُقدت "الوسيلة" الفعالة لإدارة الدولة وتحقيق التنمية في ظل اقتصاد منهار وقيادة مشتتة ومنفصلة عن واقع الناس

إن حلقة الفشل التاريخي تدور من جديد، والضحية هو المواطن اليمني الذي يجد نفسه وحيداً في مواجهة "الصدمة" و"لعبة الخوف".
لكن التاريخ يعلمنا أن أحلك الليالي قد تسبق أجمل الفجر،
وأن الأزمات الكبيرة قد تحمل في طياتها بذور التغيير الحقيقي. "بإذن الله تعالى"

اليمن اليوم أمام فرصة تاريخية لكسر حلقة الفشل المستمرة،
لكنه يتطلب، أن تعيش القيادة نفس "الفقد" الذي يعيشه الناس، وأن تشعر بنفس الإلحاح الذي يشعر به أحمد وملايين اليمنيين.

يتطلب إرادة سياسية حقيقية، ورؤية استراتيجية شاملة، و" عقلاً مشتركاً" قادراً على تجاوز المصالح الضيقة نحو المصلحة الوطنية العليا

الحلول موجودة والخبرات متوفرة، والشعب اليمني أثبت عبر التاريخ قدرته على صنع المعجزات عندما تتوحد إرادته وتتضح رؤيته.

والأسئلة مفتوحة تبحث عن اجابة:

» هل ستجد القيادة اليمنية الشجاعة والحكمة لاتخاذ القرارات الصعبة والضرورية؟

» هل ستتمكن من النزول من أبراجها العاجية والعيش مع الناس لتشعر بمعاناتهم الحقيقية؟

» هل ستتمكن من تحويل الغايات السامية للثورتين من شعارات إلى واقع ملموس؟

أم أن أحمد سيبقى ينتظر في الظلام، وديونه تتراكم، وأطفاله يسألون عن الحليب الذي لن يأتي؟
أم أن الضباب سيظل سيد الموقف، واليمن في مهب رياح الأزمة إلى أجل غير مسمى

الأسئلة مريرة،
والواقع لا يبشر بالكثير،

لكن الأمل يبقى معقوداً "بالله عز وجل" أولاً ، ثم على صحوة الإرادة الوطنية من سباتها، وأن تجد اليمن طريقها نحو فجر جديد يحقق أحلام الثورتين ويلبي تطلعات الشعب في الحرية والكرامة والعيش الكريم،

التاريخ لا يرحم الذين يضيعون الفرص، لكنه يكافئ الذين يجدون في الأزمات فرصاً للنهوض والتقدم

وها هو ذا أحمد يجلس في بيته المظلم، يحاول أن يشرح لأطفاله لماذا لا يستطيع شراء الحليب هذا الأسبوع.

يتذكر كيف كان يدافع عن الحكومة قبل شهر فقط، وكيف كان يؤمن أن تحسن سعر الصرف سيحل مشاكله.

اليوم، يدرك أن المشكلة أعمق من سعر الصرف، وأن الحلول الجزئية لا تكفي لمواجهة أزمة شاملة

أحمد، في انتظاره الطويل، يحمل في قلبه بذرة أمل صغيرة،

أمل أن يأتي يوم يضيء فيه بيته، ويصل فيه مرتبه، ويشتري فيه الحليب لأطفاله دون أن يستدين من التاجر الصابر.

هذا الأمل الصغير هو ما يبقي اليمن واقفاً،

هذا الأمل، قد يصنع المعجزة إذا وجد من يحمله ويحوله إلى واقع

أصلح الله بالكم

تطورات أسعار السلع الغذائية لشهر سبتمبر 2025

رصد أسعار المستهلك لأهم السلع الغذائية لمحافظة عدن

م	البيان		الأسبوع 1		الأسبوع 2		الأسبوع 3		الأسبوع 4	
	سعر الصرف	العملة	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع	شراء	بيع
		دولار	1617	1630	1617	1630	1617	1630	1615	1626
		سعودي	425	428	425	428	425	428	425	428
	الصنف/ السلع	وحدة القياس	السعر (ريال يمني)							
	أولا: السلع الأساسية									
01	كيس القمح	50	35000	35000	35000	35000	35000	35000		
02	دقيق السنابل ابيض	50	39000	39000	39000	39000	39000	39000		
03	أرز الفخامة	40	85600	85600	85600	85600	85600	85600		
04	سكر برازيلي	50	60000	60000	60000	60000	62000	62000		
05	زيت الطبخ	8 لتر	20000	20000	20000	20000	20000	20000		
06	علبة حليب الاطفال بيبلاك رقم 3	0.4	12000	12000	12000	12000	12000	12000		
	ثانيا: السلع المكملة									
07	الحليب المجفف دانو كامل الدسم	2.25	33000	33000	33000	33000	33000	33000		
08	شاي الكبوس	1	11000	11000	11000	11000	11000	11000		
09	الفاصوليا الحمراء	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
10	الفاصوليا البيضاء	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500		
11	العدس الأصفر	1	2500	2500	2500	2500	2500	2500		
12	معجون الطماطم المدهش 25 * 70جم	كرتون	5600	5600	5600	5600	5600	5600		
13	مكرونة المائدة(جرام)	400	950	950	950	950	950	950		
	ثالثا: الفواكه									
14	التفاح	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000		
15	البرتقال	1	4000	4000	4000	4000	4000	4000		
16	الموز	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000		
17	التمور	1	3000	3000	3000	3000	3000	3000		
	رابعا: الخضروات									
18	البطاطس	1	1000	1000	1000	1000	1200	1200		
19	البصل الجاف	1	800	1000	1000	1000	1000	1000		
20	الباذنجان	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000		
21	الطماطم	1	1000	1000	1000	1000	1000	1000		
22	الباميا	1	4000	4000	3000	3000	3000	3000		
	خامسا: اللحوم ومشتقاتها									
23	لحم الغنم بلدي	1	15000	15000	15000	15000	15000	15000		
24	الدجاج الحي	1	7000	7000	7000	7000	7000	7000		
25	الدجاج المجمد ساديا	1	4750	4750	4750	4750	4750	4750		
26	طبق البيض	1	5000	5000	5000	5000	5000	5000		
	سادسا: الأسماك									
27	الثمد	1	12000	12000	10000	8000				
28	الديرك	1	24000	24000	24000	24000	24000	24000		
29	السخلة	1	20000	20000	20000	20000	20000	20000		

تحليـــل أسعار السلع لشهر سبتمبر 2025م

■ محمد أبوبكر الأحمدي
مستشار مجلة الرابطة الاقتصادية

■ سعر صرف الريال مقابل الدولار:

شهر سبتمبر من عام 2025م هو الشهر الذي استقرت فيه أسعار الصرف حيث استقر سعر صرف الدولار (بيع) طيلة الشهر على 1630 ريال كما استقر سعر صرف الريال السعودي على 428 ريال (بيع)، هذا الاستقرار كان نتيجة التدابير الصحيحة التي قامت بها الحكومة عبر مؤسسة البنك المركزي اليمني والتي كان من أبرزها حصر الاستيراد عبر لجنة مختصة يتم عبرها استيراد المنتجات من خارج الوطن، هذه الجهود اثمرت في استقرار سعر الصرف الأجنبي والذي بدوره سينعكس على أسعار اهم المنتجات كما نلاحظ من الجدول التي تقوم بأعداده رابطة الاقتصاديين

■ السلع لأساسية:

في قائمة السلع الأساسية التي ترصدها مجلة الرابطة، شهدت كل السلع استقرارا في أسعارها، عدا كيس السكر البرازيلي 50 ك الذي ارتفع من 60 ألف الى 62 ألف ريال بينما بقية المنتجات مثل أرز الفخامة دقيق السنابل الزيت استقرت أسعارها نضرا لاستقرار سعر الصرف الأجنبي.

■ السلع المكملة:

كما شهدت قائمة السلع المكملة التي ترصدها مجلة رابطة الاقتصاديين استقرارا في أسعارها وكما أشرنا آنفا ان استقرار السلع المستوردة هو انعكاس لاستقرار أسعار الصرف، حيث استقر سعر حليب الدانو 2.25 ب 33

ألف ريال كما استقر سعر كيلو شاي الكبوس 11 ألف ريال كما هو موضح في الجدول.

■ الفواكه والخضار:

أسعار الخضار والفواكه بما أنها منتجات محلية فإنها لا ترتبط بسعر الصرف الأجنبي بشكل مباشر بل تتحكم بها قوانين العرض والطلب، فقد أرتفع سعر كيلو البطاطس من 1 ألف ريال إلى 1.2 ألف ريال كما ارتفع كيلو البصل من 0.8 ألف ريال إلى 1 ألف ريال بينما انخفض سعر كيلو البامية من 4 ألف ريال إلى 3 ألف ريال.

■ اللحوم والاسماك:

استقر سعر الكيلو الحم البلدي 15 ألف ريال وكذلك الدجاج المجمد ساديا 1ك 4.7 ألف ريال وطبق البيض استقر سعره 5 ألف ريال، كما استقر كيلو الديرك 24 ألف ريال والسخلة 20 ألف ريال، بينما انخفض سعر كيلو الثمد من 12 ألف ريال إلى 8 ألف ريال

هذه كانت أبرز المنتجات التي قمنا بتحليل أسعارها خلال شهر سبتمبر 2025م.

مقالات اقتصادية

هندسة التجويع.. إبادة جماعية بطيئة

■ م/ ناصر متاش
خبير اقتصادي

منذ العصور القديمة وحتى العصر الحديث، كان حرمان السكان من الوصول إلى الغذاء والماء وغيرهما من وسائل استمرار الحياة أداةً أساسيةً للإبادة الجماعية. ويمكن استخدام الحجب المتعمد أو تدمير الأشياء الضرورية لبقاء السكان المدنيين في اتباع سياسات تستهدف بشكل منهجي جماعاتٍ ذات تأثيرٍ مساوٍ لأعمال القتل، وربما أكثر انتشارًا. ومع ذلك، تُعامل الأفعال التي تُسبب المجاعة وتُديمها كجرائم أقل شأنًا من القتل. وعندما تُوصف هذه الكوارث بالمجاعة، فإنها غالبًا ما تُقدم على أنها أزمات جوع أو نقص تغذية طبيعية أو غير مقصودة.

وبالاستناد إلى أمثلة تاريخية تتراوح بين قرطاج القديمة، والمجاعات الاستعمارية، وخطة الجوع النازية، والسياسات الزراعية والسياسية الشيوعية، والتلاعب بالمساعدات الإنسانية خلال حرب البوسنة، وجرائم الإبادة الجماعية في القرن الحادي والعشرين

قبل عشرين عامًا، واستجابةً للحاجة إلى نظام أكثر توحيدًا لتقييم انعدام الأمن الغذائي الحاد في دول مثل الصومال، اجتمعت مجموعة من وكالات الإغاثة لإنشاء ما أصبح يُعرف باسم مبادرة التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، والمعروفة باسم IPC.

يستخدم IPC ثلاثة أنواع من البيانات لإجراء تقييم متكامل: استهلاك الأسر من الغذاء وسبل العيش، وسوء التغذية، والوفيات.

وقد أدى ذلك إلى تصنيف من خمس مراحل، تتراوح من المرحلة 1 ("الحد الأدنى / لا شيء") عبر المراحل 2 إلى 4 ("مجهد" و"أزمة" و"طوارئ" على التوالي) إلى المرحلة 5 ("كارثة / مجاعة")

» اسم ووصف مرحلة انعدام الأمن الغذائي الحاد

المرحلة 1: لا شيء/ ضئيل

تستطيع الأسر تلبية احتياجاتها الغذائية وغير الغذائية الأساسية دون اللجوء إلى استراتيجيات غير نمطية وغير مستدامة للحصول على الغذاء والدخل

المرحلة 2: الإجهاد

الأسر لديها حد أدنى كافٍ من استهلاك الغذاء، لكنها غير قادرة على تحمل بعض النفقات الأساسية غير الغذائية دون اللجوء إلى استراتيجيات التكيف مع الإجهاد

المرحلة 3: الأزمة

إما أن الأسر تعاني من فجوات في استهلاك الغذاء، تنعكس في سوء تغذية حاد مرتفع أو أعلى من المعتاد، أو أنها قادرة بشكل هامشي على تلبية احتياجاتها الغذائية الأساسية، ولكن فقط من خلال استنفاد أصول سبل العيش الأساسية أو من خلال استراتيجيات التكيف مع الأزمة

المرحلة 4: الطوارئ

إما أن الأسر لديها فجوات كبيرة في استهلاك الغذاء، تنعكس في سوء تغذية حاد مرتفع للغاية ومعدل وفيات مرتفع للغاية، أو أنها قادرة على التخفيف من فجوات استهلاك الغذاء الكبيرة، ولكن فقط من خلال استخدام استراتيجيات سبل العيش الطارئة وتصفية الأصول

المرحلة 5: الكارثة/المجاعة

تعاني الأسر من نقص حاد في الغذاء و/أو الاحتياجات الأساسية الأخرى حتى بعد الاستخدام الكامل لاستراتيجيات التكيف. الجوع والموت والعوز ومستويات سوء التغذية الحاد الحرجة للغاية واضحة

لتصنيف المجاعة، يجب أن تكون المنطقة تعاني من مستويات حرجة للغاية من سوء التغذية الحاد

ما هو التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) وانعدام الأمن الغذائي الحاد (IPC)؟

التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي (IPC) هو مجموعة من الأدوات والإجراءات لتصنيف شدة وخصائص أزمات الغذاء والتغذية الحادة، بالإضافة إلى انعدام الأمن الغذائي المزمن، بناءً على المعايير الدولية. يتكون التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي من أربع وظائف يعزز بعضها بعضًا، ولكل منها مجموعة من البروتوكولات المحددة (الأدوات والإجراءات). تشمل معايير التصنيف المرحلي المتكامل الأساسية بناء توافق الآراء، وتقارب الأدلة، والمساءلة، والشفافية، وقابلية المقارنة. يهدف تحليل التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي إلى إثراء الاستجابة لحالات الطوارئ، بالإضافة إلى سياسات وبرامج الأمن الغذائي متوسطة وطويلة الأجل

بالنسبة للتصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي، يُعرَّف انعدام الأمن الغذائي الحاد بأنه أي مظهر من مظاهر انعدام الأمن الغذائي الموجود في منطقة محددة في وقت محدد، وبشدة تهدد الأرواح أو سبل العيش، أو كليهما، بغض النظر عن الأسباب أو السياق أو المدة. وهو شديد التأثر بالتغيير، ويمكن أن يحدث ويظهر لدى السكان في غضون فترة زمنية قصيرة، نتيجة للتغيرات المفاجئة أو الصدمات التي تؤثر سلبًا على محددات انعدام الأمن الغذائي

يشير مصطلح "الكارثة" إلى الأسر التي ليس لديها أي وسيلة للحصول على الغذاء، أو السكان الذين يقعون في المرحلة 5 في أحد أو اثنين من المؤشرات ولكن ليس في الثلاثة. يتم تحديد "المجاعة" عندما تتجاوز نسبة معينة من السكان في منطقة معينة عتبات معينة في المؤشرات الثلاثة

كما يؤكد خبراء التصنيف المرحلي المتكامل للأمن الغذائي في كل تقرير يصدرونه، فإن الأوضاع، حتى دون "المجاعة"، لا تزال كارثية

تعيش المجتمعات في المرحلة الرابعة حالة من اليأس، وترتفع معدلات الوفيات لديها، ويعاني أطفالها من مستويات مرتفعة للغاية من سوء التغذية. أما في المرحلة الخامسة "الكارثية"، فتعيش الأسر في فقر مدقع، وتتجاوز الحدود للحصول على الطعام، وتتوتر علاقاتها الاجتماعية إلى حد الانهيار

» ما الهدف من تصميم وهندسة التجويع؟

يراد من خلال التجويع فرض عقاب جماعي للسيطرة على الشعب وكسر ارادته

الهدف من التجويع هو القتل الجماعي. وليس بالضرورة ان يموت كل الشعب لكي يعتبر التجويع إبادة جماعية، ولكن يجب إثبات أن الهدف القضاء على جزء كبير من الشعب عمدا

أليكس دي والعالم أنثروبولوجيا بريطاني وخبير في المجاعة والمدير التنفيذي لـ«مؤسسة السلام العالمي قال: المجاعة لا تحدث من تلقاء

نفسها بل هي فعل يمارسه بعض الناس ضد الاخرين علينا ان نسأل من المسؤل؟

وحقيقة أن وسائل الاعلام الدولية لا تطرق هذا السؤال! في كل مره يثبت انهم لا يريدون رؤية ما هو أمام اعينهم...

قال جوزيف استالين ذات مره:

موت رجل واحد بسبب الجوع مأساة اما موت مليون فهو مجرد إحصاء..

وهذه المقولة تعكس بدقة الطريقة التي يتعامل بها المسؤولون عن المجاعات مع الاعلام..

عندما نسمع الأمم المتحدة تقول:

ان مجاعة تلوح في الافق او انها لا تستطيع اثبات وقوع المجاعة فهذا لا يعني ان المجاعة غير موجودة بل ان الجهات المعنية لم تتمكن من جمع البيانات الضرورية لتوثيقها

وإذا لم يسمح للصحفيين بتغطية ما يجري في ظل المجاعة فإنها ستستمر على الارجح بدون رادع والتخطيط مباشر من أولئك الذين يتسببون بها فالإعلام يظل العامل الأهم في تنبيه العالم إلى وقوع مجاعات جماعية

ما لا يراه الضحايا هم المهندسون البعيدون لهذه الكارثة، الذين يُوجهون عملية التضحية بالنفس من مسافة بعيدة - عن قصد أو بلا مبالاة عنصرية متهورة بحياة الإنسان. ويستخدم المهندسون أنفسهم مجموعة من التقنيات لإخفاء أو تضليل العالم بشأن جرائمهم: وهو ما يمكن أن نسميه إنكار المجاعة

قال: رافائيل ليمكين، المحامي البولندي الذي صاغ مصطلح "الإبادة الجماعية"

في محاضرته الشهيرة عام 1953: "إن السلاح المستخدم ضد هذا الجسد هو ربما الأكثر فظاعة على الإطلاق - التجويع"

وقد توج عمل ليمكين في الحملات طوال حياته باعتماد اتفاقية الإبادة الجماعية عام 1948، بما في ذلك المادة 2 (ج)، التي تحظر "فرض ظروف معيشية متعمدة على المجموعة بهدف تدميرها المادي كليًا أو جزئيًا"

يواجه اليمن مستويات مرتفعة للغاية من انعدام الأمن الغذائي، مع توقع وجود جيوب من السكان في المرحلة الخامسة من تصنيف الأمن الغذائي المتكامل (IPC) "كارثة/ مجاعة"

الوضع مقلق للغاية، إذ يُتوقع أن يواجه 41 ألف شخص ظروف "كارثية" المرحلة الخامسة (IPC5) بين سبتمبر 2025 وفبراير 2026.

قدرة معظم المجتمعات على التكيّف وصلت إلى حدها الأقصى، وهناك حاجة لاتخاذ إجراءات فورية لمنع الانهيار الكامل لسبل العيش ومنع تفاقم الجوع

» الوضع التغذوي

• لا توجد بيانات تغذية حديثة لعامي 2024 و2025.

• آخر تحليل (2023/2024) أظهر أن اليمن من أربع الأزمات التغذوية

الكبرى في العالم.

• 24 مديرية أُدرجت كـ "احتياجات تغذوية عالية جدًا"، و186 مديرية في وضع "عالي"

• سوء التغذية مرتبط بالصراع الطويل، الأزمة الاقتصادية، وضعف المساعدات

حذر وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الإنسانية، توم فليتشر، من تفاقم الوضع الإنساني في البلاد، مشيرًا إلى أن نصف الأطفال يعانون من سوء التغذية، بينهم 600 ألف حالة حادة.

وأضاف فليتشر أن 69 % فقط من الأطفال دون سنة تلقوا التطعيم الكامل، فيما لم يتلق 20 % أي لقاحات، مما ساهم في تفشي أمراض مثل الكوليرا والحصبة. وسجلت اليمن أكثر من ثلث حالات الكوليرا العالمية العام الماضي، مع ارتفاع في معدلات الوفيات، وسط أزمة غذائية تؤثر على 1.4 مليون امرأة حامل ومرضعة

كما أوضح أن 9.6 مليون امرأة وفتاة يحتجن إلى مساعدات عاجلة بسبب الجوع وانهيار النظام الصحي، ونبه إلى نقص التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية لعام 2025، التي تلقت 9 % فقط من الموارد المطلوبة، مما يهدد بإغلاق نحو 400 مرفق صحي ويؤثر على نحو 7 ملايين شخص

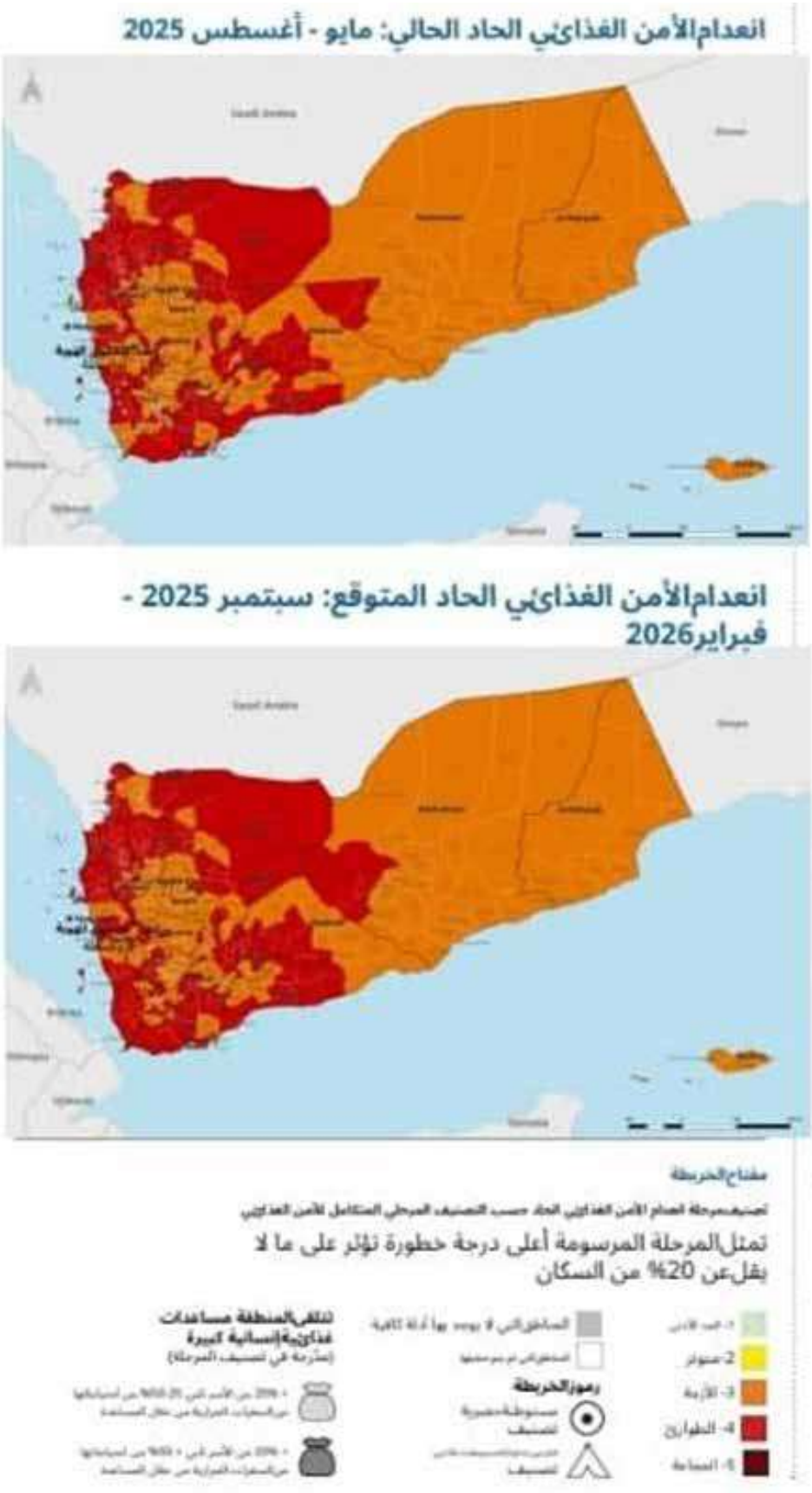

وفي ظل استمرار تدهور الأوضاع الإنسانية في اليمن، تؤكد تقارير منظمة اليونيسف أن أزمة سوء التغذية بين الأطفال ليست فقط مشكلة صحية، بل كارثة تهدد مستقبل أجيال كاملة، حيث ترسم الأرقام صورة قاتمة لحجم المعاناة والتحديات التي تواجه الأطفال في الحصول على الغذاء والرعاية

اللازمة

حيث يُقدَّر عدد الأطفال المصابين بسوء التغذية الحاد بحوالي 2.2 مليون طفل، منهم نحو 540,000 طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الوخيم، وهو الشكل الأكثر خطورة الذي يهدد حياة الطفل بشكل مباشر.

وتُظهر الإحصائيات أن 15 % فقط من الأطفال يحصلون على الحد الأدنى المقبول من الغذاء الضروري لبقائهم ونموهم الصحي، ويعاني حوالي 80% من أعباء الديون، ويكافحون لتأمين الاحتياجات الأساسية مثل الغذاء والماء والمواصلات والخدمات الصحية

سجلت اليمن أعلى معدلات سوء التغذية الحاد على مستوى العالم، إذ ارتفع عدد الأطفال دون سن الخامسة الذين يعانون من الهزال بنسبة 34 % مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى أكثر من 600,000 طفل، منهم 120,000 يعانون من سوء تغذية حاد.

» الوضع المتوقع (سبتمبر 2025 – فبراير 2026)

من المتوقع أن يتفاقم الوضع الغذائي في اليمن خلال الفترة سبتمبر 2025 – فبراير 2026، حيث يُقدّر أن 18.1 مليون شخص سيواجهون المرحلة الثالثة أو أسوأ من التصنيف المرحلي المتكامل (أزمة أو ما هو أشد)، أي ما يعادل 52 ٪ من السكان

إلى جانب التخفيضات الحادة في المساعدات الإنسانية، فإن هذا التدهور غير الموسمي يعود إلى:

• إنتاج زراعي وحيواني أقل من المتوسط بسبب هطول أمطار غير منتظم في مايو–يونيو 2025.
• فيضانات مفاجئة متوقعة.
• تراجع الآثار الإيجابية للموسم الزراعي

هذا التدهور يمثل زيادة بمقدار مليون شخص إضافي في حالة أزمة أو أسوأ مقارنة بفترة مايو–أغسطس 2025.

كما يُتوقع أن حوالي 41,000 شخص سيعانون من مستويات كارثية من الجوع (المرحلة الخامسة IPC 5 – كارثة/مجاعة)

الفجوات الكبيرة في استهلاك الغذاء واللجوء إلى آليات تكيّف طارئة وغالبًا لا رجعة فيها، تعود أساسًا إلى:

• استمرار تأثيرات الصراع المباشر
• التدهور الاقتصادي الكبير.
• نقص فرص الدخل.
• تراجع قدرة شبكات الأمان الاجتماعي على تلبية الاحتياجات

» تفاصيل بالأرقام المتوقعة

• 5.5 مليون شخص (16 ٪ من السكان) سيواجهون المرحلة الرابعة (طوارئ)
• 12.6 مليون شخص سيبقون في المرحلة الثالثة (أزمة)

عدد المديريات المصنفة في المرحلة الرابعة (طوارئ) يُتوقع أن يرتفع إلى 166 مديرية، أي بزيادة 22 مديرية مقارنة بالفترة الحالية

هذه الفئات تحتاج إلى استجابة عاجلة لتلبية احتياجاتها الغذائية وحماية أرواحها وسبل عيشها

الفئات الأكثر تضررًا

• الأسر التي تعطلت مصادر رزقها مثل:
• موظفو القطاع العام.
• العمالة اليومية.

جدول السكان الحالي على المستوى الوطني - على مستوى المحافظات

منطقة	السكان تم تحليلها	المرحلة 1		المرحلة 2		المرحلة 3		المرحلة 4		المرحلة 5		المرحلة 3+	
		# الناس	%	# الناس	%	# الناس	%	# الناس	%	# الناس	%	# الناس	%
أبين	631,013	145,767	23	176,331	28	201,497	32	107,420	17	0	0	308,917	49
أدالي	861,614	164,010	19	276,643	32	273,790	32	147,200	17	0	0	420,960	49
عدن	1,248,228	277,085	22	355,528	28	431,726	35	183,891	15	0	0	615,617	50
البيضاء	823,313	193,688	24	217,253	26	284,611	35	127,766	16	0	0	412,377	51
الحديدة	3,531,706	553,387	16	1,068,790	30	1,254,675	36	654,858	19	0	0	1,909,533	54
الجوف	701,864	113,231	16	199,412	28	249,749	36	139,474	20	0	0	389,223	55
المهرة	199,304	54,231	27	71,880	36	57,655	29	15,538	8	0	0	73,193	37
المحويت	841,568	178,443	21	244,204	29	285,488	34	133,434	16	0	0	418,922	50
عمران	1,252,713	236,139	19	351,239	28	428,298	34	237,039	19	0	0	665,337	53
ذمار	2,382,513	559,277	23	731,848	31	781,670	33	309,721	13	0	0	1,091,391	46
حضرموت	1,744,079	413,055	24	620,386	36	603,497	35	107,144	6	0	0	710,641	41
حجة	2,688,497	443,245	16	720,258	27	982,488	37	542,514	20	0	0	1,525,002	57
إب	3,329,147	829,075	25	937,456	28	1,125,047	34	437,579	13	0	0	1,562,626	47
لحج	1,169,594	309,090	26	333,747	29	338,540	29	188,223	16	0	0	526,763	45
مأرب	1,771,017	358,601	20	401,754	23	665,448	38	345,215	19	0	0	1,010,663	57
ريمة	616,000	126,309	21	178,792	29	211,044	34	99,859	16	0	0	310,903	50
صعدة	1,306,831	262,260	20	383,761	29	414,503	32	246,308	19	0	0	660,811	51
صنعاء	1,617,970	353,445	22	546,819	34	534,069	33	183,640	11	0	0	717,709	44
مدينةصنعاء	3,849,871	855,245	22	1,309,675	34	1,333,692	35	351,264	9	0	0	1,684,956	44
شبوة	720,901	144,082	20	224,403	31	236,131	33	116,282	16	0	0	352,413	49
سقطرى	75,725	25,691	34	27,317	36	18,932	25	3,786	5	0	0	22,718	30
تعز	3,515,550	674,684	19	1,086,061	31	1,212,906	35	541,963	15	0	0	1,754,809	50
المجموع الإجمالي	34,879,018	7,270,040	21	10,463,557	30	11,925,426	34	5,220,058	15	0	0	17,145,484	49

انعدام الأمن الغذائي الحاد الحالي: مايو - أغسطس 2025

وقال مدير قسم التنسيق في مكتب الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية (OCHA)، راميش راجاسينغهام، خلال إحاطة لمجلس الأمن إنه "يمكن الوقاية من المجاعة في اليمن، لكن ذلك يتطلب دعمًا ماليًا عاجلاً لتوسيع نطاق المساعدات الغذائية الطارئة، والوصول إلى الفئات الأكثر عرضة للخطر قبل فوات الأوان". وأضاف أن "اليمن يُعدّ من أكثر دول العالم معاناة من انعدام الأمن الغذائي، ومع استمرار انهيار الاقتصاد وتعطل سبل العيش بسبب الصراع، لم تعد العديد من الأسر قادرة على تحمل تكاليف الغذاء"

وأوضح أن أكثر من 17 مليون شخص يعانون من الجوع في البلاد، ومن المتوقع أن يصل الرقم إلى 18 مليوناً بحلول فبراير المقبل، بينما يعاني نصف الأطفال دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، مع ارتفاع خطر الوفاة من الأمراض الشائعة بنسبة تتراوح بين 9* إلى 12 ضعف المعدل الطبيعي. ولفت راجاسينغهام إلى أن نقص الرعاية الصحية والخدمات الأساسية يجعل الوضع "مقامرة حياة أو موت للأطفال"

سوء التغذية يقتل الأطفال والنساء أكثر من النزاعات المسلحة نفسها، كشف تقرير جامعة دنفر وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن في 2019 كان يموت طفل دون الخامسة كل 12 دقيقة، ووصل عدد وفيات الأطفال بسبب سوء التغذية إلى 131 ألف حالة من أصل 233 ألف وفاة، مقابل 102 ألف وفاة بسبب النزاع المباشر

وبحلول عام 2022، ارتفعت الوفيات ليصبح طفل يموت كل 7 دقائق، ووصل العدد التراكمي لوفيات الأطفال إلى 316 ألف حالة مقابل 166 ألف قتيل بسبب الحرب، من إجمالي 482 ألف وفاة في اليمن

وأشار إلى أن التوقعات لعام 2030 ترسم كارثة أكبر، حيث قد يصل إجمالي الوفيات إلى 1.8 مليون يمني، منهم 1.48 مليون طفل دون الخامسة بسبب الجوع، مقابل 296 ألف ضحية للنزاع. هذه الأرقام تؤكد دخول اليمن مرحلة المجاعة، خصوصًا في المناطق المصنفة بالمستوى الخامس من مؤشر الأمن الغذائي IPC، لكن هذه الحقيقة تخفى عن العالم لأسباب متعلقة بالدور الدولي في اليمن، وسط تعتيم إعلامي متعمد".

على دول الرباعية تحمل مسؤولياتها الأخلاقية والإنسانية والقانونية، بصفتها مفوضة من مجلس الأمن بموجب البند السابع

قطع الرواتب الزهيدة وتأخيرها المتكرر وتدهور العملة يعد افقار وتجويع يؤدي إلى إبادة جماعية بطيئة البلد يتعرض، لجريمة ممنهجة تُستخدم فيها سياسة الافقار والتجويع الممنهج المنتهكة للقانون الدولي الإنساني، وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة، ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية

إذ تُصنّف سياسة التجويع كـ جريمة حرب بموجب المادة (8) من نظام روما، وجريمة ضد الإنسانية بموجب المادة (7) من النظام ذاته، كما تُعد من "الانتهاكات الجسيمة" بحسب المادة (147) من اتفاقية جنيف الرابعة، رغم عدم ذكرها صراحة، استنادًا إلى عبارة: " التسبب المتعمد في معاناة شديدة " الواردة في نص المادة

لقد بات الموت جوعًا واقعًا يوميًا، توثّقه تقارير المؤسسات الإنسانية والحقوقية الدولية. يفتك الافقار والتجويع الممنهج بالمرضى والضعفاء، واستهداف ممنهج للبنية التحتية والخدمات الأساسية، بما في ذلك المستشفيات ومحطات توليد الكهرباء ومرافق المياه

إننا أمام جريمة باستخدام الافقار والتجويع الممنهج كسلاح إبادة جماعية بطيئة، ما يجعلها خاضعة للاختصاص النوعي للمحاكم الدولية، ويُلزم المجتمع الدولي، وفي مقدمته النقابات المهنية في مختلف دول العالم، بتحمّل مسؤولياته الأخلاقية والقانونية لوقف هذه المأساة

» الخاتمة: هندسة الموت كعلم حديث

لم يعد التجويع مجرد جريمة حرب، بل تحول إلى تكنولوجيا متطورة لإعادة تشكيل الجغرافيا والديموغرافيا:

- في اليمن: صُنِعَ مجتمع بلا دولة عبر تمزيق الاقتصاد وتفتيت الهوية.
- في غزة: تُختبر آلة إبادة جماعية بطيئة تحت غطاء 'الحق الدفاعي'.

» النتيجة المشتركة:

- إفلات دولي مُصمَّم، وصمت عالمي يُكرّس ثقافة: ' الجوع سلاحٌ مشروع
- الجوع كجريمة ضد الإنسانية

"هندسة الافقار والتجويع الممنهج" في اليمن تُظهر كيف تحوّل الجوع إلى تكنولوجيا سياسية متطورة، تعيد إنتاج نفسها عبر:

- تحالف سماسرة الحرب والأنظمة الخارجية.
- عولمة الإفلات من العقاب بغطاء الفيتو والصراعات الجيوسياسية.
- تحويل الضحايا إلى وقود لاستمرار الصراع.
- اليمن ليس مجرد أزمة إنسانية، بل نموذجاً خطيراً يُختبر اليوم في غزة والسودان

المصادر الرئيسية:

1-Integrated Food Security Phase Classification: IPC
2-https://worldpeacefoundation.org/publication/mass-starvation-the-history-and-future-of-famine/

مهام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد في كشف جرائم الفساد وإجراءات إحالتها إلى الجهات القضائية

■ أ/ حسين شيخ بارجاء
عضو الهيئة العليا لمكافحة الفساد.

طبقاً للقانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد وعلى نحو خاص المادة (8) فقرة (5) و (7)، مُنحت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد عدد من المهام والاختصاصات منها تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بشأن جرائم الفساد المقدمة إليها ودراستها والتحري والتحقيق مع مرتكبي جرائم الفساد والتصرف فيها وإحالتهم إلى القضاء، كما أشارت الفقرة (12) من نفس المادة أن للهيئة الحق في جمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قواعد بيانات وأنظمة معلومات وتبادل المعلومات مع الجهات المعنية في قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة، وأناط القانون بالهيئة اتخاذ الإجراءات والتدابير اللازمة لاسترداد الأموال والعائدات الناتجة عن جرائم الفساد بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة

وتقوم الهيئة بتعقب وضبط وحجز واسترداد ومصادرة الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد وفقاً للأحكام والقواعد والإجراءات المقررة في القوانين النافذة والاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها أو انضمت إليها بلادنا

وأشار القانون أنه لا يجوز لأي جهة أن تحجب أي بيانات مطلوبة للهيئة أو تمتنع عن تزويدها بالسجلات أو المستندات أو الوثائق التي تطلبها، وأوجب القانون على الهيئة فور علمها عن وقوع جرائم الفساد القيام بأعمال التحري وجمع الاستدلالات بشأنها، ولها في سبيل ذلك الاطلاع على السجلات والمستندات والوثائق المتعلقة بالجريمة وطلب موافاتها بأي بيانات أو وثائق أو معلومات متعلقة بها، وللهيئة الحق في مخاطبة واستدعاء المعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول وقائع الفساد وفقاً للتشريعات النافذة

وللهيئة طبقاً للمادة (117)، والمادة (118) من اللائحة التنفيذية للقانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد أن تتحرى وتحقق من تلقاء نفسها في أي وقائع أو ظروف تنطوي من وجهة نظرها على سلوك من شأنه أن يسمح أو يشجع أو يتسبب في وقوع جرائم فساد

وبموجب المادة (138) من اللائحة التنفيذية للقانون تنظر الهيئة في ملف التحقيق بعد تمامه وتقرر إحالة أوراق التحقيق إلى النائب العام إذا أنتهى التحقيق إلى ترجيح إدانة المتهمين بجريمة من جرائم الفساد... وبناءً على تلك الصلاحيات قامت الهيئة بالتصرف في البلاغات والشكاوى بعد التحقيق فيها من

قبل الدائرة المختصة بالهيئة، وتم إحالة تلك الملفات بعد استكمال الإجراءات القانونية إلى الأخ/ النائب العام لإحالتها إلى المحكمة المختصة لمحاكمة المتورطين في الفساد المالي والإداري

• وتظل الهيئة في عملية المتابعة فيما آلت إليه القضايا المحالة منها إلى مكتب/ النائب العام وعدم الاكتفاء بمجرد الإحالة لتلك القضايا، وانما أوجب عليها القانون استمرار المتابعة القضائية لتلك القضايا أعمالاً لنص المادة (147) من قرار رئيس الجمهورية رقم (19) لسنة 2010م بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون مكافحة الفساد رقم (39) لسنة 2006م التي تنص على: (تتابع الهيئة وتراقب سير القضايا المحالة منها إلى النيابة وتطلب التقارير بشأنها)، كما نصت المادة رقم (148) من نفس اللائحة على: (يوافي النائب العام الهيئة بما تم تنفيذه من الأحكام الصادرة في قضايا الفساد)

• ولغرض إطلاع الرأي العام بالجهود التي تبذلها الهيئة عند النظر فيما يرد إليها من تقارير وبلاغات وشكاوى بشأن جرائم الفساد والتحري والتحقيق والتصرف فيها طبقاً للقانون فإننا نستعرض في هذا المقال إحصائية بالقضايا المُحالة من قبل الهيئة إلى مكتب/ النائب العام بموجب الصلاحيات الممنوحة لها بعد استكمال عملية التحري والتحقيق لغرض إحالتها إلى النيابات المختصة للتصرف فيها حسب القانون، حيث بلغ عدد تلك القضايا المحالة إلى مكتب النائب العام حتى تاريخ 31/ أغسطس/2025م (22) قضية موضحة بياناتها على النحو التالي: -

أولاً:- كشف يوضح القضايا المحالة من الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد إلى مكتب/ النائب العام: -

م	رقم البلاغ / شكوى	رقم وتاريخ مذكرة الهيئة إلى النيابة	موضوعه	الملاحظات	تصرف النيابة
1	10 للعام 2020م	رقم (71) وتاريخ 5/9/2021م	اختلاس واستيلاء على مال عام (الاستيلاء على مساعدات إنسانية مقدمة لليمن).	ملف قضية مكون من (38) ورقة.	-
2	17 للعام 2020م	رقم (104) وتاريخ 14/11/2021م	عرقلة سير العمل ومخالفة القوانين (ميل القضاء).	ملف قضية مكون من (24) ورقة.	-
3	4 للعام 2019م	رقم (105) وتاريخ 14/11/2021م	عرقلة سير العمل (مخالفة قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية – قطاع الزراعة والري).	ملف قضية مكون من (74) ورقة.	-
4	26 للعام 2020م	رقم (106) وتاريخ 14/11/2021م	انتحال صفة موظف عام. (قطاع الأراضي).	ملف قضية مكون من (23) ورقة.	-
5	10 للعام 2021م	رقم (52) وتاريخ 17/5/2022م، تم إرسال المضبوطات بمذكرة الهيئة رقم (73) وتاريخ 18/9/2022م لضمها إلى ملف القضية.	الإضرار بمصلحة الدولة. (عدم حفظ أدوية حتى تُلفت في المخازن).	ملف قضية مكون من (191) ورقة.	أرسلت للمحكمة، بموجب المذكرة رقم (1181 ص ع) وتاريخ 19/10/2023م
6	39 للعام 2020م	رقم (61) وتاريخ 10/8/2022م	تزوير في محررات رسمية واستعماله للاستيلاء على مال عام (قطاع الواجبات).	ملف قضية مكون من (142) ورقة.	أرسلت للمحكمة، بموجب مذكرة رقم (1181 ص ع) وتاريخ 19/10/2023م.

م	رقم البلاغ / شكوى	رقم وتاريخ مذكرة الهيئة إلى النيابة	موضوعه	الملاحظات	تصرف النيابة
7	6 للعام 2021م	رقم (126) وتاريخ 29/12/2022م	الاستيلاء على مال عام (الاعتداء على أرض الدولة – حديقة عدن الكبرى).	ملف قضية مكون من (36) ورقة	رهن التحقيق، بموجب مذكرة رقم (1181 ص ع) وتاريخ 19/10/2023م.
8	1 للعام 2023م	رقم (10) وتاريخ 7/2/2023م	استيلاء على مال عام (أدوية) (خاص بقطاع الصحة).	ملف قضية مكون من (24) ورقة.	-
9	4/ح لعام 2023م	رقم (59) وتاريخ 22/6/2023م	استيلاء وتسهيل الاستيلاء على مال عام، (مبلغ 120.000) ريال سعودي	ملف قضية مكون من (50) ورقة.	رهن التحقيق وتكليف الجهاز المركزي بالنزول وإعداد تقرير، بموجب المذكرة رقم (1181 ص ع) وتاريخ 19/10/2023م.
10	1 للعام 2022م	رقم (80) وتاريخ 16/8/2023م	1- عرقلة سير العمل. 2- استيلاء على مال عام. (خاص بقطاع الكهرباء والطاقة) (128.056.800) دولار أمريكي.	ملف قضية مكون من (181) ورقة، إضافة إلى صورة من قرار الهيئة رقم (3) وتاريخ 9/8/2023م المتعلق بإلغاء العقد.	رهن التحقيق، بموجب المذكرة رقم (1181 ص ع) وتاريخ 19/10/2023م.
11	2/ح للعام 2023م	رقم (109) وتاريخ 10/10/2023م	1- اختلاس مال عام. 2- غش في تحصيل الرسوم. (فرض جبايات وضرائب على مشتريات الأسماك دون مسوغ قانوني).	ملف قضية مكون من (74) ورقة.	رهن التحقيق لدى نيابة استئناف الأموال العامة بالمكلا، المذكرة رقم (1181 ص ع) وتاريخ 19/10/2023م.
12	2 للعام 2023م	رقم (119) وتاريخ 22/10/2023م	الإضرار بمصلحة الدولة +الاستيلاء على مال عام (388.000) دولار أمريكي+ تقديم مساعدة في الاستيلاء على مال عام +غسل أموال + مساعدة في غسل أموال. (خاص بقطاع المياه والبيئة).	ملف قضية مكون من (151) ورقة.	-
13	42 لعام 2019م	رقم (162) وتاريخ 6/12/2023م	الإدلاء ببيانات كاذبة (في جواز سفر دبلوماسي)	ملف قضية مكون من (29) ورقة.	-
14	4 لعام 2023م	رقم (167) وتاريخ 31/12/2023م	الاعتداء وتسهيل الاعتداء على أرض الدولة (مشروع مدينة الخليج العربي).	ملف قضية مكون من (106) ورقة.	

م	رقم البلاغ / شكوى	رقم وتاريخ مذكرة الهيئة إلى النيابة	موضوعه	الملاحظات	تصرف النيابة
15	8 /ح للعام 2023م	رقم (22) وتاريخ 25/2/2024م	اعتداء على أرض الدولة (أرض جامعة الأحقاف) + عرقلة سير العمل.	ملف قضية مكون من (219) ورقة.	-
16	5 للعام 2023م	رقم (23) وتاريخ 25/2/2024م	(اختلاس مال عام + الإضرار بمصلحة الدولة + الغش في تحصيل الرسوم+ التزوير في محررات رسمية)، (قطاع النفط والمعادن).	ملف قضية مكون من (94) ورقة، ومرفق به دفتر وثائق مكونة من (114) صفحة.	-
17	13 للعام 2023م شكاوى	رقم (64) وتاريخ 24/7/2024م.	(الاستيلاء على مال) من خلال فرض رسوم مخالفة والاستيلاء على الإيرادات المحلية تقدر بمليارات الريالات اليمنية). (خاص بقطاع النقل الثقيل).	ملف القضية مكون من (303) ورقة.	-
18	13 للعام 2023م شكاوى	رقم (89) وتاريخ 11/9/2024م	الإضرار بمصلحة الدولة، (قبول شحنة ديزل (5.000) طن متري، غير مطابقة للمواصفات)، (خاص بقطاع (الطاقة).	ملف القضية مكون من (145) ورقة.	-
19	3 /ح للعام 2023م	رقم (112) وتاريخ 31/12/2024م.	عرقلة سير العمل، (مخالفة قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية ببيع كمية 7.575.168 لتر ديزل أدى إلى خسارة الدولة مبلغ إجمالي وقدره 757.516.800 ريال يمني.	ملف قضية مكون من (22) ورقة.	-
20	1 /ح للعام 2024م	رقم (113) وتاريخ 31/12/2024م.	عرقلة سير العمل +الإضرار بمصلحة الدولة +الاعتداء على أرض الدولة بتعديل وحدة الجوار في المخطط دون إتباع الإجراءات القانونية.	ملف قضية مكون من (71) ورقة.	-
21	6 لعام 2024م بلاغات.	رقم (12) وتاريخ 12/2/2025م	غسل أموال +عرقلة سير العمل – مخالفة القانون المالي رقم (8) لسنة 1990م ولائحته التنفيذية، (قيام جهات حكومية بإيداع إيراداتها في بنوك خاصة وشركات ومحلات صرافة خاصة وعدم الالتزام بإيداعها في البنك المركزي اليمني).	ملف قضية مكون من (66) ورقة.	-
22	3 /ح للعام 2024م	رقم (15) وتاريخ 25/2/2025م	الإضرار بمصلحة الدولة + عرقلة سير العمل، (بإستلام عدد 103 مكيف بأحجام مختلفة غير مطابقة للمواصفات الفنية)، (قطاع الجامعات).	ملف قضية مكون من (140) ورقة.	-

» ثانيا:- التعاميم الصادرة من الهيئة إلى الوزارات والمحافظين ورؤساء الجهات والمصالح الحكومية:-

1- أصدرت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد (تعميم) بمذكرة رقم (70) وتاريخ 18/10/2023م بشأن نقل ملكية محطات الأوزان والأبعاد الكلية لمركبات النقل غير المملوكة للدولة وتعويض مالكيها في جميع المحافظات والموجهة إلى وزير الأشغال العامة والطرق

2- طلب الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد من وزارة المالية بالتعميم على الجهات الحكومية بإيداع الإيرادات في البنك المركزي اليمني م/ عدن:-

حيث تم اكتشاف وجود حسابات خاصة لبعض المؤسسات الحكومية في البنوك الخاصة ومحلات الصرافة تم مخاطبة وزير المالية بالمذكرة رقم (108) وتاريخ 16/11/2021م بطلب التعميم على الوزارات والمؤسسات والمصالح الحكومية بإغلاق كافة حساباتها المودعة فيها مبالغ مالية في البنوك الخاصة ومحلات الصرافة وإيداعها طرف البنك المركزي اليمني عدن وتم التعميم من قبل وزير المالية بمذكرته رقم (3) وتاريخ 4/1/2022م إلى جميع الوزارات والمحافظين والهيئات والمؤسسات بإغلاق حساباتها في البنوك الخاصة ومحلات الصرافة وإيداع الإيرادات في البنك المركزي اليمني م/عدن

3- إيقاف الجبايات والرسوم غير القانونية التي تحدث في المحافظات المحررة:- قامت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد خلال العام 2022م بمخاطبة بعض الجهات التي تخالف القانون وتم التخاطب مع محافظي المحافظات (لحج، تعز، الضالع، عدن، أبين) بأرقام المذكرات (93، 94، 95، 96، 97) على التوالي وتاريخ 3/11/2022م برفع ومنع النفاط والجبايات غير القانونية التي تورد لصالحها

4- قامت الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بإصدار (تعميم) بموجب مذكرة رقم (9) وتاريخ

22/1/2024م والموجهة إلى وزير النفط والمعادن بعدم السماح باستيراد مادة (ميثيل ثلاثي بيوتيل الإيثر MTBE) لغرض رفع مواصفات البنزين المحسن (C5) لخطورتها وعيوبها ومشاكلها حيث أن معظم الدول قد أمتنعت عن استخدام هذه المادة، حيث تلقت الهيئة من فرعها في م/ حضرموت بلاغ والمقيد وارد سكرتارية الهيئة برقم (64) وتاريخ 9/11/2023م بشأن تعامل منشأة النفط في محافظة حضرموت مع مادة (MTBE) الخطرة وعند الاطلاع على ملف القضية تبين أن مادة (MTBE) لم يتم تفريغها في منشأة النفط بساحل حضرموت، إلا أن تلك المادة خطرة مما يتوجب معه إصدار التعميم المشار إليه

» خاتمة:-

وما نود التنويه به في معرض تناولنا لإحصائيات بالقضايا المتعلقة بجرائم الفساد ونشرها للرأي العام للاطلاع عليها، أن عدم قيام الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد بالنشر لبيانات تلك القضايا لوجود بعض المحاذير القانونية التي يتطلب الأخذ بها، حيث نصت المادة (16 فقرة أ) من القانون رقم (39) لسنة 2006م بشأن مكافحة الفساد على ما يلي: (يحظر على العاملين في الهيئة إفشاء أي سر أو معلومة أو بيانات وصلت إلى علمهم بسبب أدائهم لمهامهم أثناء التحري والتحقيق في جرائم الفساد)، فيما نصت (الفقرة ب) من نفس المادة على الآتي: (تلتزم الهيئة بنشر كافة المعلومات والبيانات بشأن جرائم الفساد، بعد ثبوتها بحكم قضائي بات)، وامتثالا لهذه النصوص القانونية بشأن نشر قضايا الفساد فإنه يُلاحظ أن الإحصائية المنشورة في هذا المقال تقتصر على بعض البيانات العامة فقط دون الإشارة إلى أسماء وصفات الأشخاص المنسوبة إليهم تلك القضايا كون ذلك مرهون بعد ثبوت تلك القضايا وبصدور أحكام قضائية باته

- إن الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد تعمل جاهدة رغم كل التحديات وشحة الإمكانيات والموارد المالية، وعدم اعتماد موازنة سنوية لها حتى الآن عدا النفقات التشغيلية المتاحة لها للقيام بمهامها واختصاصاتها المحددة لها بموجب القانون، وتدعوا لتعزيز الشراكة مع باقي أطراف المنظومة الوطنية للنزاهة ومنظمات المجتمع المدني وكافة مكونات المجتمع والإعلام لتحقيق الأهداف المشتركة في مكافحة الفساد وإرساء مبادئ النزاهة والشفافية والحكم الرشيد

المصادر: -

- قانون الهيئة رقم (39) لسنة 2006م ولائحته التنفيذية
- إحصائيات دائرة التحري والتحقيق والمتابعة القضائية بالهيئة

"التضخم والانكماش" من عدن إلى صنعاء: كيف يتفاعل الاقتصاد؟

■ يحيى الطويل

تُستخدم "عدن" للإشارة إلى مناطق الحكومة الشرعية، بينما ترمز "صنعاء" إلى المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين

منذ عام 2016، بدأ الاقتصاد اليمني ينقسم تدريجيًا إلى نظامين نقديين منفصلين، لكل منهما أدواته وسياسته ونقوده، بين هذين النظامين، يتقلب المواطن اليمني يوميًا بين تضخمٍ ينهش قدرته الشرائية في جهة، وانكماشٍ يخنق فرصه الاقتصادية في الجهة الأخرى

التضخم موجع، والانكماش أشد وجعًا، أما إذا اجتمعا، فالمشهد يبدو كما لو أن شخصًا قُيّد من يديه وقدميه، ثم طُلب منه أن يجري بحرية!

في هذا المقال، نحاول تتبع كيف يتفاعل الاقتصاد اليمني الممزق تحت ضغط قوتين متناقضتين، تصدران من مركزين متضادين داخل الدولة نفسها

» عدن: تضخم الموانئ

في عدن، حيث يقع أحد أقدم الموانئ التجارية على البحر العربي، تدخل البضائع عبر الجمارك بسعر صرف رسمي يقارب 750 ريال/دولار، بينما تُباع للمستهلك وفقًا لسعر السوق الموازي، الذي يتجاوز 3000 ريال/دولار (في وقت كتابة المقال). هذا الفارق الهائل بين السعرين أدى إلى تضخم كبير في أسعار السلع والخدمات

بحسب تقرير صندوق النقد الدولي (يونيو 2024)، بلغ معدل التضخم في عدن 7%، فيما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 54%، هذا التدهور جاء نتيجة طباعة كتلة نقدية مفرطة دون مقابل إنتاجي أو غطاء من الاحتياطيات الأجنبية، إضافة إلى توقف صادرات النفط

ورغم حصول الحكومة على ودائع مالية من السعودية والإمارات، فإن هذه الودائع كانت ضئيلة مقارنة بالطلب المحلي المتزايد على العملة الأجنبية

وقد ظهرت سوق مضاربات نشطة بين شركات الصرافة، تعمل خارج الرقابة الفعلية، في ظل بيئة مصرفية تشوبها العشوائية وغياب الرقابة الاحترافية، وهكذا، فقد البنك المركزي أدواته التقليدية في إدارة السياسة النقدية، وتحول إلى جهة تنفيذية أكثر من كونه سلطة نقدية فاعلة

صنعاء: انكماش القرى

على النقيض، في صنعاء، سُجل انكماش الناتج المحلي بنسبة 11.8% وفقًا لنفس التقرير، هنا، يُدار الاقتصاد بأسلوب "القوة القاهرة"، حيث ترفض سلطات الحوثيين تداول الأوراق النقدية الصادرة من بنك عدن، مما أدى إلى انكماش الكتلة النقدية تدريجيًا، خاصة مع حجم عدد السكان الكبير

الحوثيون فرضوا سعر صرف ثابت لا يعكس واقع السوق، في الواقع يشهد تضخم خفيا، مع سيطرة عسكرية صارمة على القطاع المصرفي، وتغذى اقتصاد صنعاء بشكل أساسي من التحويلات المالية، والجبايات الداخلية، والمساعدات الإنسانية

نتيجة لذلك، عانى الاقتصاد من ركود تجاري واسع، واستُبدل النمو الحقيقي باقتصاد نقدي مقيد، يقوم على الندرة لا الوفرة. صحيح أن الأسعار لم ترتفع كثيرًا، لكن السبب كان فقدان السيولة، لا الاستقرار الحقيقي، فبدلًا من حركة سوق طبيعية، يعيش الناس في ظل استقرار زائف، تذبل فيه الأسواق، وتُجهَز فيه جيوب المزارعين في القرى والجبال على مهل

اقتصاد برأسين، ومواطن مثقل

البيانات السابقة ترسم ملامح اقتصاد يمني مريض:

في عدن، أسعار ترتفع والقوة الشرائية تنهار

وفي صنعاء، الأسعار شبه مستقرة، لكن لا حركة ولا سيولة ولا نمو

إنها معركة ذات رأسين يخوضها الاقتصاد اليمني — تضخم في جهة، وانكماش في الجهة الأخرى — بينما يدفع المواطن الثمن في كِلا الحالتين

ما نشهده ليس مجرد اختلاف في الأرقام، بل في الفلسفة الاقتصادية ذاتها:

- عدن تُغرق السوق بالنقود بحثًا عن السيولة

- وصنعاء تُقيد السوق بالنقص النقدي بحثًا عن الاستقرار

وفي كلتا الحالتين، يبقى المواطن مكشوف الظهر أمام اقتصاد بلا حماية، وسياسات بلا بوصلة

نحو استقرار مالـي مستدام:

كيف يمكن لأتمتة المدفوعات الحكومية أن تعيد تشكيل الاقتصاد اليمني؟

■ امير ردفان عبدالله
مختص في بنك التسليف التعاوني

في خضم التحولات الرقمية التي تجتاح العالم، لم تعد أتمتة الأنظمة المالية مجرد ترفٍ تقني، بل أصبحت ضرورة استراتيجية للدول الساعية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والنمو المستدام. ففي حين وصلت دول متقدمة لأنشاء تقنيات مثل البلوك تشين وانظمة البصمة البيومترية ليس من أجل رقمنة المدفوعات المالية فقط بل كل المعاملات الاخرى ؛بنفس الوقت يوجد دول فقيرة ونامية تبني أنظمة دفع بالرغم من سوء وضعها الاقتصادي ليس لأن الأمر متعلق بتسهيل وصول الخدمات المالية بكفاءة وأقل كلفة بل لما تلعبه أنظمة الدفع في تحقيق الاستقرار المالي وتقليل الأنشطة الغير رسمية والأسواق السوداء التي تنشأ نتيجة استخدام النقد خارج الجهاز المصرفي .

حاولت الحكومة اليمنية منذ العام ٢٠٢٣م بدفع المرتبات عبر البنوك التجارية بهدف دفع عجلة الشمول المالي والتوسع في الدفع الإلكتروني الا ان هذه الآلية بصيغتها الحالية فشلت من نواحي عديدة أذ انها قامت بدون دراسة وضع المجتمع اليمني عند صياغة اهدافها ولم تأخذ بالاعتبار مستوى البنية التحتية في البلاد ومستوى ثقافة البلد وغيرها كم الأمور الأخرى التي تبين الحاجة لتعديل الآلية الحالية لتناسب الظروف لتكون هي البداية. لدفع عجلة الدفع الإلكتروني بشكل صحيح وكذا تعزيز اتمتة كل أنشطة الحكومة .

» تشخيص المشكلة:

لماذا الوضع الراهن غير قابل للاستمرار؟

تبدو العملية برمتها غير مجديه لا للبنوك كما يبدو الوضع فما تحصل عليه من عمولات غير محفز للاهتمام به كون عملية صرف المرتبات لها تكاليف وليست صافية إذ قد يكون الهدف هو اسمعي لتوسيع قاعدة العملاء ..الخ من جانب حكومة النظرة تختلف إذ ان العمولات تصل شهريا حوالي ٢٠٠ مليون اي ٢.٤ مليار سنويا في ظل وضع لم تحقق اهدافها في حين هناك دول أسست أنظمة دفه بتكلفة زهيدة حققت نتائج أفضل؛ ومن بين اهم النقاط التي تبين عدم جدوى الاستمرار بالنسبة للحكومة هي:-

1- تكريس التعامل بالنقد:-

يتم دفع المرتبات عبر التحويل النقدي للمرتبات أو ايداعها للحساب ثم سحبها نقد وهو مايعني عدم إتمام الدورة الإلكترونية للمعاملات

المالية إذ ان الهدف هو أن يقوم الموظف بصرف الراتب عبر الدفع الإلكتروني وليس السحب النقد ومن بين الأسباب التي تعيق الوصول لهذا الهدف هي:-

- البنوك غير قادرة على الانتشار عند كل التجار وفي كل مكان لنشر نقاط الدفع.
- التاجر غير قادر على فتح حسابات بكل البنوك لاستقبال المدفوعات

ونتيجة لذلك يلجاء الموظفين لسحب الراتب نقدا لصعوبة واستحاله تنفيذ الدفع الإلكتروني.

2- استمرار عمليات الخصم على الموظفين

نظر لإمكانية تعديل الكشوفات المرسلة للمالية إذ يمكن خصم مبالغ وادراج اسماء اخرين ليظهر المبلغ مطابق لدى البنك وعلية يتم استلام الفارق وسحبه من حسابات الجهات المعنية إذ ان الكشف المقدم للمالية قد لا يكون الكشف المرسل الحقيقي

3- لا يمكن كشف الموظفين الوهميين والمزدوجين:

نظرا لان الدفع ورقي وكذا تشت قاعدة البيانات وعدم القدرة على الاتمتة الكاملة.

4- دفع المرتبات عبر شبكات التحويل

اعاق قرار البنك المركزي القاضي بالعمل بشبكة حوالات موحدة مما أدى لتكون مراكز مالية كبيرة بعيدة عن البنك المركزي قد يساء استخدامها أو نحن في غناء عنها

الحل المقترح: نظام دفع وطني متكامل وموحد GOVPSY ADEN

إن الهدف من إنشاء نظام دفع إلكتروني جديد يتجاوز مجرد تحويل الأموال؛ إنه يهدف إلى بناء قاعدة تحتية استراتيجية للمعاملات المالية في المستقبل، تحقق الأهداف التالية:

1. تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد:

بدلاً من تكرار تجارب فاشلة في بناء قواعد بيانات مركزية والتي بدات عام ١٩٩٨م في تبني استراتيجية إنشاء قاعدة بيانات موحده لكشف الموظفين المزدوجين والوهميين وعلى الرغم من دعم البنك الدولي الانه وبعد عقد من الزمان تم كشف تم كشف ٣٧٩٢ موظف منهم ٣٧٦٧ افصحوا عن أسمائهم بشكل طوعي في حين كشف النظام ٢٥، لذا يعتمد النظام المقترح على مبدأ "الكشف عند الدفع". يقوم النظام بربط بيانات الموظفين بالرقم الوطني في السجل المدني. عند رفع كشوفات الرواتب من أي جهة حكومية، يقوم النظام تلقائيًا برفض أي رقم هوية مكرر. علاوة على ذلك، يتم ربط عملية استلام الراتب بالبصمة البيومترية، مما يضمن وصول الراتب إلى مستحقه الفعلي ويقضي على ظاهرة الموظفين "الوهميين"

2. بوابة لاتمتة الحكومة في المستقبل القريب:-

يُصمم النظام ليكون قابلاً للاندماج مع أنظمة الموارد البشرية الحديثة مثل (Oracle Payroll) وأنظمة الحضور والانصراف بالبصمة. هذا التكامل يمهد الطريق لأتمتة كاملة لمستحقات الموظفين، من رواتب وحوافز وبدلات، بشكل آلي ودقيق

3. تحفيز الاقتصاد الرقمي والشمول المالي:

يكمن مفتاح النجاح في توجيه المدفوعات نحو "محفظة إلكترونية موحدة" أو واجهة دفع مركزية (على غرار تجربة UPI في الهند). عندما يتلقى مئات الآلاف من الموظفين رواتبهم في محفظة واحدة، سيخلق ذلك "تأثير الشبكة" (Network Effect) الذي يجبر التجار ومقدمي الخدمات على الانضمام لهذه المنصة لتحصيل قيمة مبيعاتهم بسهولة. هذا بدوره سيشجع أفراد أسر الموظفين على فتح حسابات في نفس المحفظة لتلقي المصاريف، مما يوسع قاعدة المستخدمين ويكمل دورة الدفع الإلكتروني.

» آلية العمل المقترحة:

- يقوم النظام على ثلاث ركائز مرنة لتلبية كافة الاحتياجات:

الدفع المباشر للحسابات البنكية: للموظفين الحاصلين على تمويلات أو قروض، يتم تحويل رواتبهم مباشرة إلى حساباتهم البنكية عبر واجهات برمجية (API) تربط النظام بالبنوك

- الدفع عبر المحفظة الموحدة: وهي القناة الرئيسية التي تستهدف غالبية الموظفين، لخلق الكتلة الحرجة اللازمة لتحفيز الاقتصاد الرقمي

- الدفع عبر الشبكة الموحدة (بصمة): كخيار محدود ومؤقت للراغبين في استلام النقد، بشرط استخدام البصمة البيومترية للتحقق من الهوية، مع توقع تضاؤل هذا الخيار تدريجيًا مع انتشار المحفظة

» عوامل النجاح:-

1- تم بطاقة هويه حديثة بقاعدة بيانات سهلة الربط مع أنظمة الدفع.

2- يمكن للبنوك الحكومية بالتكفل بإنشاء نظام الربط بين الجهات فيما تشارك كل البنوك بإنشاء المحفظة أو يمكن تحويل الشبكة الموحدة للأموال إلى نظام رقمي كجزء من عملية التحول الرقمي

3- لا يوجد صعوبات فنية أو مالية إنما يتطلب الوضع جمع الجهات المعنية لرسم الخطوات إذ ان الأنظمة ستكون نفس المستخدمة حاليا في حين التكاليف يتم دفعها من عمولات المرتبات نفسها.

» ختاماً:

لا يمكن أن يكون التأخير وسيلة للوصول لظرف مناسب للبدا فبعد كسوريا مدمر أنشئت الحكومة تطبيق شام وبالرغم من حظرها من سوق كجوجل بلاي وغيرها الا انها استطاعت نشرة واستخدامه للدفع المرتبات الحكومية واستخدامه كمنصة جمع المعلومات؛ايضا أفغانستان استخدمت لنظام M-PESA لتكتشف ان ١٠ بالمية من موظفي الشرطة وهميين ؛كذلك دول مثل زيمبابوي بواسطة التحقق البيومتري كشفت عن ١٠ الف موظف وهمي ؛الصومال ايضا طبقت نظام حضور بيومتري لتكتشف ان من بين ٥ الف موظف يحضر الف وخمس فقط .

اليمن بقدر ظروفها وتعدد المانحين ليست اسواء مماسبق وكان يفترض ان تدخل لان مراحل إنشاء أنظمة مثل RTGS وغيرها لكن على كل حال ان البداء الان أفضل من اي وقت آخر.

الاقتصاد والناس

متى تتحرر الأجـــور من أسر "شح الموارد"؟

■ يكتبه: د. حسين الملعسي
رئيس مؤسسة الرابطة الاقتصادية

في اليمن، حيث تزداد الأزمة الإنسانية قتامة يوماً بعد يوم، يعيش الموظفون الحكوميون معاناة لا تقل قسوة عن الحرب ذاتها. حوالي ثلاثة أشهر من الانتظار بلا راتب، يعني ثلاثة أشهر من العجز عن دفع إيجار المنزل، أو شراء الدواء، أو حتى توفير الحد الأدنى من الغذاء. إنها أزمة صامتة لكنها أشد إيلاماً، لأنها تضرب الحياة اليومية لمئات الآلاف من الأسر، وتدفع المجتمع إلى حافة الانفجار

المشهد اليوم يختصر معضلة اليمن الاقتصادية: حكومة عاجزة عن دفع الرواتب بانتظام، مجتمع يغرق في الفقر، ومساعدات خارجية تأتي على فترات متقطعة لتسد فجوة هنا أو هناك، لكنها لا تعالج أصل المشكلة على الاطلاق وذلك واضح من تجربة الحكومة الشرعية مع المنح والمساعدات المقدمة من الخارج منذ سنوات

» المساعدات.. جرعة إسعاف لا أكثر:

المساعدات السعودية الأخيرة سوف تساعد على انقاذ الموقف مؤقتاً، وسوف تعطي الحكومة الشرعية بعض القدرة على اجراء حلول لدفع الاجور لكن الحقيقة أن هذه المساعدات ليست سوى "جرعة إسعاف"، لا يمكن أن تبني عليها دولة استراتيجيتها المالية. ماذا بعد استنفاذ المساعدة المالية حينها ستعود الأزمة إلى مربعها الأول، وربما أشد

اليمن يحتاج إلى حل داخلي مستدام، لا إلى مسكنات خارجية مرهونة بالظروف السياسية والإقليمية

» الرواتب.. أكثر من مجرد أرقام:

صرف الرواتب في اليمن اليوم ليس مجرد قضية مالية. إنه مسألة أمن اجتماعي، واستقرار اقتصادي، وشرعية سياسية. حين يحصل الموظف على راتبه بانتظام، تدور عجَلة الاقتصاد: يشتري السلع، يحرك السوق، يخلق طلباً، وتستفيد منه قطاعات واسعة. أما حين تتوقف الرواتب، تتوقف الحياة نفسها

بلغة أبسط: الراتب في اليمن اليوم هو شريان بقاء، وليس مجرد دخل شهري

الحل في الداخل لا الخارج:

الدولة الشرعية في عدن لن تستطيع مواجهة هذه الأزمة الإنسانية والاقتصادية عبر انتظار الدعم الخارجي على الدوام، ولا عبر تحميل المانحين كل المسؤولية. الحل الحقيقي يبدأ من الداخل، من السيطرة على الموارد المحلية وإدارتها بكفاءة وشفافية

كيف يمكن لدولة أن تدفع رواتب موظفيها وهي لا تسيطر على مواردها النفطية والمعدنية والموانئ والمطارات؟ كيف يمكن أن تستقر مالياً إذا كانت الإيرادات تتسرب خارج قنوات البنك المركزي؟

» ما المطلوب الآن؟

لعل أبرز ما تحتاجه الحكومة الشرعية اليوم يمكن تلخيصه في ثلاث خطوات عاجلة:

1. إغلاق منافذ تسرب الإيرادات وتوحيد كل الموارد في البنك المركزي بعدن

2. إصلاح النظام الجمركي والضريبي لمكافحة التهرب وتعزيز الإيرادات غير النفطية

3. ترتيب الأولويات في الإنفاق العام بحيث تُعطى الرواتب والخدمات الأساسية الصدارة، بدلاً من هدر الموارد في نفقات جانبية

إلى جانب ذلك، فإن تفعيل الشفافية والمساءلة أمر لا غنى عنه. فالمجتمع بحاجة لأن يثق أن كل ريال يدخل الخزينة العامة يذهب في مكانه الصحيح.

» أخيراً:

اليمنيون اليوم لا يطلبون المستحيل، كل ما يريدونه هو راتب شهري منتظم يحمي أسرهم من الجوع والانهيار. والمفارقة أن الحل ليس بعيداً، بل في متناول اليد إذا ما أحكمت الحكومة قبضتها على مواردها، وأدارتها بجدية، بعيداً عن الارتجال والتبعية للمساعدات الخارجية

الأجور ليست قضية مالية فحسب، بل قضية كرامة ووجود. وإذا لم تستوعب الحكومة ذلك، فإن الأزمة الإنسانية ستظل تتمدد بلا نهاية

AL ROBAIN
الربيان

أرز بسمتي أبيض

كلاسيك طويل الحبة